من فشل التنمية إلى الإسلام السياسي

السياسات الاستعمارية وخيارات المواجهة

حمود علي خير



دار رسلان

من فشل التنمية إلى الإسلام السياسي

(السياسات الاستعمارية و خيارات المواجهة)

من فشل التنمية إلى الإسلام السياسي

(السياسات الاستعمارية و خيارات المواجهة)

حمود علي خير

عنوان الكتاب: من فشل التنمية إلى الإسلام السياسي

(السياسات الاستعمارية و خيارات المواجهة).

تأليف: حمود علي خير.

سنة الطباعة: 2019.

الترقيم الدولي: ISBN 978-9933-22-117-1

جميع العمليات الفنية والطباعية تمت في:

دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع

يطلب الكتاب على العنوان التالي:

دار مؤسسة رسلان

للطباعة والنشر والتوزيع

سوريا ـ دمشق ـ جرمانا

هاتف: 00963 11 5627060

هاتف: 00963 11 5637060

فاكس: 00963 11 5632860

ص. ب: 259 جرمانا

darrislansyria@gmail.com

كلمة الناشر

لقد بليت الساحة العربية على امتداد القرن العشرين بما يمكن أن نطلق عليه (التطرف الإيديولوجي)، و حالة عدم النضج الناتجة عن محاولة استنساخ تجارب مجتمعات أخرى دون وجود القدرة و الامكانات لذلك، وبالكاد يمكن أن نستثني من هذا أي حراك سياسي عربي، سواء أكان ذي صبغة قومية أو يسارية أو دينية.

سعت الاتجاهات السياسية العربية المختلفة إلى التفرد بالسلطة و إقصاء الآخر، و قد تجاوزت هذه الحالة من إقصاء الخصوم إلى إقصاء حلفاء و أصدقاء الأمس، وصولًا إلى سلطة الفرد المطلقة و تهميش المؤسسات، ما تجسد بأشكاله القصوى في العديد من الأقطار العربية و ذلك بغض النظر عن نظام الحكم فيها سواء أكان جمهوريًا أم ملكيًا.

إن هذا القصور الفكري قد انعكس في نوعية النتاج الثقافي و العلمي العربي، فجعل جل الكتّاب العرب متأثرين بالاتجاهات السياسية التي يتبنّون أفكارها، مما جعلنا في حاجة ماسة لإعادة إنتاج ثقافة عربية موضوعية، إذا لم نقل براغماتية تعيد تصحيح الانحرافات و التشوهات الناتجة عن تحريف الواقع لكي يتلاءم مع طروحات سياسية بعينها.

إن الجانب المشترك لأغلب الأقطار العربية قد تمثل في فشل خيارات التنمية التي انتهجتها، و ذلك بغض النظر عن مستوى الدخل الوطني أو الفردي، ففي الدول النفطية و التي حققت مستوى مرتفع لمستوى الدخل الفردي بسبب ارتفاع أسعار الوقود الأحفوري و القلة النسبية للسكان في هذه الدول، نجد فشلًا في تحقيق تنمية

بشرية متوازنة و مستدامة، حيث ما زال جل اعتمادها على العمالة الوافدة، و سيطر النمط الاستهلاكي على مجتمعاتها. بالمقابل شهدت أغلب الدول العربية انفجارًا سكانيًا تجاوز بكثير مستوى نمو الاقتصاد مما أدى لإفقار منهجي و مستمر للشعوب العربية.

ساهمت الحالة الثقافية في ترسيخ حالة التخلف العربي ما انعكس حكمًا في تخلف اقتصادي و مؤسساتي، فأغلب وزارات التربية العربية قد أوصلت المجتمعات إلى حالة تلقينية بعيدة عن تنمية الإبداع، و من جهة ثانية ابتعدت مخرجات التعليم عن حاجات المجتمعات العربية الفعلية.

أدت هذه العوامل مجتمعةً إلى إحباط شامل لشريحة الشباب العربي، فوجدت فئة كبيرة من الشباب العربي الحل في الإسلام السياسي و الذي بدأ بالسيطرة تدريجيًا على الساحة بعد إفلاس الطروحات القومية و اليسارية و فقدانها للمصداقية الشعبية بسبب النتائج الكارثية للأنظمة التي أدّعت تطبيق هذه الطروحات.

لاحقًا أظهرت نتائج ما يسمى بالربيع العربي زيف ادعاءات الأحزاب الدينية، خالقة حالة شعبية رافضة للأحزاب الدينية بأنواعها السلفية و الطائفية و الإخوانية.

لم يكن الغرب الإمبريالي ببعيد عن كل هذه التطورات، فبداية ساهم الغرب بشكل منهجي في فشل مشاريع التنمية العربية، و من الأدلة العديدة التي تثبت النفاق الغربي ظاهرة استضافة المؤسسات المالية الغربية لأموال الفساد العربي بجميع أنواعه (الجمهوري، الملكي، الإداري، العسكري، الأمني.. الخ) و التي بلغت أرقامًا فلكية، و بالتأكيد لم يكن من الصعب للجهات المالية الغربية التأكد من مصادر هذه الأموال، أدت ظاهرة غسيل أموال الفساد العربي إلى استنزاف الاقتصادات العربية و شكلت ضخًا قويًا في الاقتصادات الغربية.

ثم ساهم الغرب الإمبريالي في رعاية الاتجاهات الدينية و تقديمها كبديل عن الأنظمة العربية الفاسدة، مدركًا أن هذه الأحزاب الدينية لن تكون سوى مطية أخرى له لاستمرار سيطرته على العالم العربي و إبقائه في حالة التفكك و التخلف و التبعية.

عمد المؤلف الباحث حمود خير في هذا الكتاب إلى تحليل موضوعي لعدد من جوانب الأزمة العربية، و بالأخص نتائج تحالف الإمبريالية العالمية و قاعدتها الإقليمية (إسرائيل) مع قوى الرجعية العربية بهدف تحقيق مصالح الفريقين، تلك المصالح التي تتعارض حكمًا مع تطلعات الشعوب في الأقطار العربية.

جاء هذا الكتاب بعد كتاب سابق للمؤلف و قد كان بعنوان (مدخل إلى أنظمة الحكم السياسي) و فيه حدد المؤلف الأسس التي تمييز الأنظمة السياسية المختلفة و قد انصب بحثه فيه على دراسة التنظيمات الداخلية للدول و مفاعيلها، مما جعل الكتاب الراهن ضرورة منطقية لتوضيح دور القوى المهيمنة على الساحة الدولية و طرائق تدخلها في مختلف دول العالم و منها الدول العربية لإبقائها في وضع التبعية و حفاظها على هيمنتها عليها.

د. رسلان علاء الدين

مقدّمة

ثمة مبررات ووقائع تثبت عداوة السياسات الإمبريالية لمنطقتنا العربية، وقد فاقت المتوقّع عناوين المشاريع والمصطلحات التي قدمتها الإمبريالية، وغيرتها وفقاً لإمكانيات التنفيذ والاستفادة منها.

وثمة العديد من الأسئلة لدى المواطن العربي، حول الواقع العربي المؤلم، الذي يعيش في وسطه، وأهمها: ما هو مستقبل الأمة العربية؟!

نحن نعيش – حقيقة – في زمن المرارة، والإحساس بالإحباط، مما يفرض علينا البحث – وبسرعة – عن الأسباب الدّاخليّة والخارجيّة التي فرضت علينا – كمواطنين عرب – أن نشاهد تقهقر مشروعنا العربي، وعجزه وتعثره أمام تنامي المشروع الإمبرياليّ الصهيونيّ.

لقد تفاقمت مشاكل الواقع العربي، وزادت تبعيته للعالم الغربيّ، وزاد التآكل في الهيبة الوطنية والقومية للبلدان العربية التي باتت تعيش درجات الهبوط نحو التخلف الاقتصادي والاجتماعي، والقيمي والأخلاقي، وظهر بشكل واضح في تراجع دور الدولة الوطنية.

ومما زاد ضراوة المواجهة وجعاً أخلاقياً وقوفُ الدول العربية النفطية إلى جانب المشروع الإمبريالي الصهيوني؛ مقدمةً له كلّ أنواع الدعم المالي، ومواقف انقسام الصف العربي.

وهذا ما سهَّل وشجَّع الإمبريالية الأمريكية على المضي في تنفيذ مخططاتها، بعد أن حصلت على مشجعين من داخل البيت العربي، وساهموا – هم أنفسهم – في

خلق حالة هشاشة بنيوية في المجتمعات العربية، تسمح بمرور المؤامرات إلى داخل الجسم العربي.

إنَّ ما مرّ على العرب خلال القرن العشرين من ظروف قاسية ومؤلمة، فيها الكثير من الكفاح والنضال، في سبيل الحصول على الاستقلال السياسي؛ مما يجعلهم فخورين بنضالهم. ولكن الفرحة والبهجة لم تدمْ شهوراً، حتى انتقل العرب إلى مجابهة المخططات الإمبريالية الأمريكية، والعدوانية الصهيونية.

وحصلت النكبة في عام /1948/، ومنذ ذلك الحين والعرب يعيشون حياة الصراع السياسي والاقتصادي والعسكري، مع عدو تربى في أحضان الإمبريالية الغربية، ونال من مساعداتهم تجهيزه بأعتى الأسلحة الفتاكة في ذلك الوقت.

وكان لتعقيدات المشهد السياسي والعسكري الذي فرضته ظروف الخمسينات والستينات من القرن الماضي، على أقطار الوطن العربي؛ بسبب السياسات الإمبريالية والصهيونية، ومناخات الحرب الباردة التي عملت على اصطفاف الأقطار العربية، مع وضد، بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي، أثرٌ على حالة التعاون واللقاء العربي– العربي.

إنَّ المفهوم السياسي التاريخي لعلاقة البلدان العربية بالدول الاستعمارية، منذ نهايات القرن التاسع عشر، والتي فرضت البعد التقسيمي، والفهم الداخلي لطبيعة النسيج السكاني للمجتمعات العربية، منح العقل الاستعماري الغربي الاجتهاد اللازم في رسم مخططات التقسيم للمنطقة العربية، برؤية مصالحه المستقبلية، وفرض الكيان الصهيوني في قلب الوطن العربي، ملاقاةً وتحقيقاً لكلّ المصالح الاستعمارية والصهيونية.

لهذا فعندما تبادر السياسات الغربية – بين الحين والآخر – في الإعلان عن مبادراتٍ للحل السياسي للقضية الفلسطينية، أو لبعض المشاكل في العالم العربي، فإنها تبادر من موقع العارف بالأبعاد التاريخية والديموغرافية والاجتماعية، ظناً منها أن الإنسان العربي ما زال عقله غير مستوعب لألاعيب مخططاتها. ولهذا تراها – بشكل دائم – تأخذ المواقف المنحازة، والتي فيها من الفجاجة السياسية والدبلوماسية الشيء الكثير.

وإذا كان لها (أي: للدول الاستعمارية والإمبريالية الغربية، بشكل عام) أفراد وجماعات كعيون، فإنهم – في أغلب الأحيان – يصرون عليها لأخذ المواقف المنافية لطبيعة الواقع، لأنَّ عيونها إما تشكو من عمى الألوان، أو أنها موافقة على إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، والعودة إلى العصور الوسطى، وكأن مجتمعات المنطقة العربية لم تكتسبْ العلوم والمعارف، والخبرات السياسية والاقتصادية.

وعندما بدأت الرأسمالية المعاصرة – وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية – بسياسة ترتيب دول العالم بما ينسجم مع واقع الاستراتيجية الجديدة للرأسمالية، فإنَّ هذه الرأسمالية عادت إلى دالتها القديمة، لتعتمد عليها في تنفيذ مشاريعها الطائفية والإثنية والعرقية.

وكانت باكورة أعمالها للسياسات الجديدة قد بدأت مع احتلال العراق عام /2003/؛ لتبدأ بتحديد سمات جديدة لواقع المنطقة. وكان بالفعل احتلال العراق من قبل الإمبريالية الغربية، ممثلة بالولايات المتحدة وبريطانيا، حدثاً كبيراً لا يقل ضراوة وبشاعة ومرارة على العرب، من ظروف النكبة عام /1948/، مما لهذا الحدث من آثار: سياسية وثقافية واجتماعية ونفسية على البلدان العربية.

فمع وجود القوات الأمريكية في العراق، وتنفيذها لسياسات التقسيم، اعتماداً على البعد الطائفي والإثني والعرقي، بالإضافة لسياسات الصهيونية التي استثمرت الأزمتين الخليجيتين الأولى والثانية، وعقلية الغطرسة، لتساهم مع الاحتلال الأمريكي للعراق، ومع ذهنية الدول النفطية ذات البعد الرجعي، كل ذلك أسس لهدم أركان النظام العربي العام.

إن الظروف الجديدة التي استجدت في العالم العربي غريبة بعض الشيء، لأن العرب خلال القرن الماضي عاشوا مفاهيم النضال الوطني والقومي، وكانت تحالفاتهم – إلى حد ما – محددة بقواسم مشتركة فيما بينهم، للتصدي للأطماع الخارجية، وإلى عدوانية المحتل الصهيوني، وتشكلت ضمن المجتمعات العربية قوى سياسية، وأحزاب ذات بعد وطني وقومي، ولم تكن الحياة الطائفية لها حالة فعلية ومفاهيم ثقافية وسياسية، إلا منذ ثمانينات القرن الماضي، وذلك بسبب اتفاقيات (كامب ديفيد)، وعلاقات الدوائر الرأسمالية مع جماعة الإخوان المسلمين صنيعتها، والتي لم يكن لها تأثير جمعي على الساحة العربية.

وكانت السياسة الأمريكية التي انتهجتها في محاربة القوات السوفييتية في أفغانستان، والتي اعتمدت فيها على وجود الجماعات المتطرفة، التي صنعتها هي والمملكة العربية السعودية، السبب الفعلي في تشكل الجماعات الإرهابية، ولتعطيَ لهذه الجماعات أبعاد التطرف الطائفي، استغلت نجاح الحركة الإسلامية في إيران، واعتبرتها حركة توسعية، ذات طموحات دينية، تسعى لسيطرة (المد الشيعي) على العالمين العربي والإسلامي، ولهذا بدأت الإمبريالية الأمريكية والصهيونية تؤسسان لحرب طائفية في العالمين العربي والإسلامي.

ومن أجل ذلك سعت لتوريط العراق في حربين امتدتا أكثر من عقد من الزمن، أسست خلاله (الإمبريالية الأمريكية) أغلب الأزمات التي حلت بالمنطقة العربية.

لقد كان تورط النظام العراقي السبب الرئيسي لكل الكوارث التي حدثت في نهايات القرن العشرين، وعلى رأسها احتلال العراق من قبل الإمبريالية الأمريكية، والذي فرض حالة من المتغيرات السياسية والاقتصادية التي لم تكن بالحجم الذي وصلت إليه؛ متذرعة بحجة اجتياح العراق للكويت، وهذه فعلاً حالة أزمة صنعتها أمريكا بشكل غير مباشر، ونفذها النظام العراقي.

المهم أن المأساة وقعت باحتلال العراق وتفكيكه، والعرب في حالة ذهول من تدفق الأزمات التي كانوا عاجزين عن فكاك ألغازها، ورغم يقين الجميع بأن حرائق وتبعات وتداعيات هذا الاحتلال ستطال الجميع، غير أنهم – ونتيجة للإخفاقات وإشكالية الخلافات فيما بينهم – تراوحت مواقفهم بين مشارك ومرحب، وبين صامت وحذر مما يجري!

وما يدعو للأسف الشديد أن مواقف البلدان العربية المنقسمة المفككة شجعت الطامعين والمستغلين الإمبرياليين على التدخل في شؤون المنطقة العربية، ليس فقط لاستغلال ثرواتها ونهب خيراتها، بل أيضاً لرسم مستقبلها السياسي والاقتصادي والاجتماعي لعقود قادمة.

لسنا بصدد جلد الذات، وإضفاء التشاؤم، بل لنقول: إننا في الزمن الصعب، الذي من قلب معاناته، يولد الرجال الكبار الذين يبحثون عن المجد والعزة والخلود بين جبال الصعاب، ويفرضون منطق حق الشعوب ومستقبلها على أكبر طغاة العالم!

فقراءة الواقع العربي تطلعنا على الكثير من الألم؛ إلاَّ أنها تبعث فينا الكثير من التفاؤل والأمل، لأننا ما زلنا، أو أصبحنا نمتلك من البطولة والتضحية والشجاعة والإقدام الشيء الذي لم يعرفْهُ العالم من قبل، كدحر المحتل، وتحرير الجنوب اللبناني، والانتصار في حرب تموز /2006/، حيث كان النصر مدوياً مفاجئاً لكل الدوائر الاستعمارية الإمبريالية والصهيونية، وبهذا النصر سقط مشروع (الشرق الأوسط الكبير). وحتى عند انتقام أمريكا وحلفائها، بسبب انتصار المقاومة، وشنهم الحرب على سورية، بذريعة مسرحية الربيع العربي، وتدميرها بحروب وكالة، وجدوا وتيقنوا أن في سورية رجالاً صادقين أوفياء، لا يعرفون التخاذل ولا الهزيمة، وشعارهم النصر أو الشهادة، والشهادة أولاً لأنها طريق النصر.

مما تقدم وانطلاقاً من واقع الظروف التي يمر بها وطننا العربي، وبناءً على تحليلٍ للواقع الحي الذي عشناه، في غمرة هذه الأحداث، سأحاول تقديم شواهد حقيقية لأجيالنا القادمة، على استهداف وطننا من جهة، وعلى تضحيات شعبنا من أجل عزة هذا الوطن وسيادته.

حاولت في هذا البحث أن أقدم المعلومات والأفكار ضمن سياقها التاريخي، وفلسفتها السياسية، بشكل مرن وهادئ؛ لأبرهن على الأدوار التآمرية التي قامت بها الدول الاستعمارية والإمبريالية الأمريكية؛ دعماً للصهيونية العالمية.

وبنفس الوقت – وليس من باب جلد الذات– حاولت تقديم رؤية واضحة عن حالة الضعف العربي، وعن عمق التآمر الوحشي الإجرامي على البلدان العربية التي رفضت الانصياع للهيمنة الأمريكية الصهيونية، وبمشاركة بلدان الرجعية العربية.

وقمت بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: **الأطماع الاستعمارية والإمبريالية في الوطن العربي**: ويضم ثلاثة أقسام هي:

القسم الأول: الموقع الجغرافي وأهميته الاستراتيجية للوطن العربي.

القسم الثاني: الأبعاد الفلسفية والسياسية والاقتصادية للإمبريالية تجاه الوطن العربي.

القسم الثالث: الحركة الصهيونية بين النشأة وقرار إعلان الكيان الإسرائيلي.

الفصل الثاني: **التوافق الأوربي الاستعماري والإمبريالية الأمريكية على دعم المشروع الصهيوني**، ويضم ثلاثة أقسام:

القسم الأول: اللقاء في المواقف بين الحقد على العرب، ودعم المشروع الصهيوني.

القسم الثاني: إشكالية استخدام الإسلام السياسي كحليف، والانقلاب عليه كإرهاب دولي.

القسم الثالث: الأمم المتحدة بين الدبلوماسية المنحازة، والفاقدة للشرعية.

الفصل الثالث: **مسرحية الربيع العربي بين الخيال والواقع**، وهو مقسم إلى ثلاثة أقسام هي:

القسم الأول: أسباب وأبعاد ضرب مرتكزات الأمن القومي العربي.

القسم الثاني: فشل السياسات العربية، وانعكاسه على القيادات العربية.

القسم الثالث: الدروس والتجارب المستفادة لصناعة المستقبل العربي الواعد.

وتم تضمين الخاتمة رؤية ما جاء في البحث.

لقد راعيت في كتابة البحث استخدام الأسلوب الاستقرائي التاريخي، في تحليل الحوادث التاريخية؛ بغية إظهار الحقائق والنوايا التي كانت قابعة وراء هذه الحوادث

والأزمات، من نوايا استعمارية وإمبريالية وصهيونية تجاه المشروع العربي القومي، في حاضره ومستقبله، ولم أزعمْ في ذلك تقديم حقائق ومعاني مجهولة تماماً، ولكني أردت من ذلك إثبات هذه الحقائق، وجعلها حاضرة – بشكل دائم – في ذاكرة الإنسان العربي، كي لا يطالها مرض النسيان والتلف.

وإنني وأنا أضع هذا الجهد المتواضع بين يدي القارئ، لكلي أمل وطموح أن أكون قد قدمت شيئاً مفيداً لإنساننا العربي عن واقعه الحاضر، ومستقبله الذي نحلم أن يكون خيراً وجميلاً ومزهراً.

ورغم غنى مكتباتنا العربية عموماً، والسورية خصوصاً بالمؤلفات والأسفار التي تناولت الأطماع الاستعمارية والإمبريالية ومخططاتها العدوانية، إلاَّ أن عملي هذا كان نتيجة دافعين:

الأول: هو الواجب الوطني والشعور بالمسؤولية الوطنية.

والثاني: هو واجب الوفاء لتضحيات أبناء بلدي، في وقوفهم متصديين لمشاريع تدمير الأوطان.

فلهم وللشهداء الأبرار، ولدمائهم الطاهرة، ولكل شرفاء الوطن العربي، وحلفائنا وأصدقائنا، أهدي هذا العمل المتواضع.

الفصل الأول

الأطماع الاستعمارية والإمبريالية في الوطن العربي

مقدمة الفصل:

يقع الوطن العربي في قلب العالم، ويعتبر نقطة الوصل بين القارات الثلاث: أوربا وآسيا وإفريقيا. وهو من أهم المناطق غنى بالثروة النفطية، حيث يملك الوطن العربي (60٪) من الاحتياط العالمي؛ ولهذا كان محط أطماع الدول الاستعمارية والإمبريالية التي رسمت الخطط اللازمة للسيطرة عليه، واستغلال ثرواته.

انطلاقاً من شعورها الدائم بوجوب اعتبار بلدان الوطن العربي منطقةَ نفوذ دائم لها، وأنها صاحبة الحق في استثمار خيراتها، لا سكانها العرب الجهلاء الذين لا يدركون أهمية ثرواتهم. هكذا فعلاً يفكرون، وضمن هذه الغاية والفرضية، يمارسون سياساتهم.

ولتنفيذ هذه الرغبة نسجت الدول الاستعمارية ملفات الاتفاقيات التي تضمن لها استغلال خيرات الدول النفطية لعقود قادمة.

لقد اجتهدت القوى الإمبريالية في إطار إبرام العقود والاتفاقيات، بأن تكون المستثمر والوصي على عائدات الدول النفطية، ولهذا كانت تغير وجهها، وأساليب إدارتها وأدواتها، بين الحين والآخر، ساعية – باستمرار – لتحقيق حالة الانقسام بين البلدان العربية في العلاقات السياسية والاقتصادية.

مما يسهل لها استمرار حالة التبعية الاقتصادية والسياسية لهذه الدول المنتجة للنفط والغاز، بشكل رئيسي، حيث بدأت بسياستها هذه منذ خمسينات القرن الماضي، وقد

حققت ذلك بإبقاء حالة التجزئة في الوطن العربي قائمة، والعمل على زيادة حدتها وتجذُّرها، والتباين في المواقف التي تجاوزت حد الخلافات العربية – العربية، وصولاً إلى التصادم والقتال المباشر، وغير المباشر.

وهذه الحالة من التجزئة والتبعية والتصادم في المواقف والأفكار، ساهمت بشكل أساسي في إنجاح سياسات الدول الاستعمارية والإمبريالية الأمريكية والصهيونية في زيادة حجم الدعم للكيان الصهيوني، ليكون أقدر على القيام بدوره الوظيفي الذي رسم له، منذ بداية إعلان الدول الاستعمارية تقسيم الوطن العربي إلى مناطق نفوذ لها.

وبعد أن انتقلت زعامة العالم الرأسمالي من بريطانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، أصبحت حالة الطمع في الوطن العربي، ونهب خيراته، وزيادة الدعم للكيان الصهيوني، أولوية استراتيجية للإمبريالية الأمريكية.

ومن خلال قراءة سير الوقائع على الأرض، ومنذ عام النكبة، وإعلان قيام الكيان الصهيوني على أرض فلسطين في /15/ أيار /1948/، والولايات المتحدة الأمريكية تتبنى في سياساتها ومواقفها التغطية على جرائم العدو الصهيوني، في المحافل الدولية، وقد اتخذت عشرات القرارات المعارضة لإدانة جرائم هذا العدو المتكررة، والضاربة عرض الحائط بما ورد في لوائح حقوق الإنسان، وفي نفس الوقت الاستمرار في نهب نفط الخليج، واستثمار أمواله بطرق مخالفة لكل معايير وأخلاقيات البشر، كتمويل الإرهاب، وشحن النفط، وتخزينه في مستودعاتها. وقد بلغت نسبة النفط المخزن لديها من نفط الخليج 50٪ من مجموع ما خزن لديها.

وإلى جانب ما تجنيه من أرباح نفط الخليج، يبقى هاجسها دعم الكيان الصهيوني بكل عوامل القوة والدعم العسكري.

هذه السياسة الطافحة بالحقد والكراهية اتجاه العرب، والجادة في تهميش دورهم الحضاري والإنساني، تماشياً مع مصالحها، ومصالح الصهيونية العالمية، لم تتوانَ أبداً عن تحقيق رغبتها في إنهاء القضية الفلسطينية وفق المصالح الصهيونية.

وفي هذا الفصل الذي سنحاول فيه إلقاء الضوء على أهمية الوطن العربي، من وجهة النظر الاستراتيجية، سنحاول أيضاً بحث تطورات الأوضاع السياسية، والعلاقات البينية، بين البلدان العربية، على ضوء واقع التغيرات الدولية، والعوامل الموضوعية والذاتية للأحداث التي استجدت في المنطقة.

القسم الأول:

الموقع الجغرافي والأهمية الاستراتيجية للوطن العربي

للوطن العربي أهمية بارزة كونه يقع في قلب العالم، ويمثل نقطة التواصل بين القارات الثلاث: آسيا وإفريقيا و أوربا، ويقع بين المحيطين الأطلسي والهندي، وتمتد أراضيه بشكل رئيسي من الشرق إلى الغرب، وتتميز بالهضاب القليلة الارتفاع والمنبسطة، ذات السهول والممرات، حتى تلامس جبال فارس وزاغاروس، والخليج العربي شرقاً، والمحيط الأطلسي غرباً، وهضبة الحبشة العالية جنوباً، وكينيا إلى جبال طوروس والبحر الأبيض المتوسط شمالاً، وتبلغ مساحة الوطن العربي /12/ مليون كم2.

هذه المساحة الكبيرة المحدودة بالنطاق البحري المتمثل بالبحر الأبيض المتوسط، والبحر الأحمر، والخليج العربي، والمحيطين الأطلسي والهندي، وبالجبال العالية في الشرق والشمال، تجعل الوطن العربي بقعة محدودة بحدود طبيعية معروفة تاريخياً بحضاراتها القديمة، وكان آخرها الحضارة العربية الإسلامية.

وإذا كان الوطن العربي قد تعرض لجحافل الغزاة، ونال من ظلم وطغيان الشعوب الغازية الشيء الكثير، فكل ذلك يعود لأهمية موقعه الحيوي، ولدوره الذي لعبه كجسر عظيم للمرور بين الشرق والغرب، وبين الشمال والجنوب.

ومصطلح الوطن العربي بمعناه ودلالاته، هو حالة من تشكل الوعي القومي عند القاطنين في هذه البقعة، لأرضهم وأمتهم، وإذا كانوا قد عاشوا قروناً من التجزئة والتخلف اللذين فرضتهما القوى المحتلة، فمن الطبيعي أن يعوا الحقيقة القومية لوطنهم، في الحدود التي أوجدتها الطبيعة، وبنت عليها الأنظمة المتعاقبة معالم

حضارتها. ويمكن إجمال الأسباب التي أكسبت الوطن العربي أهميته المتميزة بما يلي:

1- تمتع الوطن العربي بحدود طبيعية من المحيطات والبحار والجبال الشاهقة.

2- تمتعه بالموقع الممتاز الذي جعله نقطة وصل بين الشرق والغرب: براً وبحراً وجواً.

3- تمتع اللغة العربية لعمق جذورها، وغناها بمفرداتها التي دلت على هوية الأمة التي لا تنتمي إلى الغرب، ولا تنتمي إلى الشرق، بل هي الأمة الوسطى بين الشرق والغرب.

ومن تفحصنا لأوراق التاريخ، نجد أن مصطلحات أو مفاهيم الوطن العربي، والأرض العربية لم تكن مكتملة المدلول، وواضحة المعنى لغالبية سكان الوطن العربي إبان سنوات الحرب العالمية الأولى؛ وذلك بسبب معاناة سكان هذه الأرض من عمليات البطش والاستبداد التي كانت تمارسها السلطنة العثمانية، وبانتهاء الحرب العالمية الأولى ارتكبت الدول الاستعمارية جرائم التقسيم والتجزئة، وهكذا انتقلت الجماهير العربية من تحت مظلة الاستبداد والبطش والجهل إلى عالم التجزئة والتمزق، وإثارة النعرات الطائفية بين السكان العرب، وبدأت هذه الجماهير سيرة النضال والكفاح، في سبيل الحصول على استقلالها السياسي، والتحرر من السيطرة الاستعمارية الظالمة.

ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية تغيرت موازين القوى للدول الاستعمارية، وبالأخص بريطانيا وفرنسا، فسارعت هذه الدول لعقد الاتفاقيات والمعاهدات التي سمحت بموجبها حصول معظم الدول العربية على استقلالها السياسي، وتحررها من سيطرة الدول الاستعمارية بشكل مباشر.

وهذا فسح المجال لإقامة الحكومات الوطنية والتي كانت – في غالبيتها – مُرتهنةً وتابعةً سياسياً واقتصادياً للدول الاستعمارية.

وفي فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، أكملت الدول الاستعمارية تنفيذ مخططاتها في إنشاء الدولة الصهيونية على أرض فلسطين العربية، ووفرت لها المناخ السياسي واللوجستي والعسكري لإعلان قرار قيام دولة الكيان في /15/ أيار /1948/، لتؤدي دورها السرطاني في إعاقة قيام أية وحدة بين الأقطار العربية، وقيامها بدور الشرطي الحارس للمصالح الإمبريالية العالمية.

وإذا كانت المصالح اليهودية قد تلاقت مع المصالح الاستعمارية في استيطان فلسطين، وإقامة هذا الكيان الغاصب، فلم يكن هذا فقط حباً لليهود، ولا لانسجام المصالح، بقدر ما كان لأهمية موقع الوطن العربي بالنسبة للعالم، وللإمبريالية الاستعمارية بشكل خاص.

وانطلاقاً مما تقدم نرى أن الإمبريالية العالمية قد صاغت سياساتها العدوانية وفق ثلاثة محاور هي:

المحور الأول: نضوج ظروف التعاون الرأسمالي والاستعماري الصهيوني:

شهدت سنوات النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وبدايات القرن العشرين، تطوراً كبيراً في سوق الصناعة في أوربا الغربية، وأصبحت الرأسمالية الصناعية تملك إنتاجاً ضخماً من السلع المتنوعة، وهذا ما وفر لها الأرباح الهائلة التي تسمح لها بالتوسع في إقامة المعامل والمصانع الكبرى، لإنتاج السلاح المتطور، والسلع الأخرى المرافقة لمجالات الصناعة المتعددة، والتي تحتاج إلى أسواق لتصريفها، وتحتاج إلى مواد أولية متعددة.

ولهذا لم يكن أمام الدول الاستعمارية من سبيل إلاَ البحث عن أسواق لتصريف منتجاتها السلعية، وبنفس الوقت تأمين المواد الأولية، واليد العاملة الرخيصتين، وهذا ما دفع هذه الدول لعقد اتفاقيات لتقاسم بلدان آسيا وإفريقيا فيما بينها، واعتبارها مناطق نفوذ لها، بحجة أن هذه البلدان متخلفة، وبحاجة إلى تطوير وإعمار من جديد، ومن هنا جاءت عملية استعمارها لهذه البلدان؛ بحجة تعميرها وتطويرها، في حين أن الهدف هو السيطرة واستغلال هذه البلدان الفقيرة.

ونظراً لازدياد تمركز رأس المال، ووسائل الإنتاج في أيدي عدد قليل من سكان هذه الدول الرأسمالية الاستعمارية، عمدت إلى تأسيس الشركات الضخمة العملاقة منذ عام /1904/، في كل من أمريكا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا، وقد اتجهت هذه الشركات لصناعة الأسلحة، بالإضافة إلى تأسيس شركات كبرى لاستخراج النفط، وفعلاً سيطرت ثلاث شركات منها على 20٪ من بترول العالم، كما توسعت الشركات الصناعية الألمانية والإيطالية لنفس الغاية.

هذه الشركات ومنذ بداية القرن العشرين، فرضت على قادة الدول الاستعمارية البحث عن الأسواق الخارجية، واقتسام بلدان إفريقيا وآسيا كمناطق نفوذ لها، فكانت المساحة المستعمرة من هذه الدول في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية حوالي /89/ مليون كم2، أي ما يُقَدَّر بثلثي مساحة الكرة الأرضية، وذلك خلال العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين.

وهذا الجشع والطمع في السيطرة على الأسواق الخارجية، ونهب خيرات الدول الفقيرة ومصادرها الأساسية، وأهمها المواد الأولية، قاد العالم إلى حربين عالميتين بين الدول الاستعمارية، تكبدت فيها الدول الاستعمارية الأساسية: بريطانيا وفرنسا

وألمانيا وإيطاليا معظم اقتصادياتها؛ مما سمح لظهور الإمبريالية الأمريكية كدولة أولى اقتصادياً وعسكرياً، بعد الحرب العالمية الثانية.

ومع نهاية الحرب حصلت معظم بلدان آسيا وإفريقيا – وبالأخص البلدان العربية – على استقلالها السياسي، بالرغم من عمليات المماطلة التي مارستها الدول الاستعمارية في عدم منحها هذا الاستقلال، إلا بعد معاهدات واتفاقيات تضمن من خلالها دورها السابق في السيطرة والنهب، وهذا ما فرض استمرار علاقات التبعية سياسياً واقتصادياً، واستمرت أساليب الإنتاج في الزراعة والصناعة بحالة من التخلف؛ كون الدول الاستعمارية بقيت محتكرة لأدوات العمل الأساسية، ولم تسمحْ بتصديرها لبلدان العالم الثالث، وللدول المُسْتَعمرَة من قبلها سابقاً. وفيما بعد سمحت ببعض الصناعات التي لها آثار بيئية خطيرة على مجتمعاتها، أقصد مجتمعات الدول الاستعمارية.

وهذا النمط من العلاقات الاقتصادية، هيأ لخلق بيئة من المفاهيم والعلاقات والأشخاص التابعين، وصنفت ضمن مستوى العلاقات التجارية المعتمَدة من طرف الدول الاستعمارية التي دخلت مرحلة مفاهيم الإمبريالية العالمية، بعد عقد الخمسينات من القرن الماضي.

وأصبحت طبيعة هؤلاء الأشخاص – في هذه البلدان الفقيرة – بمثابة صلة الوصل بين الاحتكارات الرأسمالية ومفرزاتها، وواقع الأسواق في البلدان المتخلفة؛ وبهذا تكرس التخلف والاستغلال لهذه الدول.

لهذا يتضح من طبيعة دراسة العلاقات التجارية بين الدول الاستعمارية والدول المستقلة من نير الاستعمار. إن جميع قادة الثورات الوطنية في العالم العربي الذين قاوموا الاستعمار الأوربي، كانت الغاية القصوى والطموح الأساسي عندهم

الاستقلال الوطني، وخروج قوات الاستعمار عن أرض الوطن فقط؛ وذلك كونهم ينحدرون بالأصل من أصول إقطاعية، وواجهات اجتماعية دينية، تعتبر طبيعة الاستعمار تعدياً على دورهم القيادي في قيادة مجتمعاتهم. ولهذا لم تكنْ طبيعة العلاقات الاقتصادية فيما بعد، بين البلدان التي استقلت والدول الاستعمارية قائمة على أساس الندية في العلاقة، والطموح لبناء القاعدة الاقتصادية الصحيحة المتينة، خدمة للدولة الوطنية.

لهذا لم يكنْ هدفها إنهاء أشكال التبعية والاستغلال، ولم تكنْ تطمح لبناء تنمية عريضة يستفيد منها أبناء البلد، على قاعدة التنمية، من صنع الإنسان ولصالح الإنسان في بلده؛ لذلك يمكن القول أنها أخرجت المستعمر شكلاً خارج الحدود، ولكنها سمحت له بالدخول مجدداً، من خلال علاقات التبعية السياسية والاقتصادية: هذا يجعلنا نقول: إن الدول الاستعمارية التي خلعت أقنعتها القديمة – بما تحمل من تقاليدها ومفاهيمها– عادت للاستغلال والسيطرة بسلوكيات جديدة عملاً وممارسة، مما أكسبها وصفاً على شكل استعمار جديد.

بعد الحرب العالمية الثانية تصدرت الواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، كدولة إمبريالية تقود الدول الاستعمارية القديمة، نظرياً وعملياً، مكونة لها حليفاً واسعاً من الدول التابعة لها اقتصادياً وسياسياً، وبدأت بذلك مرحلة جديدة في تاريخ العالم.

ومع حلول الولايات المتحدة محل بريطانيا، في تنفيذ الوصاية والاستغلال على المستعمرات القديمة، والسيطرة الاقتصادية على كل القارات، بما فيها أوربا وأمريكا اللاتينية، تولد لدى شعوب الدول المستقلة شعور عميق بأنَّ استقلالها السياسي منقوص، وبأنَّ شكل الاستغلال الجديد يمثل حالة الاستعباد التي عاشتها قديماً، كون العلاقة الدونية الاستغلالية ما زالت قائمة، وما زاد الأمر قسوة وظلماً على

البلدان العربية – دون غيرها من البلدان الأخرى – هو حالة الرعاية الأمريكية التامة للكيان الإسرائيلي، مما جعل العرب يشعرون أن الأمريكيين يمارسون نفس الدور الذي مارسته بريطانيا العظمى سابقاً في الخداع والنفاق.

وبالعودة قليلاً إلى مفهوم نضوج التعاون بين الدول الاستعمارية والصهيونية، من موقع مناخات الاستغلال الرأسمالي، يتضح لنا أسباب النفاق والخداع الذي مارسته بريطانيا على العرب، إبَّان اندلاع الثورة العربية الكبرى، وما تلاه من اتفاقيات ووعود تصب في صالح الرأسمالية الأوربية والصهيونية العالمية.

فبريطانيا لم تدم التزاماتها مع العرب لأشهر، فقامت بعقد اتفاقية سايكس بيكو التي من خلالها تم تقسيم المشرق العربي إلى أقطار متعددة، ومن ثم الاتفاقية التي أعطت الحق لبريطانيا بالانتداب على فلسطين، لتكمل مشوارها في النفاق والخداع على العرب، من أجل منح الصهاينة ذلك الوعد المشؤوم «وعد بلفور» والذي كان نصه الغادر يقول: «إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين، وستبذل أقصى جهودها لتسهيل إنجاز هذا الهدف، على ألاَّ يؤدي ذلك إلى الإضرار بحقوق الطوائف غير اليهودية في فلسطين..».

إذاً فخبرة العرب بسياسة الاستعمار وغطرسته جعلهم دائماً يشعرون بالألم والانخداع، من هذا الاستعمار الذي لا يعرف إلا الاستغلال والسيطرة ونهب الثروات.

المحور الثاني: الغطرسة الصهيونية واستغلالها للظروف الدولية والإقليمية:

بداية لا بد من لمحة تاريخية عن طبيعة هذه الصهيونية، من وجهة نظر تاريخية سياسية إلى حد ما، فاليهود – كما أشارت وأقرت كل الدراسات التي تناولت أماكن

تواجدهم – كانوا خلال حياتهم الطويلة، وفي أوربا بشكل خاص، عبارة عن جماعات معزولة وغير مندمجة بالمجتمع الأوربي، وهذا الانعزال كان ناجماً عن ظرفين: داخلي وخارجي يتعلقان باليهود، وهما:

الظرف الداخلي: هو الطابع الأساسي في تربية اليهود وتقاليدهم وطقوسهم التي لا تسمح لهم بالاختلاط والاندماج بثقافات الشعوب الأخرى.

الظرف الخارجي: وهو ناتج عن سمعة اليهود السيئة التي جعلتهم محط سخط، وعدم احترام بسبب أعمالهم المالية المرابية، والنظرة الإيمانية لدى المسيحيين التي تحملهم دم السيد المسيح . واستمر تعاملهم هذا، والنظرة إليهم حتى نهايات القرن الثامن عشر، حيث انتشرت مفاهيم مبادئ العدالة وحقوق الإنسان، وفصل الدين عن الدولة، مما سمح لهم بتنفس الصعداء، والانتقال إلى أسلوب الواقع الجديد في أوربا.

هذا التغير انعكس على أحوال اليهود المعيشية، وعلى النظرة إليهم كأفراد وجماعات، مما ساعدهم على القيام بالأعمال الحرفية والتجارية التي كانوا مهيئين لها؛ مما غير ظروفهم المادية والاجتماعية، وساعدهم على جمع المزيد من الأموال وتكديسها.

وبسبب ظهور ونشاط الحركات القومية في أوربا، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، نشط التفكير اليهودي الناشئ عند الشعوب الأوربية، لمساعدتهم في إنشاء وطن قومي لهم.

وكون النشاط اليهودي بدأ كجماعات منظمة تعمل لتحقيق هدف واحد تقريباً، عمدت هذه الجماعات إلى عقد مؤتمرات شبه قومية لها، كان أبرزها – كمفهوم سياسي منظم وكدليل عمل للجماعات اليهودية – مؤتمر بال في سويسرا الذي

انعقد بتاريخ 29 آب 1897 والذي ساهم في تحديد أهداف الصهيونية في أربع مهام هي:

1- تشجيع استيطان العمال الزراعيين والصناعيين اليهود في فلسطين.

2- تنظيم اليهود وربطهم بواسطة مؤسسات عامة على الصعيدين المحلي والعالمي، تتلاءم مع القوانين المرعية لكل بلد.

3- تقوية المشاعر اليهودية القومية.

4- إيجاد خطوات تمهيدية للحصول على موافقة الحكومات المعنية لأن ذلك ضروري لتحقيق هدف الصهيونية.

وتنفيذا لهذا البرنامج نشطت الصهيونية، فأسست الجمعيات الصهيونية والمنظمات والمؤسسات، في الدول الاستعمارية، في ذلك الوقت، وخصوصاً في بريطانيا وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، وأسست أيضاً المنظمة الصهيونية العالمية، للإشراف على تنفيذ مقررات مؤتمر بال، وللعلم فإن هذه المنظمة ((أي الصهيونية)) ما زالت هي الموجه لكل الأحزاب والتجمعات اليهودية في العالم، رغم قيام الكيان الإسرائيلي، فهي المتحكمة بكل العلاقات السياسية والفكرية، بين كل تجمعات الأحزاب، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، إلى جانب قيامها بتوفير المناخات العالمية اللازمة لدعم سياسات الكيان الإسرائيلي.

وبالفعل استطاعت الصهيونية أن تلعب دوراً مهماً في التعاون مع الدول الاستعمارية التي بدأت منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بتوسيع مستعمراتها، فاستغلت الصهيونية الهدف الاستعماري، وعملت – بمنتهى الحرفية – لجعل المصالح الاستعمارية للدول العظمى في ذلك الوقت متطابقة مع مصالح الصهيونية، وبالأخص في المنطقة العربية.

وبما أن الصهيونية كانت تدرك هدف الدول الاستعمارية في تصنيع جسم غريب في قلب الوطن العربي، لذلك تلقفت الفكرة، وقدمت نفسها كحركة جاهزة لتنفيذ مشروع الشعب اليهودي الذي يستجيب بالمطلق لهدف الدول الاستعمارية، في إنشاء جسم ديموغرافي يفصل المشرق العربي عن مغربه.

ولهذا استثمرت الصهيونية الحرب العالمية الأولى، واعتبرتها فرصتها السانحة لتحقيق أهدافها، وساعدها حاجة الدول الاستعمارية لها في تمويل الحرب.

وهذا ما جعلها تسارع لتقديم المعونة للحكومة البريطانية التي قامت بتوفير الهجرة إلى فلسطين، وساعدت اليهود في شراء الأراضي، وكل ذلك كان مقدمة للجائزة الكبرى والتي تمثلت بإعلان وعد بلفور في تشرين الثاني من عام /1917/.

ومن ثم جاءت ظروف تنفيذ الوعود، فكان أولها في مؤتمر سان ريمون عام /1920/ الذي تم بموجبه إخضاع فلسطين للانتداب البريطاني، مع العلم بأن الصهيونية كانت تعمل مع كل الفرقاء كي تكون فلسطين محمية بريطانية لا فرنسية؛ لأن أهدافها المتفق عليها مع الدولة البريطانية لا يمكن تنفيذها إلاَّ برعاية الإدارة البريطانية، صاحبة الخبرة في الدهاء والمكر السياسي، وقلب الحقائق.

وقد باشرت بريطانيا بوضع برنامج تنفيذي لوضع فلسطين في الظروف الإدارية والسياسية والعسكرية اللازمة لتسهيل إقامة كيان صهيوني على الأرض الفلسطينية، ولم تكنْ تتجاوز نسبة اليهود 7٪ من السكان ولا يمتلكون من الأراضي أكثر من 1٪.

وفعلاً استطاعت الصهيونية – وفقاً للظروف المناسبة – أن تستثمر علاقاتها مع الدولة البريطانية المنتدبة على فلسطين، بأن تضاعف الهجرة اليهودية، وتزيد من شراء الأراضي، وتنشئ المؤسسات اليهودية.

ورغم الغضب الفلسطيني العارم الذي اجتاح كل فلسطين، وقيام الفلسطينيين بالعديد من الانتفاضات، والتي كان أبرزها ثورة /1936/، إلاَّ أن بريطانيا صاحبة التجارب في الدهاء السياسي والبطش، استطاعت إخماد كل الاحتجاجات، وإشراك زعماء عرب في إنهائها والقضاء على الثورة.

ومع دخول بريطانيا الحرب العالمية الثانية، فرضت على العرب التعاون والخضوع لقواتها المحاربة، بينما فسحت المجال للصهاينة بأن يعدوا أنفسهم عسكرياً وإدارياً وأمنياً، ضمن مؤسسات ومنظمات توفر لها الصهيونية كل أسباب القوة لهزيمة العرب.

وما أن أتى اليوم المنتظر منهم، حتى أعلنت بريطانيا إنهاء انتدابها على فلسطين، وسارعت إلى إعلان دولتين يهودية وعربية على أرض فلسطين، ورفضها العرب بالمطلق، ولو لم يرفضْهَا العرب لسارع اليهود لرفضها انسجاماً مع مشروعهم الصهيوني.

وأمام رفض العرب لمشروع التقسيم من جهة، وللتعاون الدولي مع اليهود لحل مشكلتهم من جهة ثانية، جاء إعلان الصهاينة قرار دولة كيانهم في 15 أيار 1948.

ونتيجة للإعداد الذي أعدته الصهيونية، من مستلزمات بناء جيش قوي مسلح أفضل تسليح، مع استثمار للظروف الداخلية والخارجية بشكل دقيق، وعلى أفضل المستويات، كان لها ما أرادت من هزيمة للجيوش العربية التي كانت ذات تسليح سيء وإدارة فاشلة، وفرض قرار الهدنة كما تشتهي الصهيونية، وتم الاعتراف بالكيان الإسرائيلي دولياً، وبدأت في المنطقة العربية مسيرة ظروف سياسية

وعسكرية وعربية من لون آخر مغايرة لما كانت عليه قبل إعلان الكيان الإسرائيلي لدولته في 15 أيار 1948.

لقد كانت الصهيونية مدركة تمام الإدراك بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستكون هي الدولة العالمية الأولى بعد الحرب، لهذا سارعت إلى نقل مصالحها إلى الولايات المتحدة، ذات المستقبل والقوة الاقتصادية والعسكرية.

وبناء على ذلك وجهت رجال الأعمال والشركات إلى نقل أعمالهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ليكون لديها لوبي نشيط يتفاعل داخل المجتمع الأمريكي، ويضمن تأييدها ودعمها للمصالح الصهيونية بشكل عام.

وهذا فعلاً ما أنجزته الحركة الصهيونية داخل المجتمع الأمريكي، وكونت العلاقات المشتركة مع الحزبين التقليديين: الديمقراطي والجمهوري، وأصبحت المصالح الصهيونية الإسرائيلية أولوية رئيسية، لدى كل الإدارات الأمريكية المتعاقبة.

المحور الثالث: العرب بين المهادنة والمجابهة:

ليس من باب المغالاة أن نقول: إن الصهيونية هي أخطر احتلال تعرض له الوطن العربي، في قديمه وحديثه، لأن الحركة الصهيونية ومن خلال كيانها المصطنع المتمثل في إسرائيل، تهدف إلى السيطرة على الأرض، وطرد الشعب العربي الفلسطيني من دياره.

وقامت إسرائيل بارتكاب أبشع المجازر، وأعنف الأعمال الإرهابية التي أسست لمجازر الإرهاب الحاضر في هذه الأيام.

وبهذه الطرق التعسفية تجاوزت إسرائيل مرحلة شراء الأراضي ومصادرتها، وذلك بقيامها بارتكاب المجازر المروعة ضد الفلسطينيين، وطرد السكان، وإجبارهم على

ترك منازلهم وممتلكاتهم، وتهديم البيوت على رؤوس ساكنيها، في القرى والمدن، ومنعهم من زراعة أراضيهم وتجريفها، وقلع أشجارها.

وهذا فرض على العرب أن يعيشوا في أدنى حقوق المواطنة، والمعاملة الإنسانية، فقد عُومِلوا معاملة أقل إنسانية، معاملة العبيد، في القرن التاسع عشر، وبتلك المضايقات والأعمال الوحشية الدائمة، تشرد أغلب الشعب الفلسطيني، وأصبح يعيش في مخيمات اللجوء، في الأقطار العربية، مع تزايد هجرة اليهود إلى فلسطين، وتوزيعهم على المستوطنات.

والخطر الآخر الذي تمثله إسرائيل هو أنها لم تكتفِ بحدود فلسطين الطبيعية، ولم ينصَّ دستورها على حدود ثابتة، بل كانت ترمي إلى تنفيذ شعارها المعروف: «حدودكم يا بني إسرائيل من الفرات إلى النيل». لذلك قامت بشن سلسلة من الحروب العدوانية المدعومة من الإمبريالية العالمية، لتحقيق توسعها على الأراضي العربية المجاورة، وتنشر حالة الرعب والفوضى في المجتمعات العربية، وقد كان أبرز هذه الأعمال العدوانية والحروب الوحشية وهي:

1- مشاركتها الفعلية في العدوان الثلاثي على الجمهورية العربية المتحدة عام /1956/ مع كل من بريطانيا وفرنسا.

وكانت أهم الأهداف المباشرة للعدوان قتل الروح القومية العربية التي بدأت بالنمو بعد سنوات النكبة مباشرة، والتي عبرت الجماهير العربية عنها بتصديها لأفكار المشاريع الاستعمارية التي كانت تطرح، مثل حلف بغداد، ومشروع إيزنهاور، ومشروع الهلال الخصيب، وغيرها من المشاريع التي كانت ترمي منذ ذلك الحين،

إلى دمج (إسرائيل) بحلف كبير في المنطقة، تكون موجودة فيه مثلها مثل شعوب المنطقة. والرد على قرار تأميم قناة السويس الذي اتخذته الحكومة المصرية آنذاك.

ورغم وحشية العدوان وقساوته، إلا أن الشعب العربي في مصر، والشعب العربي في كل الأقطار هب لنجدة مصر، وأخفق العدوان، وأسدل الستار على مسرح الاستعمار القديم المتمثل بكل من بريطانيا وفرنسا.

وكانت من أبرز مشاركات الشعب العربي لصد هذا العدوان، العمل البطولي الذي قام به الشهيد البطل جول جمال في تدمير البارجة الحربية، وقيام العمال السوريين بضرب خط جر النفط داخل أراضي الجمهورية العربية السورية.

2- العدوان الإسرائيلي على سورية ومصر والأردن في /5/ حزيران عام /1967/: إن السبب الرئيسي وغير المعلن لهذا العدوان هو العمل على وقف المد القومي العربي التحرري، الذي كانت تتغنى فيه الجماهير العربية في أكثر البلدان العربية، وتردد شعاراته، ذلك المد الذي يخيف الرجعية العربية والإمبريالية الأوربية والأمريكية وبالأخص الصهيونية. أما الأسباب المباشرة التي تذرعت بها إسرائيل فهي وجو الحشود السورية والمصرية على جبهتيها واستعدادها لخوض الحرب، ودعم القطرين لمنظمة التحرير الفلسطينية، التي كانت قد تشكلت، وقامت بعمليات فدائية ولاقت الدعم والمساندة الفعليين، من الدولتين المصرية والسورية بشكل رئيسي.

وهنالك أهداف غير معلنة للعدوان، تتمثل في رغبة الكيان في ضم أراضٍ جديدة، وتوسيع الحزام الأمني له.

3- حرب تشرين التحريرية: يمكن اعتبار حرب تشرين التحريرية هي الحرب الأولى في الصراع العربي الإسرائيلي التي كانت فيها المبادرة في إعلان الحرب من

الجانب العربي، وكذلك الاستعدادات والتخطيط العسكري كانا عربيين، وقد بدأت المعركة بسرعة وكانت ضمن استراتيجية قتالية صحيحة، وقد سبقها توفر مناخ عربي مريح، عزز وجود تضامن عربي داعم لهذه الحرب.

وكان لقرار هذه الحرب أبعاده النفسية والمعنوية على سير المعارك، وعلى نتائج الحرب، فانتزاع زمام المبادرة في إعلان القتال من العدو كان له أثر بالغ على الروح المعنوية العالية لدى المقاتل العربي، وكان أثره سلبياً على الروح المعنوية للعدو، وعلى سير المعارك التي كان يعيش فيها حالة الانفعال والخوف، وكانت صور الخوف والهزيمة المعنوية لدى العدو الإسرائيلي، قد تجلت بصور عديدة واضحة لكل المتابعين لسير المعارك سياسياً وعسكرياً وإعلامياً.

إذاً عنصر المفاجأة حقق أثره المعنوي والقتالي، وكان النصر الذي حققه الجيشان العربيان السوري والمصري عظيماً، وكانت الدروس المستفادة من هذه الحرب كثيرة وغنية بكل المقاييس، وأسست لثقافة المقاومة، وهدم جدار الخوف والوهم، وأعادت للإنسان العربي ثقته بنفسه، ومنحته الجرأة والإقدام، والتدريب اللازم على استخدام أفضل تكنولوجيا السلاح في ذلك الوقت. ولأول مرة منذ عام /1948/ تهتز صورة الجيش الإسرائيلي لدى مجتمعه الصهيوني، ويرافقها هجرة معاكسة من داخل الكيان الإسرائيلي للخارج، بعد الشعور بأن هذا الجيش، وسياسة هذا الكيان بعنصريته وتعنته يعيش بزمن مخالف لطبيعة البشر، وإنسانية الإنسان المتحضر.

هذه المعطيات كونت – على الصعيد الدولي– حالة مكثفة من الاهتمام بالقضية الفلسطينية. واتسعت الدعوة لحل الصراع العربي الإسرائيلي، وفق القرارات الدولية ذات الصلة المتعلقة بانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام 1967، ونخص بذلك القرارين/242–338/، ومن الطبيعي أن يكون لهذا الاهتمام ولهذا

التوجه لحل الصراع العربي الإسرائيلي نتائجه السياسية والدبلوماسية التي ظهرت بشكل واضح داخل أروقة الأمم المتحدة. وبنفس الوقت أثارت الحرب ردود فعل بين الجانبين السوفييتي والأمريكي وصلت إلى حد المجابهة الفعلية.

4- العدوان الإسرائيلي على الجنوب اللبناني آذار 1978 والعدوان الأكثر بشاعة وإجراماً، وما حصل من اجتياح لجيش الكيان الإسرائيلي للبنان واحتلال بيروت في عام 1982.

قبل قليل كنا قد تحدثنا عن حرب تشرين ونتائجها المتعددة، والتي فرضت على العدو الصهيوني حالة من الخوف والهلع بين جنوده ومستوطنيه، ولذلك لم يعدْ أمامه إلا الاستنجاد بالعقل الأمريكي المدبر، وبالإمبريالية الأوربية للقيام بمشاريع سياسية تحبط نتائج حرب تشرين، وتعيد التفوق الصهيوني الإسرائيلي إلى وضع يفرض حالة جديدة مغايرة للواقع في المحيط العربي، وكان له فعلاً ما أراد. فاندفعت الدبلوماسية الأمريكية الأوربية تحت شعار حل الصراع العربي الإسرائيلي إلى تهيئة المناخات اللازمة لعقد اتفاقيات بين الجانب المصري والإسرائيلي، كان أبرزها اتفاقية كامب ديفيد؛ ولنجاح هذه الدبلوماسية في تغير مواقع الصراع وجبهاته، كان لا بد من إشعال جبهات أخرى، هدفها الأساسي التعتيم الكامل على اتفاقية كامب ديفيد، وزيارة السادات إلى الكيان الإسرائيلي، ولهذا أشعلت الحرب الأهلية في القطر اللبناني، ودعمت الإخوان المسلمين في سورية، لإشعال حرب داخلية تشغل الدولة السورية عن بعدها القومي تحقيقاً لانقسام الصف العربي، الذي يسهل على دبلوماسية التآمر فتح جبهات أخرى، وأزمات سياسية مربكة للعرب، تبعدهم عن قضيتهم الأولى فلسطين.

وضمن هذه الأجواء الصعبة، ومع انقسام حاد في العلاقات العربية- العربية، ومع إشعال الحرب العراقية الإيرانية، كان الاجتياح الإسرائيلي للبنان، وضرب القوى الفلسطينية، وارتكابه المجازر البشعة، مع وجود حالة تعاون معه من قوى اليمين اللبناني، أمثال (حزب الكتائب والقوات اللبنانية)، وصمت عربي مشبوه.

وأمام الواقع تصدى الجيش العربي بقواته المتواجدة في لبنان لجيش الاحتلال، ودارت معارك شرسة على الأرض اللبنانية، وحققت بعض الانتصارات، ومنع جيش الاحتلال من التمادي في تحقيق كل أهدافه، ورغم التضحيات الكبيرة التي قدمها إلا أن النتائج الكارثية على منظمة التحرير الفلسطينية كانت كبيرة، حيث تم إخراجها من لبنان، ليتاح للعدو الصهيوني تصفية القضية الفلسطينية.

إلا أن المقاومة الوطنية اللبنانية المدعومة من القطر العربي السوري، وكل شرفاء لبنان أسقطوا اتفاق /17/ أيار، وفرضوا على الاحتلال الخروج من بيروت، وبقي في الجنوب إلى أن تحرر الجنوب في عام /2000/. والملفت للنظر في هذه الأحداث المتسارعة هو انجرار السياسة الأمريكية الأوربية وراء السياسة الصهيونية بشكل واضح. فقد كانت السياسة الأمريكية متناقضة وكاذبة، وكأنها أخذت درساً، وتدربت على يد الساسة البريطانيين المراوغين.

وكان واقع الوضع العربي أثناء حرب حزيران /1982/ منقسماً بين شامتٍ بسورية وخسائرها، وغير مبالٍ بما حل بالقضية الفلسطينية، وخروج المقاومة الفلسطينية من لبنان، أو مسوق للسياسة الإمبريالية الأمريكية، أو مزاود بطرحه للقضية الفلسطينية، كما هو حال النظام العراقي الذي أشعل نار الحرب، ودمر مقدرات العرب، وأبعد الأنظار عن القضية الفلسطينية.

5- العدوان الإسرائيلي بتاريخ 1996/4/11 والذي سمي «بعناقيد الغضب».

كان السبب المعلن لهذا العدوان هو رد إسرائيل على قصف حزب الله على مستعمراتها الشمالية بصواريخ « الكاتيوشا» في حين أن الواقع غير ذلك.

وإذا أن التصريحات الأمريكية الإسرائيلية تدل على أن السبب الرئيسي هو حالة مقايضة بين الإدارة الأمريكية والحكومة الإسرائيلية ناتجة عن مخاوف الإدارة الأمريكية من إخفاق «بيريز» وحزبه في الانتخابات الإسرائيلية، وهذا قد يؤدي إلى توقف العملية السلمية، كما تزعم الإدارة الأمريكية التي كانت تشرف عليها وترعاها إدارة كلينتون، وبالطبع سوف ينعكس ذلك سلباً على الانتخابات القادمة للرئاسة الأمريكية، ويهدد كلينتون بالخسارة.

ولهذا لجأت إسرائيل وبتأييد أمريكي غير مباشر إلى القيام بعدوانها على لبنان، وارتكبت فيه المجازر الوحشية، في قانا والنبطية، إلى جانب رغبتها في تصفية المقاومة الوطنية في الجنوب اللبناني، وتدمير البنية الاقتصادية اللبنانية لجعل لبنان يرضخ لشروط إسرائيل، أو تحويل الصراع إلى لبناني- لبناني، والعودة إلى دورة الحرب الأهلية من جديد.

غير أن نتائج العدوان لم تتحققْ كما رسمتها إسرائيل، إلا في ارتكاب المجازر، وذلك يعود إلى عزم المقاومة وصمودها، وثباتها في مواجهة الجرائم الوحشية، ومحافظتها على قدراتها العسكرية، وهذا عزز موقعها في أوساط المجتمع اللبناني بشكل عام.

كما أن إسرائيل كانت تهدف بالإضافة إلى ما تقدم ذكره من أهداف إلى أن يكون العدوان وسيلة ابتزاز وضغط على الحكومتين اللبنانية والسورية في جرهما إلى معركة غير مستعدين لها، وتكون النتيجة فرض الشروط الإسرائيلية. وكذلك هذه الخطط باءت بالفشل أمام صمود المقاومة، وضرباتها، المتلاحقة التي حققت

نصرها الكبير في 25 أيار عام /2000/، والذي تحرر بموجبه الجنوب اللبناني من المحتل الصهيوني.

6- حرب تموز التي انتصرت فيها المقاومة الوطنية اللبنانية لأنها بادرت لتحديد الزمان والمكان، وقادت العدو الإسرائيلي بجيشه المدجج بأضخم الأسلحة الفتاكة إلى هزيمة وفشل ذريع، أمام صمود المقاومين الأبطال، وتحقيق النصر والهدف من عملية الوعد الصادق.

ونتج عن هزيمة الكيان الصهيوني هذه أن سقطت حكومته، وذل جيشه الذي يعتبر من أقوى الجيوش في المنطقة تسليحاً وتدريباً.

القسم الثاني

الأبعاد الفلسفية والسياسية للإمبريالية تجاه الوطن العربي

ليس من قبيل المبالغة أن نقوّم الصهيونية وداعمتها الإمبريالية الأمريكية المتعاونة والمتقاسمة معها حالة قهر الشعوب، والإمبريالية الأوربية أيضاً، تقويماً سلبياً، لأن استراتيجيتهم قامت على موروث استعماري استغلالي جشع، نابع من طبيعة الرأسمالية القائمة على العدوان الهادف إلى احتلال البلدان والسيطرة عليها، لنهبها وإذلال شعوبها، وكان عالمنا العربي في عين عاصفة هذه السياسة الحمقاء.

ولا يخفى على أحد طبيعة الاستعمار وممارساته مع الشعوب من احتلال وقتل وتشريد وتجويع، وجرائم ما تزال في ذاكرة الشعوب.

وإذا كانت بلدان وطننا العربي قد عاشت هذا الإجرام الاستعماري ردحاً طويلاً من الزمن، فليس ذلك لأنها ضعيفة لدرجة لا تستطيع معها المقاومة والدفاع عن حدودها، بل لأن أساليب الدول الاستعمارية وغطرستها في السياسة والاقتصاد والآلة العسكرية، ساعدتها على التوغل لاحتلال هذه البلدان، وإضعافها من الداخل.

وقد ساهم في ذلك الحقبة الطويلة التي عاشها الوطن العربي تحت نير الاحتلال العثماني، الذي استثمر الرابطة الدينية في بسط سيطرته على الوطن العربي بكامله، هذه الحقبة بما خلقته من الجهل والتخلف والانحطاط، ساعدت المستعمر الأوربي على الدخول في مشروعه الاستعماري الاستغلالي، ولديه المعرفة التامة والكاملة لطبيعة هذا الشعب وهمومه، وآليات تفكيره، وانتماءاته المتعددة، لذا عمد منذ بداية احتلاله للوطن العربي إلى تنفيذ مشروعه التقسيمي، بألوان طائفية

ومذهبية، لزرع التفرقة والفتن بين شعوب المنطقة العربية، ليسهل عليه احتلالها من جهة، والمكوث فيه مستعمراً أطول فترة ممكنة من جهة أخرى.

وتوج جهوده ومخططاته بزرع جرثومة في قلب الوطن العربي، هي الكيان الصهيوني، ضماناً له لاستمرار نهب الوطن العربي، وإضعافه على مدى عقود طويلة من الزمن.

وقد نجحت السياسة الاستعمارية في إضعاف شعوب المنطقة العربية، وجعلتها تعاني من مشكلات التجزئة والتقسيم، وتقاسي همجية الكيان الصهيوني، جرائمَ وعدواناً على الشعب العربي الفلسطيني، والشعب العربي بشكل عام.

إن تلاقي مصالح الدول الاستعمارية مع مصالح الصهيونية، جعل مهمة الكيان الصهيوني كبح نمو الحالة النهضوية التي كانت بأوج تصاعدها ووعيها القومي التحرري، لبناء مشروعها القومي النهضوي في الوطن العربي.

إذاً فالعمق الفلسفي السياسي لاتفاق المصالح الإمبريالية الأوربية الأمريكية الصهيونية، في إيقاف حملة التقدم والتطور للوعي الجماهيري العربي، وتغير مساره الوطني القومي التحرري الإنساني، وترسيخ مبدأ التبعية السياسية والاقتصادية ذات المنشأ الطائفي، من خلال تغذية الأصولية الإسلامية ببعدها التطرفي الهدام، الذي كان أولوية العمل المشترك بين أقطاب الحلف الإمبريالي، ليس على نطاق الوطن العربي فحسب، بل على المستوى العالمي، بدليل تجنيدها الإرهابيين للقيام بالحرب على القوات السوفييتية في أفغانستان، منذ ثمانينات القرن الماضي. وظهر من سموا بالأفغان العرب الذين قاموا بتنفيذ السياسات الإمبريالية، ونفذوا أعمالاً إرهابية بشعة ضد الإنسانية بشكل عام.

وبعد خروج القوات السوفييتية من أفغانستان أصبح هذا البلد مسرحاً للإرهاب، وتدريب الجماعات الإرهابية، وبعودة القسم الأعظم من هذه الجماعات، وهم يحملون الفكر الظلامي الهدام، ومحاربة الأفكار التقدمية التحررية، وخصوصاً الفكر المقاوم للإمبريالية والصهيونية، بشكل عام. وصار تجنيد تلك الجماعات هاجساً سياسياً مرتبطاً بفلسفية إيديولوجية مفادها إعادة المنطقة العربية إلى العصور الوسطى، وتشكيل الكيانات الطائفية والمذهبية، من خلال نشاط هذه الجماعات الإرهابية.

وساعد على ذلك التلاقي في المصالح والأهداف، بين الرجعية العربية، التي ساهمت في تمويل هذه الجماعات الإرهابية في أكثر مناطق العالم، والسياسة الإمبريالية الصهيونية ذات المنشأ العنصري الإجرامي المبني على ضرب طموحات التقدم لدى الشعوب.

وكان المستهدف الأول من هذا التلاقي هو المنطقة العربية، بجماهيرها وفصائلها التحررية ذات البعد التقدمي والوطني؛ ليقين الإمبريالية أن ضرب مرتكزات هذه الفصائل وإضعافها، سيهيّئ لها ضبط فاعلية الشارع العربي وتوجهه، بما يخدم مصالحه، ويحاصر – بشكل مباشر – الفكر المقاوم، ومحوره على الأرض.

وقد استطاعت الإمبريالية والصهيونية، بواسطة السياسات والأساليب التي وظفتها في مجالات الإعلام، والحرب النفسية، والثقافة الاستهلاكية، توفير المناخ الملائم لقيام الكيان الإسرائيلي، وممارسة عدوانية توسيع نفوذه السياسي والفلسفي والدعائي لطروحات السلام والتعاون، في إطار تنمية المصالح الاقتصادية، وفقاً لشبكة الاتفاقيات والتسويات التي أبرمت بدعم الإمبريالية الأمريكية والأوربية، وخلفت انقساماً حقيقياً في الشارع السياسي العربي.

وقد نجحت الدعاية الصهيونية وسياساتها ذات الوجوه المتباينة، في تحقيق القسم الأكبر من أهدافها، وخاصة وأن هذه الاتفاقيات والتسويات الضبابية الغامضة في نصوصها ومصطلحاتها، قد وفرت الثقافة اللازمة، والمناخ المناسب لجعل الشارع العربي فيه من المحايد وغير المبالي والانهزامي والانتهازي والعميل، وكل هؤلاء يشكلون حلفاً مواجهاً للمقاومة، ونهجها الفكري الرافض للانهزامية والاستسلام، موقناً أن قوة الإمبريالية والصهيونية ليست قدراً أبدياً، لا يمكن تغييره، بل هي من صنع البشر، وعلينا العمل لصنع مستقبل نمتلك فيه القوة والقدرة على الدفاع عن حقوقنا، وسيادة أوطاننا.

ولا يغيب عن الذهن أن الولايات المتحدة وإسرائيل قد تحسستا خطر النهوض والتعاون العربيين، وخصوصاً في حرب تشرين التحريرية، مما جعلهما تغيران في سياساتهما في المنطقة، وتعملان على نقل طبيعة الصراع، من صراع عربي إسرائيلي، إلى صراع عربي–عربي. كما فعلت في فيتنام، وذلك بفتح حروب متعددة الأوجه والخيارات، ومما يساعد على تحقيق ذلك وجود التربة المهيأة له، وقدرة الإمبريالية على تهيئة المناخ الملائم لفتح مثل هذه الصراعات، في المنطقة العربية. وقد نجحت الإمبريالية الأمريكية في إجراء تبدلات سياسية في الخطاب العربي، بدأ مع كامب ديفيد، واستمر إلى يومنا هذا، يعبر عن نفسه بالانقسام الحاصل في الشارع العربي، حول تحديد أولويات العمل العربي، والصراع العربي.

إن القضية الأساسية في الستينات والسبعينات (القضية الفلسطينية) لم تعدْ هي القضية المركزية عند بعض العرب، وخروج مصر عن الإجماع العربي مقدمة لخروج دول عربية وفصائل أخرى عنه، مما أسس سياسياً وثقافياً وعسكرياً لحالة الموافقة على حل القضية الفلسطينية ، دون النظر إلى عدالة حقوق الشعب العربي

الفلسطيني. وأصبحت المرحلة محكومة بمزاج إرضاء الصهيونية العالمية، ومن خلفها الإمبريالية الأمريكية.

هذا الواقع الهزيل شجع الإدارة الأمريكية وإسرائيل على اعتماد أساليب جديدة تجاه المنطقة العربية، تمثلت باعتماد سياسة (اللاسلم واللاحرب) والتي وفرت لإسرائيل خلال هذه المرحلة فرصة ارتكاب العديد من الجرائم العدوانية على الشعب العربي في فلسطين ولبنان.

إذاً اتسم البعد السياسي الفلسفي لمراحل الصراع العربي الإسرائيلي، بحالة تبدل في السياسات الإمبريالية والصهيونية، والتعامل مع كل مرحلة من المراحل وفق معطياتها، ووفق القدرة على اكتساب مواقف جديدة لصالحها.

بدليل أنه رغم تصريحات الإسرائيليين عن رغبتهم بالسلام، ومطالبتهم به، إلا أن سير الأحداث على أرض الواقع كان يكشف كذب هذه التصريحات، وزيف هذه المزاعم، ويبين الرغبة الداخلية العميقة الرافضة لأي سلام مع العرب.

في حين كان العرب يصرون على تطبيق قراري مجلس الأمن /242/ و/338/ كأساس لقاعدة التفاوض، بينما كان الجانب الإسرائيلي يصر على ضرورة استبعاد القرارات الدولية، والسعي بطرق متعددة – وبدعم الإمبريالية الأمريكية والأوربية – لفرض حلول جزئية، وتسويات منفردة، تكون في طبيعتها السياسية والقانونية ونتائجها الواقعية لصالح الكيان الإسرائيلي.

وهذا ما دعا الولايات المتحدة لخوض معركة دبلوماسية، فرضت من خلالها تغيرات لفظية في مصطلحاتها، ومصطلحات الكيان الإسرائيلي، توحي بتهربها المطلق من استحقاقات السلام العادل.

وخلاصة ما سبق هو أن الإمبريالية الأمريكية كانت – وبشكل دائم – داعمة لإسرائيل، لفرض سياسات الأمر الواقع، وأن المفاوضات ليست إلاً أسلوباً لتقديم التنازلات، والتسويات والاتفاقيات ذات الطابع المراوغ والمنحاز. والحفاظ على إسرائيل كقوة مركزية مهيمنة في المنطقة.

ورغم افتضاح إسرائيل بعدم جديتها في الاستمرار في العملية السلمية، وتمسكها بأسلوب الهيمنة والعدوان، وبناء المستوطنات، ورفضها لكل القرارات الدولية، إلا أن الإمبريالية الأمريكية والغربية بشكل عام، بقيت تدافع عنها في مجلس الأمن، وأمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة.

لا بل كانت الدبلوماسية الأمريكية ترفع مستوى التهديد والوعيد للدول التي تطالب بإدانة إسرائيل، لأعمالها العدوانية والإجرامية المتكررة.

القسم الثالث:

الحركة الصهيونية بين النشأة وقرار إعلان قيام الكيان الإسرائيلي

تحدثنا عن الأطماع الاستعمارية والإمبريالية في الوطن العربي، وأشرنا إلى علاقة التوافق في المصالح بينها وبين الحركة الصهيونية، وفي هذا القسم سنتحدث عن البعد التاريخي، والدوافع السياسية والاقتصادية التي تلاقى حولها الجانبان: الإمبريالية والصهيونية.

فمن الضروري أن يعرف المواطن العربي حقيقة نشأة هذا العدو الغاشم، وخصوصاً بعد كل هذه الأحداث المتعاقبة، وكل تلك الحروب العدوانية التي أثقلت كاهله.

وإذا كان هذا من حق المواطن العادي أن يعرف أن هذا العدو ومشروعه الصهيوني هو نقيض المشروع القومي العربي، فكيف الأمر لدى المهتمين والمتابعين للعمل السياسي والفكري؟! بعد أن بينت الأحداث حقيقة تناقض المشروعين في النشأة والهدف والمصير، وأن انتصار أي منهما هو نهاية للمشروع الآخر.

وبعد مئة عام مرت على مخاض ولادة المشروع القومي العربي، نرى كيف أن المشروع العربي متعثر يراوح في مكانه، لا بل يتقهقر، والمشروع الصهيوني يحقق تواجده، وينال الدعم الإمبريالي.

ومن هذه الحالة يطرح المواطن العربي سؤاله البسيط: لماذا اختار المشروع الصهيوني فلسطين؟! إن موقع فلسطين الجغرافي في قلب الوطن العربي، تنفرد به فلسطين عن غيرها من الأقطار العربية، كنقطة الوصل بين شطريه، وتميزها ببعد

تاريخي وديني، حيث تشكل مرجعاً دينياً مقدساً لكل الديانات السماوية، مما جعل فلسطين تكتسب بعداً استراتيجياً هاماً ومتفرداً.

وللمشروع الصهيوني أهداف استيطانية تقوم على طرد السكان الأصليين من العرب الفلسطينيين، وتوطين أناس من كل أصقاع الأرض، لا تجمع بينهم أية رابطة سوى الدين اليهودي فقط.

كما أن وجود الكيان الصهيوني في فلسطين العربية، تم زرعه من قبل الاستعمار الأوربي ليكون عائقاً في وجه أي تقدم عربي نحو الوحدة العربية، ولهذا كان – منذ الإعلان عن قيامه – بمثابة حرب عدوانية على العرب الفلسطينيين بشكل خاص.

وهنا أشير إلى مسألة عرضية قد تفاجئ القارئ ويستغرب طرحها في هذا السياق وهي: لماذا يكره الصهاينة والإمبرياليون الأوربيون والأمريكيون فكر حزب البعث العربي الاشتراكي؟! وهنا أنا لست متحيزاً على الإطلاق، وإنما أشخص الواقع وأدلل عليه.

إن سبب هذا الكره ناتج عن تحليل الفكر الصهيوني منذ العقد الثامن من القرن التاسع عشر لخطر المشروع القومي العربي النهضوي الذي كانت مقدماته في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وانطلاقته مع الثورة العربية الكبرى في عام /1916/، التي حمل فكرها ورايتها حزب البعث العربي الاشتراكي، في سبيل تحقيق حلم القوميين الأوائل في الوحدة العربية، وتحرر العرب من كل عوامل الاستغلال والاضطهاد. ولهذا صدم الصهاينة منذ نهايات القرن التاسع عشر بفكر المشروع القومي العربي الذي تبناه البعث العربي لأن مشروعهم الصهيوني ظهر لأول مرة بعبارة: «البعث الثقافي للشعب اليهودي»، وأتبعها بعبارة القومية اليهودية.

ظهرت عبارة الصهيونية لأول مرة في التاريخ في الكتاب الذي أصدره المفكر اليهودي الصهيوني الألماني «ناتان بير نباوم» الذي نشر عام /1893/، بعنوان: «البعث الثقافي للشعب اليهودي».

وأول من تطرق لفكرة الوطن التاريخي لليهود هو «لمورنس هس» في كتابه: «روما والقدس» في عام /1862/ وقد دشن صدور هذا الكتاب مرحلة انعطاف هامة في تاريخ الدعوة الصهيونية للعودة إلى فلسطين.

وقد سبق هذا التاريخ حركة فكر وثقافة أشارت إلى مفاهيم التنظيم في العمل السياسي، وكان بالتحديد عام /1882/، ذلك العام الذي ظهرت فيه مجموعات «أحباء صهيون»، ورغم أن هذه المجموعات كانت تتأسس بين الطلاب، ولم يكنْ بينها رجال المال والسياسة، إلاَّ أن انتشارها كان سريعاً، وخاصة مجموعات «بيلو» التي كانت تتواجد في جامعة «خاركوف» في روسيا، وجامعة «أوديسا» في روسيا، وكلمة «بيلو» هي الأحرف الأولى من العبارة العبرية «بيت يعقوب تعالوا نرحل»، وفي العام نفسه تأسست جماعات تحمل نفس الاسم والنشاط في كل من النمسا وألمانيا، وذلك لأن هذا العام حمل جملة من الظروف والأسباب التي جعلت الجماعات اليهودية تبحث عن حل المسألة اليهودية، وكان أبرزها اتهام اليهود بحادث اغتيال القيصر الروسي عام /1881/، الأمر الذي انعكس عليهم قتلاً وتنكيلاً؛ لهذا بدأ نشاط اليهود يتزايد في تنظيم الجماعات، والبحث عن حلول لهم. وقد جاء في كتاب «ليو بنكر» والذي يعتبر برنامج عمل لجماعات «أحباء صهيون»: «إن حل المسألة اليهودية يكمن في التحول من قوم شبح إلى قوم طبيعي، وهذا يتطلب بالضرورة إقامة وطن لهم في مكان ما..».

وقد أصدر «موشي ليلنبلوم» /1883/ كراساً بعنوان «بعث الشعب اليهودي في أرض أجداده المقدسة»، وجعل جماعات «أحباء صهيون» تأخذ على عاتقها الدعوة إلى ذلك.

وبالفعل انتشرت الدعوة في أوربا الشرقية والغربية، وهيأت سبل الدعوة لمؤتمر قومي عقد في بولونيا عام/1884/، وتكرر انعقاد هذا المؤتمر عدة مرات، وبشكل سنوي تقريباً. وأكدت هذه المؤتمرات على مفهوم الدعوة التي حرض عليها «ليلنبلوم» في كتابه: «بعث الشعب اليهودي في أرض أجداده المقدسة»، ثم صدر كتاب للصهيوني الألماني «جود تهايمر» جاء فيه: «يا صهيوني العالم اتحدوا !».

حيث بدأ ساسة اليهود بعد طرح هذا المفهوم يعملون على ربط مشروع إقامة دولتهم بالدولة الألمانية، ومما شجعهم على ذلك وجود فكر صهيوني من أصل ألماني متعاطف معهم.

ثم غيروا وجهة نظرهم وعملوا على ربط مشروعهم بالإمبراطورية البريطانية، لخبرتهم بقوة نشاطها الاستعماري، ولهذا وضعت هذه الجماعات نفسها تحت حماية البريطانيين.

وبما أن الصهيونية البريطانية كانت سابقة تاريخياً للصهيونية اليهودية، حيث تعود إلى عام /1621/، حينما نشر الإنكليزي «سير هنري فينش» كتاباً بعنوان: «دعوة اليهود»، حيث دعاهم إلى العودة إلى فلسطين. وهذا يثبت ما أشرنا إليه فيما سبق، بأن الإمبريالية الاستعمارية – وبالأخص البريطانية – هي وراء ولادة الحركة الصهيونية والكيان الإسرائيلي.

ويكفي ما أشارت إليه الكتب البريطانية حول عودة اليهود إلى بريطانيا في عام /1655/ في زمن سلطة «كرومويل» الذي ربط عودة اليهود بمصالح بريطانيا التجارية، وبعد أن طردوا منها في عام /1290/، و «كرومويل» هذا هو الذي سيطر عليه فكر مشعوذ، حيث كان متأثراً بكتاب «جون آرثر» الصادر عام /1642/، والذي حدد عام /1666/ موعداً لظهور المسيح، وكان اليهود الصوفيون قد حددوا عام /1648/ موعداً لظهور المسيح، وإيماناً منه بذلك سمح لليهود بالعودة إلى بريطانيا.

لكن الدوافع الحقيقية لـ«كرومويل» كانت مصالح بريطانيا التجارية، وضغط الصناعيون والتجار عليه للاستفادة من أموال اليهود وبواخرهم التجارية التي ساعدت «كرومويل» نفسه في صراعه مع البرتغال، من أجل السيطرة في حربه ضد إسبانيا والبرتغال، وكذلك في سباق بريطانيا التجاري مع هولندا.

وهكذا ارتبطت الصهيونية بالمصالح الاقتصادية والسياسية لبريطانيا، وكانت الدعوة إلى إقامة دولة يهودية تبرز وتقوى عند حاجة بريطانيا إلى أموال اليهود، وتختفي عند عدم الحاجة إليها. واستمرت هذه الحالة حتى انتصار الثورة الفرنسية، وبدأت المنافسة بين فرنسا وبريطانيا في السيطرة على البحار والمستعمرات، مما جدد وبشكل ملح حاجة بريطانيا إلى أموال اليهود. وكان لظهور كتاب لأحد الصهاينة البريطانيين في /1794/م، حدد فيه بأنَّ ظهور المسيح سيكون بعد عام واحد فقط، كبير الأثر في التحريض على إعادة اليهود إلى فلسطين تحقيقاً لنبوءة التوراة. ثم جاءت دعوة «نابليون» لليهود في عام /1799/، لمساعدته في فتح عكا، مقابل وعده لهم باستعادة القدس وتأسيس (مملكة إسرائيل).

وهذا يؤكد أن فرنسا الاستعمارية كانت تفتش عن خيوط وقنوات، تتلاقى فيها مصالحها مع مصالح اليهود، كي تستفيد من إمكانياتهم؛ ولهذا سعت إلى تحريضهم على إقامة دولتهم المزعومة. وحتى عام /1840/ لم تكنْ هناك أصوات يهودية تطالب بفكرة عودة اليهود إلى فلسطين، بل أصوات المتصهينين من غير اليهود، هي التي كانت تطالبهم بإقامة دولتهم، وعودتهم إلى فلسطين، مقابل ابتزازهم والاستفادة من أموالهم.

وبعد هزيمة محمد علي باشا والي مصر، بالدعم الفرنسي البريطاني للجيوش التركية، ظهرت الدعوة لانعقاد مؤتمر لندن، عام /1840/ الذي كرس الهزيمة، واستغل «اللورد بالمرستون» العلاقة البريطانية العثمانية، ليطالب السفير البريطاني في الآستانة، للتوسط لدى الباب العالي لقبول الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وقد كان له ما أراد! وزيادة على ذلك وجه القنصل البريطاني في سورية «الكولونيل تشارلز هنري تشرشل » دعوة إلى يهود أوربا، يدعوهم فيها للهجرة إلى فلسطين واستيطانها، وبسط سيادتهم عليها. معتبراً بريطانيا هي الدولة الوحيدة القادرة على تحقيق ذلك، وكأنه بهذا يقول لهم: استغلوا الفرصة وإلا ذهبت من أيديكم.

وبناء على ذلك تأسست الجمعية البريطانية الأجنبية، لمساعدة اليهود في الهجرة إلى فلسطين عام /1844/م.

بعد هذا التاريخ توالت الكتب والمشروعات التي تدعو إلى ظهور الدعوة لقيام الحركة الصهيونية. وارتباطها بمصالح الدول الاستعمارية المتنافسة على اقتسام العالم. وهذا الواقع يثبت أن أفكار الجماعات اليهودية في أوربا الشرقية، كانت أسبق تاريخياً منها في أوربا الغربية؛ وذلك يعود إلى الثقافة والسلوك، اللذين كانا سائدين ضد اليهود قبل الثورة الفرنسية عام /1789/م. وكان من أبرز هذه الكتب

كتاب: «إعادة بناء الدولة اليهودية في فلسطين تحت الوصاية الفرنسية» للمؤلف «رنست لاهاران»، والذي اقترح فيه على التجار والأثرياء اليهود تقديم كميات من الذهب للسلطان العثماني. والذي كان سبباً في إثارة ردود فعل بريطانيا، ونجم عنه اشتداد الدعوة مجدداً من قبل بريطانيا، لتوطين اليهود في فلسطين، كرد فعل على دعوة صاحب الكتاب، لوصاية فرنسا على الدولة اليهودية؛ فتأسس في لندن «صندوق اكتشاف فلسطين» عام /1865/م. وبما أن بريطانيا كانت هي الدولة الأقوى في ذلك الوقت، كان اليهود ميالين إلى وضع مشروعهم تحت الوصاية البريطانية.

وقد وجدت بريطانيا في فلسطين مركزاً استراتيجياً يخدم مصالحها، لذلك سعت لاحتلال فلسطين، بعد احتلال مصر؛ وذلك لحماية مناطق نفوذها في الشرق، وتأمين طريق الهند، وحماية قناة السويس، وإبعاد فرنسا عن المنطقة، وإيقاف التغلغل الألماني.

وتزامناً مع المجازر التي قام بها الحكم القيصري في روسيا، على أثر اغتيال القيصر عام/1881/م، ومع التنافس الاستعماري لاحتلال تونس ومصر وفلسطين، وفق سياسة اقتسام أملاك الدولة العثمانية «الرجل المريض»، برزت الدعوى إلى الصهيونية كحالة مساعدة في العصر الإمبريالي الصاعد أثناء تشكل الرأسمالية المنافسة. وما يؤكد ولادة الصهيونية من رحم الرأسمالية العالمية ما جاء في كتاب: «جذور الصهيونية» للكاتب السوفييتي «يوري إيفانوف»، حيث يبين فيه الترابط بين الإمبريالية والصهيونية ضمن هذا السياق التاريخي، وواقع المصالح التي كانت بداية ولادة الصهيونية، كمنظمة عنصرية عالمية في عام /1897/، بعد أن هيأت لها أسباب الولادة؛ من خلال نضوج الدعوة لعقد مؤتمر لتنظيم العمل في منظمة

صهيونية جامعة للنشاط اليهودي. وقد كانت السنوات /1891-1896/ هي السنوات التي مهدت وأنضجت مناخ العمل لعقد مؤتمر يضم كل أصوات الجماعات اليهودية. وقد تزعم هذه الدعوة الصحفي اليهودي النمساوي «تيودور هرتزل» الذي نشر عام /1896/ كتابه الذي حمل عنوان «الدولة اليهودية»، واعتبر أهم كتاب للمنظمة الصهيونية حتى هذا التاريخ. وقال فيه: «هذه الدولة ستبنى بأموال كبار الرأسماليين، وبدعم من الدول الرأسمالية»، وقد أكد على وجود المجتمع الطبقي الذي سيكون فيه الأغنياء والفقراء.

واستمر هرتزل مواظباً على أفكاره ومبادئه العنصرية، في عقد أوثق وأمتن العلاقات مع الإمبريالية البريطانية والفرنسية والألمانية.

وحين انعقد المؤتمر الصهيوني في بال عام /1897/ افتتحه «هرتزل» قائلاً: «اجتمعنا هنا لوضع حجر الأساس للبيت الذي سيأوي الأمة اليهودية»، كما أشار إلى الأشخاص الذين ساهموا في انعقاد المؤتمر، وذكر أسماء عدد منهم، مثل:«نورادو – بونهايمر – هاعام – ليانبلوم – بنسكر».

ورغم وجود الاختلافات في وجهة نظر المؤتمرين حول أهمية الدولة، ودورها في خلق المجتمع اليهودي، حيث ساد ثلاثة اتجاهات في المؤتمر، كان أهمها: الحصول على موافقة الدول الإمبريالية الكبرى، في دعم الهجرة إلى فلسطين، والاتجاه الآخر دعا مباشرة إلى الاستيطان، وعدم انتظار أية موافقة، والاتجاه الثالث الذي اعتبر قيام الدولة ضرورياً للعامل الأخلاقي والروحي للتراث اليهودي.

وكانت أهم قرارات المؤتمر هي:

1- تشجيع استيطان فلسطين بالعمال الزراعيين، والحرفيين، والصناع اليهود.

2- تنظيم اليهود جميعاً في مؤسسات عامة ترتبط بمنظمة عالمية.

3- تقوية الوعي الثقافي والحسي القومي لليهود.

4- الحصول على موافقة الدول الكبرى لتحقيق الهدف الصهيوني.

وبذلك يمكن اعتبار أن هذا المؤتمر، كان نقطة الانطلاق لتأسيس المنظمة الصهيونية العالمية، حيث كانت الهدف الأساسي للمؤتمر، والتي عليها ستقع مهمة تنظيم اليهود في العالم، وربطهم بمنظمة ترعى شؤونهم، وتؤسس لإقامة الدولة اليهودية.

وقد اتسمت المرحلة الممتدة من المؤتمر الأول عام /1897/ الذي تأسست به المنظمة الصهيونية، وحتى المؤتمر السابع للمنظمة، بالعمل السياسي، حيث تركزت نشاطات المنظمة على الحصول على موافقة الدول الإمبريالية، على دعم الهجرة اليهودية، وتأمين الرعاية لتأسيس المستوطنات في فلسطين.

وساهمت المؤسسات المالية الصهيونية بالدور المنوط بها ما بين /1904-1912/ حيث أمنت أكثر من /4000/ مهاجر يهودي إلى فلسطين، واشترت لهم الأراضي فيها.

وتجدر الإشارة إلى أن الاتجاه الذي ساند الدولة البريطانية في الحرب، كان هو الأقوى، داخل المنظمة الصهيونية، وقد راهن على انتصار بريطانيا على ألمانيا وتركيا؛ وأن فريقاً آخر كان يصر على التحالف مع تركيا وألمانيا، كون تركيا هي صاحبة الحق في فلسطين، إلا أن الفريق الأول كان هو الأقوى. وبما أن الهدف الأساسي من الحرب كان هو التوسع، في حالة التنافس على اقتسام الدول الفقيرة الضعيفة، بين الدول الرأسمالية الباحثة عن أسواق لتصريف منتجاتها، وسرقة المواد الأولية، وخيرات هذه الدول، فقد كانت هذه الحرب هي الأولى عالمياً، من حيث الاتساع في رقعة الحرب، التي كان هدفها اقتسام البلاد العربية، والاستئثار بها.

وبخروج تركيا منهزمة من الحرب، بسبب تعاون العرب مع بريطانيا وحلفائها، كان صراع المصالح يدور بين أقطاب الدول المنتصرة، فلكل منها رؤيتها في اقتسام «الكعكة» أي «البلاد العربية»، في حين لم يكنْ للعرب من أهداف سوى الاستقلال، والتحرر من الاحتلال العثماني، وتحقيق السيادة على أرضهم العربية.

ومع رفضهم الواضح للهجرة اليهودية إلى فلسطين، بدليل أن أهم الأسباب لثورة العرب ضد تركيا، تنكرها للعلاقات الأخوية الإسلامية، وعدم دفاعها عن المقدسات، وتسهيل الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

أما بريطانيا التي كانت على علاقة طيبة مع القيادات العربية التي تشكلت قبل الحرب، مثل «حزب اللامركزية» و«جمعية العهد» و«جمعية الفتاة»، فقد نكثت بوعودها، وأدارت ظهرها لهذه القيادات، بعد دحر تركيا، رغم ما قدموا من تضحيات أثناء سير المعارك، بالإضافة لنكثه بالعهود التي عاهدت بها شريف مكة حسين بن علي، الذي أعلن الثورة على الأتراك.

أما الحركة الصهيونية التي كانت قد نظمت لديها التطلعات لإقامة الدولة اليهودية، فرأت في الحركة فرصة سانحة لها كي تحقق – من خلالها– تنفيذ مقررات مؤتمراتها في الهجرة والاستيطان. ولهذا استغلت ظروف الدول البريطانية، في حاجتها إلى الأموال أثناء الحرب، فسارعت لتقديم الدعم، والحصول على الاعتراف والدعم اللازمين لإقامة الكيان الصهيوني. وكان لها ما أرادت، حيث أقدمت الحكومة البريطانية في /2/تشرين الثاني من عام /1917/ على إعلان (وعد بلفور)، والذي جاء فيه: «إن حكومة صاحبة الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين، وستبذل أقصى جهودها لتسهيل إنجاز هذا الهدف؛ على ألاّ يؤدي ذلك إلى الإضرار بحقوق الطوائف غير اليهودية في

فلسطين.». ومن خلال دراسة نص هذا الإعلان، نقرأ الخبث في مضمونه، إذ أنه لم يتطرقْ إلى الشعب العربي الفلسطيني بأية كلمة، إنما تناول كلمة (الطوائف) فقط، وكأن اليهود – في ذلك الوقت – هم الطائفة الكبرى، والمسلمون هم الأقلية، وأنه يمهد لتأسيس دول طوائف، وهذا الخبث الأكبر والدهاء، إذ أنهم – منذ ذلك الحين– وهم ينظرون إلى المنطقة العربية بمنظار الدول الطائفية.

وحققت الصهيونية مبتغاها، وانعقد مؤتمر (سان ريمو) عام /1920/، الذي تم بموجبه تقاسم منطقة الشرق العربي بين بريطانيا وفرنسا، كمناطق نفوذ لها، وكانت فلسطين العربية – الجزء الجنوبي من سورية – من نصيب الدولة البريطانية، وكانت هذه رغبة الصهيونية في فجعل فلسطين محمية بريطانية لا فرنسية؛ كونها الدولة الكبرى والأقوى في ذلك الوقت، وهي صاحبة الوعد في إنشاء الدولة اليهودية. وقامت بريطانيا بتنفيذ مضمون وعدها، ووضعت فلسطين تحت الإدارة العسكرية البريطانية، وقدمت المساعدات اللازمة لتنفيذ برنامج الحركة الصهيونية، في تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وإقامة المستوطنات، عبر شراء الأراضي، أو مصادرتها لأسباب عسكرية، والتخلي عنها للمستوطنين اليهود.

وبعد أن كان عدد السكان العرب /650/ألف نسمة، حين احتلت بريطانيا فلسطين، وعدد اليهود – رغم تشجيع الهجرة اعتباراً من مؤتمر بال /1897/، حيث وصل إلى فلسطين خلال عشر سنوات /40/ألف مهاجر يهودي – فلم يكنْ عدد اليهود يزيد عن /50/ألف يهودي. ولكن بعد خروجها عام /1948/ أصبح عددهم /650/ ألفاً، وانخفض عدد العرب إلى /75/ ألفاً، بعد أن تم تشريدهم إلى الدول العربية المجاورة: مصر وسورية ولبنان والأردن.

وهكذا نرى أن الصهيونية قد حققت حلمها، في إقامة كيانها العنصري على أرض فلسطين العربية، بدعم من الإمبريالية العالمية، وخصوصاً البريطانية التي أخذت على عاتقها ترتيب كل الأوضاع السياسية والعسكرية، لإعلان قيام الدولة الصهيونية، وذلك في 15 أيار 1948. ومنذ اللحظة الأولى نالت الاعتراف بها من الدول العظمى، والدول التي تدور في فلك الإمبريالية العالمية، وأصبح الكيان الصهيوني – منذ ذلك الحين – حالة سرطانية في جسم الوطن العربي والأمة العربية، في حاضرها ومستقبلها.

الفصل الثاني

التوافق الأوربي الأمريكي على دعم المشروع الصهيوني كبديل للمشروع القومي العربي

مقدمة الفصل:

بكل تأكيد المشروع الصهيوني هو مشروع استعماري استيطاني، تم إحداثه في قلب الوطن العربي، بصناعة استعمارية إمبريالية، استهدف من خلاله ضرب المشروع القومي، لجعل الوطن العربي مجزأً ضعيفاً متخلفاً، لا تستطيع أقطاره مواكبة التطورات التقنية في مختلف المجالات: الاقتصادية والثقافية والتعليمية.

ولم نكنْ مبالغين إذا قلنا: إن الدول الاستعمارية الغربية، ومن ثم الولايات المتحدة الأمريكية، بعد الحرب العالمية الثانية، قد اجتهدت، ووضعت كل أشكال السيناريوهات، لإبقاء المنطقة العربية في تبعية كاملة لهذه الدول، سياسياً واقتصادياً، وأهم ما في الأمر جعلها في حالة انقسام وتشتت، ولهذا كانت – بشكل دائم – عند فشلها في أي مشروع من هذه المشاريع، تعود إلى عقلية الانتقام من العرب، في مضاعفة الدعم النوعي للكيان الصهيوني.

وإذا كانت القواسم المشتركة عديدة وكثيرة، بين الأطماع الاستعمارية والصهيونية ممثلة بالكيان الإسرائيلي، فإن أهم قاسم كانوا متوافقين عليه، لا بل ومتعاونين من أجل إبقائه قائماً، هو: موضوع حالة الانقسام العربي، والتجزئة العربية.

وكانت مرحلة المواجه السياسية في الخمسينات من القرن الماضي، تظهر عمق التعاون الصهيوني الاستعماري، في مواجهة المد العربي النهضوي الذي استطاع

إفشال كل أشكال المشاريع الاستعمارية: من حلف بغداد، إلى حلف القاهرة الرياض، إلى مشروع إيزنهاور وغير ذلك من المشاريع التي بقيت في إطار الأفكار، ولم يتحْ لها الإعلان عنها بشكل تنفيذي.

والشيء الملفت للانتباه هو أنه رغم التناقضات العديدة، وحالات المنافسة بين الدول الاستعمارية الإمبريالية، بمواضيع متعددة وشائكة، إلا أنهم كانوا متفقين – بشكل كبير – على دعم الكيان الصهيوني، وإضعاف الأقطار العربية. وهذه الحقيقة الصعبة والقاسية والمريرة على الشعب العربي، لا تترجم إلا في إطار الكره والحقد من هذه الإمبريالية، على أقطار الوطن العربي التي أبدت استعدادها للتعاون معها، في كل الأزمنة والمناسبات.

هذه الحقيقة كشفت نوايا هذه الدول، وبينت حجم العلاقات في السياسات الاقتصادية والأمنية بين أقطاب الإمبريالية والصهيونية العالمية. وأظهرت عمق الكراهية والخوف، من تنامي فكرة المشروع القومي العربي.

يجب أن تسجل الذاكرة العربية مضامين هذه الحقيقة، والتي يجب تناقلها من جيل إلى جيل، أن المشروع الصهيوني لم يكنْ ليكتب له النجاح في إقامته في فلسطين، لولا دعم الدول الاستعمارية والإمبريالية الأمريكية، وتخاذل الرجعية العربية.

ويجب أن نعترف وأن نعلم علم اليقين بأن الوجود الصهيوني الاستيطاني في فلسطين هو عقبة في طريق الوحدة العربية، وعقبة في وجه أي تقدم أو تعاون عربي–عربي. ولهذا تم إيجاده ودعمه، ليكون بديلاً عن المشروع القومي العربي. ومن هنا يأتي التأكيد على مقاومة هذا المشروع السرطاني؛ لأن الخلاف معه ليس خلاف حدود، بل هو خلاف وجود، فإما المشروع القومي العربي، وتحقيق دولة الوحدة، بمفهومها الإنساني الحضاري، وإما المشروع الصهيوني، وتفتيت الأقطار

العربية إلى أجزاء مفتتة صغيرة، ليكون الكيان الإسرائيلي – من خلال ذلك – هو القوة الوحيدة الكبرى في المنطقة.

ورغم أن العرب عاشوا نشوة النصر، ومعاني التضامن العربي، وانعكاساته على الروح المعنوية العربية التي تجلت في حرب تشرين التحريرية، إلاَّ أن الالتفاف على المكاسب والإنجازات لهذه الحرب –وعلى كل الصعد السياسية والاقتصادية – قد حول حالة الصراع العربي الإسرائيلي، من قضية مركزية تضافرت كل الجهود لدعمها وإبقائها حية، إلى قضية ثانوية هامشية، عند قسم كبير من العرب، الذين ابتدعوا معارك جانبية خاسرة، وذهبوا بالصراع العربي الإسرائيلي إلى مكان آخر، وبهذا دخلت حالة الصراع في مرحلة جديدة، بظروفها ومعطياتها وإمكانياتها.

في هذا الفصل سوف نلقي الضوء من خلال أقسامه الثلاثة، والتي سوف نأتي على عناوينها حسب ورودها لنبين حالة التوافق في المصلحة الاستعمارية الإمبريالية مع الصهيونية، والتي جعلت الكيان الإسرائيلي مستهتراً بكل القرارات الدولية، ومدعوماً بكل اعتداءاته الإجرامية.

القسم الأوّل:

إشكالية المواقف الإمبريالية، بين الحقد على العرب، والدعم للمشروع الصهيوني

تحدثنا في القسمين السابقين عن واقع الأطماع الاستعمارية الإمبريالية، وتوافقها مع المصالح الصهيونية، وتبينا بشكل واضح وجلي حقيقة التعاون والدعم – من جانب الإمبريالية الغربية – للكيان الصهيوني، الذي أخذ على عاتقه حماية المصالح الغربية في المنطقة العربية، واعتبار نفسه كحربة في يد الغرب ضد البلاد العربية، وبنفس الوقت الغرب يغطي على كل جرائمه البشعة.

ومع دخول واقع الصراع العربي الإسرائيلي مرحلة جديدة، بعد اتفاقيات (كامب ديفيد) مختلفة بالمطلق عمَّا كانت عليه قبل هذا التاريخ، وتزامناً مع دعم الولايات المتحدة مجاهدي الأفغان ضد القوات السوفياتية في أفغانستان، زادت الولايات المتحدة الأمريكية من حالة تواجدها الدبلوماسي والسياسي، في المنطقة العربية. ونشطت حالة التعاون بين المتطوعين العرب للجهاد في أفغانستان، وبين الجماعات الأصولية، وفق معطيات حلف من الجماعات الأصولية، ضد القوات السوفييتية. وبهذا استطاعت أن تحقق الولايات المتحدة عاملين أساسيين بالنسبة لها، فتستثمر أحدهما وفق مصالحها:

العامل الأول: تشكيل جماعات أصولية مرتبطة بالمخابرات الأمريكية، تنفذ مهامها وفق رؤية أمريكا، وتختار لها عدوها – بين الحين والآخر – وفقاً لهذه المصالح.

والعامل الثاني: تكبيد القوات السوفياتية الخسائر الضخمة، وجعلها تخوض معركة غير معروفة الأبعاد، وطويلة الزمن، تنهكها وتجعلها خاسرة في كل المقاييس.

وبعد خروج القوات السوفييتية من أفغانستان، أصبح هذا البلد مرتعاً للجماعات الإرهابية الممثلة بتنظيم القاعدة.

ومنذ ذلك الوقت أصبحت السياسات العدائية مكشوفة بشكل فعلي للجماعات الإرهابية، هذا من جانب، ومن جانب آخر، ونتيجة لحالة التوافق بين السياسات الأمريكية والصهيونية اتجاه المنطقة العربية، أصبح هناك حالة من الابتزاز السياسي والمالي، من جانب الصهيونية، للولايات المتحدة الأمريكية، وفي المقابل، ومع دخول الولايات المتحدة عقد التسعينات من القرن الماضي، ومع انتهاء الحرب الباردة، وإعطاء نفسها حق رسم السياسات العالمية، واستغلال مؤسسات الأمم المتحدة لشرعنة هذه السياسات، لإعطائها الحق في التدخل في شؤون كل الدول، ظهرت حالة الإشكالية في التعاطي مع الإرهاب، والدعم للصهيونية، والتي لم تكنْ موفقة في حالة التعامل والأقلمة، مما فرض عليها توسيع حجم النزاعات المفتوحة في العالم، والتباطؤ في حلها وإدارتها، لجعل هذه الدول التي تولدت فيها حالة الأزمات مرتهنة للإدارة الأمريكية. وهذا فرض عليها توسيع إدارة الشبكات الإرهابية، لتشمل مناطق أخرى في آسيا وأفريقيا وأوربا.

ونظراً لبروز الولايات المتحدة كقطب أوحد في العالم، في ظروف المتغيرات الدولية، غيرت في طبيعة العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية، وانعكس ذلك أيضاً على منظومات القيم الأخلاقية والسياسية والأمنية للدول.

ونتيجة لهذه السياسات ولهذه الظروف والعلاقات برزت مفاهيم ومعطيات التكتلات الاقتصادية، والأحلاف السياسية. وكان من بين هذه الأفكار والمشاريع مشروعا:

(الشرق الأوسط الكبير) و (الشرق الأوسط الجديد) اللذان يحملان نفس المضامين، ونفس الأفكار، ونفس حالة الاستهداف. وكانت هذه المشاريع معدة بعناية فائقة، لخدمة المصالح الإمبريالية الأمريكية والصهيونية، وبالدرجة الأولى الصهيونية التي ستكون اللاعب الأقوى: سياسياً واقتصادياً وثقافياً، ضمن سياق هذين المشروعين.

وكانت الغاية المستهدفة للعرب دمجهم مع إسرائيل في حلف اقتصادي سياسي واحد، تكون القيادة فيه لإسرائيل، ويفرض على العرب من خلال ذلك مناخاً ملائماً لتمرير أحد المشروعين، تكون الحالة البارزة فيه التفتيت الممنهج أكثر للدول العربية، وإعادة تشكيل الدول على أسس طائفية وعرقية وإثنية.

وانطلاقاً من مفهوم توسيع قاعدة النزاعات، وضرب أسس الدولة الوطنية، واعتماداً على التوظيف السياسي والاقتصادي للصراع العربي الإسرائيلي، سعت الولايات المتحدة إلى تصعيد حالة التوتر والمشاكل في المنطقة العربية، ليتاح لها إعادة ترتيب الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية، على ضوء مصالحها الحاضرة وظرفيتها الجديدة. وكانت أولى الخطوات لديها تصفية القضية الفلسطينية بمنظار الرؤية الصهيونية.

ولهذا انتقلت في سياساتها إلى حالة العلنية المفرطة، في دعم الاعتداءات الصهيونية المتكررة، نتيجة لمعطيات الواقع بعد حرب الخليج الثانية، وحالة الغرور والصلف اللذين أصاباها نتيجة المتغيرات الجديدة. الأمر الذي جعلها تبدأ بفرض الرغبات الصهيونية على الشعب الفلسطيني والعربي يشكل عام.

لقد أظهرت حرب الخليج الأولى والثانية خطورة التناقضات التي تولدت عنها في المنطقة العربية، وبينت أهمية القضية المركزية الأولى للعرب، والتي يجب ألاَّ تتقدم عليها أية قضية أخرى. وبرهنت هذه الظروف أن العرب حين قدموا حرب الخليج

على القضية الفلسطينية ضاعت منهم فرص التعاون، والموقف العربي الصحيح، وأصبحوا في حالة تفتت وتشظٍ.

ولكن للأسف أخطاء بعضهم، وفتحهم معارك جانبية، جرت المنطقة للدخول في مسلسل الخلافات العربية–العربية الذي أضعف الموقف العربي الموحد، وجعله بعيداً عن حالة التضامن والتعاون. وأسست هذه الحالة للمزيد من الانشقاقات والنزاعات العربية–العربية، التي ازدادت سخونة مع الأيام وأصبح الأمن القومي العربي يعيش حالة فقدان الثقة والارتباك، وأصبح الأمن الوطني لكل قطر هو الحالة المقدسة لدى قياداته، وتناقضه كلياً مع القطر الآخر. وهذا بدوره فرض على كل قطر حالة من الخوف والقلق، من كثرة التهديدات الداخلية والخارجية التي تهدد حاضر الدولة ومستقبلها.

لقد شكلت إسرائيل ولا تزال تشكل الخطر الأكبر تاريخياً على المشروع القومي العربي، والأمن القومي العربي، وفرضت وفق السيناريو الاستعماري والإمبريالي لها، الذي اكتملت حلقاته باغتصاب فلسطين، وإقامة حزام أمني لها، على حساب الأمن القومي العربي.

ولتحقيق ذلك شنت الحروب العدوانية، لتدمير كل المرتكزات الأساسية للمشروع القومي العربي، الذي تعتبره الخطر الأوحد على مصالحها، ومصالح الإمبريالية الأمريكية، ومن هنا جاء كرهها لنظرية حزب البعث العربي الاشتراكي؛ كون هذا الفكر يقضي على أحلام الصهيونية.

ومن هنا أيضاً كانت حروبها العدوانية المتكررة على الأقطار العربية المجاورة لفلسطين المحتلة، لتحقيق مزيد من التوسع والتهديد والاستيطان.

إن حالة تعثر التضامن العربي وانعكاسه على الأمن القومي العربي بدأ مع خروج مصر من الصف العربي، وتوقيعها اتفاقيات (كامب ديفيد) التي ساقت مسلسل المخاطر والتهديدات، وتصدع جدران الصف العربي، وأخذه إلى المكان الآخر بما يخدم المصالح الصهيونية.

لقد دخل العالم العربي في وضع أكثر تعقيداً وخطورة، لأنَّ ما تم كان تغييراً لعلاقات تقاطعت فيها: الولايات المتحدة الأمريكية، والصهيونية، والرجعية العربية. وجاء تعبيراً عن تحالف هذه الأطراف ضد القضية العربية، والوجود العربي. وتمكنت الإدارة الأمريكية – من خلال هذه الاتفاقيات – من وضع ترتيبات جديدة في المنطقة العربية، تخدم المصالح والتطلعات الأمريكية على حساب الشعب العربي بشكل عام.

لقد استطاعت الصهيونية أن تخترق العمق العربي، عن طريق الإمبريالية الأمريكية، وبالتعاون مع الرجعية العربية؛ وهذا ما فسح لها المجال – عن طريق حلفها الإمبريالي – لرسم أوجه الصراع المستقبلي في المنطقة، كي يتاح لها بناء قواها العسكرية والاقتصادية على أكمل وجه. في حين البلدان العربية تعيش ظروف التقاتل والصراعات الهامشية، التي تأكل استقرار البنى: الاقتصادية والثقافية والسياسية لهذه البلدان، وتدخلها في عالم الضياع.

لقد افتُتحَت المنطقة العربية وعقدا: التسعينات، والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، على جملة من الصراعات والخلافات العربية–العربية، وغدت المسائل المصيرية في حياة العرب لا تعني بعضهم، ولم يعدْ – بعضهم هذا – يملك قراره وإرادته اللتين سلبتا منه لصالح الإدارة الأمريكية ومن خلفها المطامع الصهيونية.

وهكذا اجتهدت العلاقة الأمريكية الصهيونية لجعل إسرائيل أكبر قوة في المنطقة العربية، تستطيع فرض سياسة الأمر الواقع، ولهذا وجدنا الولايات المتحدة الأمريكية – التي اندفعت لعقد مؤتمر مدريد، وإيجاد التسوية السلمية – قد غيرت في منهج عملها، وبدأت تراعي إسرائيل في التباطؤ في المفاوضات، ونسفها من جديد، تماشياً مع تبدل الظروف والمناخات لصالح الكيان الإسرائيلي.

لقد استطاعت الإمبريالية الأمريكية – من خلال جمع كل الأطراف في مدريد – من أن تضفي حالة شرعنة دولية إقليمية على الكيان الصهيوني، وأن تبدل من منهجية نظرة العرب اتجاه إسرائيل، على أن الخلاف معها، ليس كما كان يقال: خلاف وجود، إمَّا الكيان الإسرائيلي، وإمَّا البلدان العربية، بل الخلافات لا تتعدى الحدود، بين إسرائيل والأقطار العربية، وعودة إسرائيل عن احتلال الأراضي العربية، وإقامة (كنفدرالية) أردنية فلسطينية، وإنهاء القضية الفلسطينية من أساسها بالكامل.

وبهذا نجحت الولايات المتحدة والصهيونية في إجراء مفاوضات مباشرة مع أطراف الصراع، وغدا السعي للكيان الصهيوني للمباشرة بتطبيع العلاقات مع الدول العربية بشكل مباشر، قبل أن تنتهي حالة المفاوضات، وانتقلت مسارات التفاوض إلى الحالة الثنائية، لتحقيق حالة هروب من مسألة الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، وتطبيق قرارات الشرعية الدولية، ومبدأ الأرض مقابل السلام.

هذه الحالة أدخلت الدول العربية في وضع حرج، وأعطت الكيان الصهيوني ميزة في كسب تنازلات جديدة من العرب، وكان أبرز التنازلات التي تمت من قبل

منظمة التحرير الفلسطينية، لصالح الكيان الصهيوني، في اتفاقيات (أوسلو)، وتوقيع الحكومة الأردنية معاهدة (وادي عربة).

والقطر الوحيد الذي استطاع أن يخرج بدبلوماسية، ولم يوقعْ على تسوية فيها غبن ومجافاة للحقوق العربية، هو القطر العربي السوري، حين طالب بدور أكبر للاتحاد الأوربي في عملية السلام. وعارضت على ذلك الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل. وتمكن الاتحاد الأوربي من التعبير عن موقفه السياسي حيال ما يجري، وبهذا توقفت المفاوضات، وبقي كل طرف يحتفظ بأوراقه التي قدمها، دون أي تنازل.

جملة هذه النجاحات والإخفاقات للإمبريالية الأمريكية والصهيونية جعلتهما تعيدان البحث عن مشروع (الشرق الأوسط الكبير)، وأصبحت البلدان التي هيأت نفسها لتكون فاعلة في هذا المشروع بلداناً عديدة: طبعاً إسرائيل أولها، وتركيا ومصر، وغيرها من البلدان العربية.

ورغم المساعي الحثيثة التي دأبت عليها السياسة السورية، وإعادة التعاون والتضامن العربي، والسعي إلى إيجاد صيغ مشتركة في العمل العربي، وقد عملت من خلال دورات مؤتمر القمة العربي إلى تحقيق هذه الصيغ وفق التوجهات التالية:

1- عدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام السيادة.

2- العمل على تسوية النزاعات العربية بالطرق السلمية.

3- وضع صيغ تنفيذ التكامل الاقتصادي موضع التطبيق.

4- التصدي للسياسات الإسرائيلية، ومساعيها المتكررة في خلق متغيرات جديدة لواقع الصراع في المنطقة.

5- إقامة علاقات حسن جوار متبادل مع كل من إيران وتركيا، وتحقيق أدنى حد من التنسيق للمصالح المشتركة.

6- اعتبار متطلبات الأمن القومي العربي والأمن الوطني أساساً في العلاقات البينية بين الأقطار العربية، وهذا يصب في إبعاد القوات الأجنبية عن المنطقة، لضمان استقلالها وسيادتها.

7- اعتبار مفهوم سياسة تنقية الأجواء العربية، وتحقيق التضامن والتعاون والتنسيق العربي مهمة دائمة للدول العربية.

غير أن المساعي الأمريكية، ومن خلفها إسرائيل، وبمساندة بعض الدول الأوربية، وتخاذل بعض الدول الرجعية العربية، والتي كانت منخرطة في سياسات تحقيق مشروع (الشرق أوسطية)، حالت دون إيجاد أية صيغة من صيغ التعاون والتنسيق. ولهذا دخلت المنطقة العربية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وهي مثقلة بالمشاكل والأزمات، وكان أهمها ما منحته القيادة العراقية للإدارة الأمريكية من ذرائع لاستحضار أسطولها إلى المنطقة، والتي استثمرتها الأخيرة في بناء القواعد العسكرية، وتحقيق المزيد من حالات التهديد والوعيد للأنظمة في تغييرها، واحتلال أراضيها.

وجاءت أحداث الحادي عشر من أيلول لتستثمر الإمبريالية الأمريكية ذرائعها الواهية، ولتبدأ استراتيجية جديدة في المنطقة العربية، تبدأ بإعادة رسم الخرائط السياسية، وتنفيذ «سايكس بيكو» جديدة. وكان احتلال العراق هو البوابة لذلك. ومن ثم التخطيط لضرب كل من إيران وليبيا والأنظمة المعارضة لها في المنطقة، والتي سمتها بدول (محور الشر). وكان الأهم في سياستها عزل سورية عن محيطها، والاستفراد بها، بالإضافة إلى تقسيم السودان، والسيطرة على النفط بشكل

مباشر، وما إلى ذلك من سياسات تعمل على تقوية الكيان الصهيوني، وتفتيت الدول العربية.

وبالتزامن مع مناقشة مشروع قانون محاسبة سورية وفقاً للذرائع الخمسة وهي:

1- دعم سورية للإرهاب.

2- احتلال سوريا للبنان.

3- عدم توقفها عن تطوير سلاحها الرادع لإسرائيل.

4- توريدها غير الشرعي لنفط العراق.

ورغم زيف هذه الادعاءات فقد وضع المشروع في لجنة العلاقات الدولية، في مجلس النواب الأمريكي، في جلسة استماع في 2002/9/12، إلا أن المشروع لم ينلْ التصديق وأجل. وكانت رائحة العفونة الصهيونية تشتم منه.

ومن مضامين واعتبارات هذا المشروع يفهم أن المنطقة كان يخطط لتفتيتها من جديد، ولكن هذه المرة من النوع الثقيل؛ لأن من يرسم الأشكال العدو الصهيوني، ومن يقوم بالتنفيذ الإمبريالية الأمريكية.

وهكذا انطلقت الولايات المتحدة في سياساتها الخبيثة، من مفهوم خاص لمحاربة الإرهاب، بطريقة لا تخدم إلاَّ مصالحها، ومصالح إسرائيل. ولهذا لم تنظرْ للمصالح العربية المشروعة في النضال ضد الاحتلال الإسرائيلي، في فلسطين وجنوب لبنان والجولان، بل أعمت عيونها، وأصرت على وصف المقاومة الوطنية ضد الاحتلال الإسرائيلي بالإرهاب.

وبنفس الوقت الذي تخوض فيه أمريكا حربها ضد الإرهاب، وحشدت القوات في أفغانستان وغيرها، كانت إسرائيل ترتكب المجازر، وتدمر المنشآت الفلسطينية، في

الأراضي الواقعة تحت سلطة الحكم الذاتي، وكل ما فعلته اتجاه ذلك أنها غضت الطرف، ولم تحرِّكْ ساكناً لردع إسرائيل عن أعمالها الإرهابية.

إذاً وقعت أحداث الحادي عشر من أيلول، والتي لا تزال ملفاتها السرية – حتى هذه اللحظة– غير معروفة بشكل كامل، وهناك تلميحات وتفسيرات لما حدث، وأسئلة عديدة لم تجبْ عنها الإدارة الأمريكية. ولكن الشيء الملفت فقط منذ اللحظة الأولى حالة الذعر والهلع لهول الحدث الكبير، رغم ما تمتلكه الولايات المتحدة من تقنيات وأجهزة، وأقمار صناعية ترصد كلَّ الأحداث على الكرة الأرضية.

ولم يكنْ مستغرباً ما قامت به الولايات المتحدة من شنها للحرب في /7/ تشرين الثاني /2001/، وقصفها للمدن والقرى الأفغانية، مستهدفة بذلك إرهاب القاعدة، وبالتحديد أسامة بن لادن، والملا عمر، ولكنها رغم ما قامت به من تدمير وخراب وقتل، لم تعثرْ على أسامة بن لادن إلا من ثلاث سنوات، وعلى الملا عمر زعيم حركة طالبان منذ شهرين، وهي تمتلك قدرات وأجهزة تنصت وتصوير لا يغيب عنها خيال الأحجام والمسافات، حتى على مستوى المتر المربع الواحد.

والسؤال المطروح منذ تسعينات القرن الماضي: هل القضاء على الإرهاب يتم بتدمير الدول؟! أم بالقضاء على منابعه ومموليه في العالم؟!

لقد تبين فيما بعد أن الحاجة لإمكانات القاعدة وثقافتها لم تنتهِ بعد، وكان المطلوب من هذه الحرب، وما حملت من دمار وخراب، فقط ترويض قادة الإرهاب، وإعادتهم للشباك، كي يستخدموا وفق المهام المحددة، والمنوطة بهم فقط. وأن يعلموا أن الخروج على التعليمات والتوجيهات يعرضهم للقتل والتشريد، ودمار المناطق المتواجدين فيها.

ورغم معرفة الولايات المتحدة بالأشخاص الذين ارتكبوا الأعمال الإرهابية، ومعرفة البلدان التي ينتمون إليها بالتحديد، إلاَّ أن مسلسل التهديدات ليل نهار طال مجتمعات البلدان العربية بالكامل. وأصبحت ثقافة التهديد والوعيد هي السائدة. وفي كل لحظة هناك تفتيش عن ذرائع وأسباب للتدخل في شؤون المنطقة.

وطالما أن مجلس الأمن وكل مؤسسات هيئة الأمم المتحدة تعمل لصالح الولايات المتحدة (القطب الأوحد) عالمياً، فمن الطبيعي أن تتم الشرعنة لاجتياح البلدان، بذرائع نشر الديمقراطية، وحقوق الإنسان، ومحاربة الدكتاتورية، ومنع انتشار الإرهاب، وانتشار المخدرات، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وما إلى ذلك من شرائع وذرائع، وبهذا أصبح العالم كله – وبالأخص بلدان العالم الثالث – مهددة بأشكال متعددة.

ومن خلال ما تقدم وما آلت إليه الأحداث في المنطقة العربية، نرى أن السياسة الإمبريالية الأمريكية كانت متطابقة مع السياسة الإسرائيلية؛ ولهذا أصبحت دول المنطقة تعاني من تلك السياسة المنحازة، والتي لم تساهمْ في حل المشاكل، بل كانت تعمل على تعقيدها، وجعلها منصة لتأسيس مشاكل أخرى، أكثر تعقيداً.

القسم الثاني:

إشكالية استخدام الإسلام السياسي كحليف، والانقلاب عليه كإرهاب دولي

من الطبيعي أن تكون القضية المركزية عند العرب حاملة لكل العناوين والعناصر، كونها واقع هدد وجودهم ومستقبلهم، ومن موقع الطبيعي واللازم أن ترتبط كل السياسات: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بواقع الأهمية لهذه القضية، وهذا ما بعث وأسس لأن تكون كل الأبعاد الفكرية والتربوية متعلقة بجوانب هذه القضية.

ومن هذا المنطلق ركزت فصائل حركة التحرير في أنظمتها وبرامجها على استراتيجية تعبئة الجهود والإمكانات العربية، اتجاه جوهر القضية الفلسطينية، وعدالتها، وأهميتها في حياة المشروع القومي العربي.

ورغم النجاحات التي تحققت في تعبئة الجماهير، وتربيتها وتوجيهها نحو القضية المركزية منذ أيام النكبة، وحتى منتصف السبعينات من القرن الماضي، إلا أن الانتكاسات التي طرأت على الموقف العربي، اعتباراً من اتفاقيات (كامب ديفيد)، بدل في أهمية هذه القضية، وغير في المفاهيم السياسية والفكرية، ولم تعد القضية الفلسطينية هي القضية الأولى عند بعض العرب، لا بل ذهبوا للتواطؤ عليها، ووضعها في بورصة التسويات والعقد السياسية.

وحملت سنوات ثلاثة عقود: منذ ثمانينات القرن الماضي، وحتى مشروع مسرحية (الربيع العربي)، كل قصص حكايات التآمر، وضعضعة الصف العربي، منطلقة بهذه الفوضى لاستهداف فكر مركزية القضية الفلسطينية، ووضع المشاريع التي تستهدف تصفيتها، وإنهاءها من الذاكرة العربية.

إذاً المستجد – في الساحة العربية – هو مسلسل التغيير في المواقف، والخروج عن الالتزامات القومية المعادية للصهيونية، والتدخلات الدولية الخارجية، في الشؤون العربية.

وهذا سمح بتشكيل حلف من البلدان العربية التي أطلق عليها تسمية (دول الاعتدال العربي)، لتجاوبهم المطلق بالتوجيهات الأمريكية، ومسايرتهم للمصالح الصهيونية.

وانطلاقاً من الظروف التي استجدت في المنطقة العربية بعد حرب الخليج الثانية، وأبرزها تواجد القوات الأمريكية في المنطقة، أي أن الأمريكي أصبح هو اللاعب الميداني الأساسي، في التهديد والوعيد، وفي طرح المشاريع المشبوهة، التي تحرض على التعاون بين دول الاعتدال وإسرائيل، بشكل علني ضمن مشروع (الشرق الأوسط الكبير) أو (الجديد)، دون انتظار موافقة أحد على القبول، تحت أية صيغة، المهم فقط أن المشروع يجب أن ينفذ، والذين يقفون ضده يجب معاقبتهم بالقتل والتدمير.

ولهذا وجهت الولايات المتحدة لإجراء عملية محاصرة سورية: سياسياً واقتصادياً، وضرب المقاومة الوطنية في لبنان.

ولكن المفاجأة للولايات المتحدة وإسرائيل كانت في فشل عدوان تموز /2006/، وعدم تحقيق غاياته التي قام من أجلها، والتي لخصت أهدافه وزيرة خارجية أمريكا عندما قالت: «بدأت خطوات تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير، من هذه اللحظة». غير أن الأمور لم تسرْ كما أرادوها، فتبدلت الظروف العربية بانتصار المقاومة، وتعاطف الشارع العربي مع حركة المقاومة، وبهذا أصبح جسم المقاومة ومحورها يتسع، ويحقق بعداً جماهيرياً، يسعى لتطويق المشروع الصهيوني الأمريكي.

ولهذا عادت الذهنية الأمريكية الصهيونية لتبحث عن أصدقاء وحلفاء الأمس، ومن أقدر على ذلك من (الإخوان المسلمين)، في تنفيذ توجيهات الإمبريالية؟! وبدأت بذلك جملة من اللقاءات السرية، بين المخابرات البريطانية والأمريكية والإخوان المسلمين، لخلق مناخ جديد في المنطقة العربية، يدعم ويطور مشروع (الإسلام السياسي)، وكون هذا المشروع لا يؤمن بالحدود بين الدول، ويقبل بالتعايش مع المشروع الصهيوني الإسرائيلي، فيعني هذا أن المشروع الأمريكي الصهيوني قد تحقق.

ورغم الخدمات التي كان يقدمها النظام المصري، والنظام التونسي أيضاً، إلاَّ أن حالة الاتفاق مع الإخوان المسلمين، اقتضت التضحية بهما، ودعم الإخوان المسلمين ليكونوا القادة الفاعلين في الأنظمة العربية. ينفذون السياسة الأمريكية والإسرائيلية على الوجه المرسوم.

وهكذا انطلقت حالة الاحتجاجات، كما رسمتها دوائر الاستخبارات الغربية، وتحولت إلى انتفاضات عارمة في الشوارع العربية، وأطلقت عليها التسميات الجميلة والرنانة، فحملت اسم (الربيع العربي).

إلاَّ أن الحالة لم تأخذْ وقتاً طويلاً لتكشف أن قادة هذه الاحتجاجات، في الشوارع والساحات – في أكثريتهم الساحقة – هم من جماعة (الإخوان المسلمين)، وخريجي السجون، وأصحاب السوابق.

ورغم ما قدمته الأجهزة الحكومية – في الأنظمة المستهدفة – عن حالة الشارع، وتوصيف الشارع بدقة، وتسمية الأمور بمسمياتها، والإشارة عبر أجهزة الإعلام لبعض شخصيات وقادة الاحتجاجات، بالصوت والصورة، وهم يرتكبون الجرائم، في قتل الأبرياء المحتجين، أو قتل رجال الشرطة، التي اجتهدت لأن تقوم بواجب

حماية هذه المظاهرات والاحتجاجات، إلاَّ أن قنوات الإعلام المشاركة في المؤامرة، أمثال الجزيرة والعربية، كانت تقدم الذرائع بصورة مغايرة للواقع، بإخراج إعلامي قل نظيره، في الكذب والافتراء.

وتبين للأنظمة الحكومية المستهدفة أن هذه الاحتجاجات مؤامرة كبرى، بعيدة كل البعد عن معاني الربيع وسماته، وأنها خريف أسود، يحرق الأوطان، ويقتل الناس العزَّل، وقدمت الدلائل على ذلك، وأشارت إلى الواقع، في كل لحظة ودقيقة، ولم تدخرْ أجهزة الإعلام في هذه البلدان أي جهد في إظهار الحقائق، وتفنيد الأباطيل، غير أن ماكينة الإعلام الغربية والإقليمية، وعلى رأسها الجزيرة والعربية، والتي كانت قد قامت في وقت سابق بتجهيز سيناريوهات التغيير لهذه الأنظمة، كانت أقدر على بث الدعاية اللازمة، وغرس الانقسام والفوضى، وكانت تنقل من سيناريو إلى آخر، وفق الحالة المطلوبة لذلك، وخلال ساعات انتشار هذه الاحتجاجات، كانت قد تشكلت غرف العمليات التي تشرف على توجيه الأحداث، وأخذها إلى المكان الذي تريده.

ولم تمضِ عدة أيام حتى سقط النظام التونسي، بضغط عربي غربي أمريكي بالتحديد؛ لجعل النموذج يتدحرج إلى كل البلدان العربية المستهدفة. وجاء دور النظام المصري، وكانت النتيجة نفسها، وسيناريو العمل والضغط، واستبدال القيادات بنفس الطريقة. وبرزت الدويلة ساقطة القيم (قطر)، عرَّابة الأحداث، ومؤججة المواقف، وكأنها دولة ذات سيادة، تعيش حالة المؤسسات الديمقراطية عالية الشأن، وتفتي وتنصح: ماذا يجب أن يكون؟! ولم تمضِ أشهر معدودة حتى انتهى الحال في ثلاثة أنظمة: تونس ومصر وليبيا، والتي كان السيناريو فيها أشد وطأة، وحالة التدخل العسكري فيها، وزرع الجماعات الأصولية ، كان مجهزاً قبل

وقت، فكانت النهاية المأساوية للقيادة الليبية، وللدولة الليبية التي دمرت فيها كل البنى الاقتصادية والسياسية والثقافية. ولم يكنْ نصيب القطر اليمني أقل شراسة وحدة، وكيف لا واليمن في عين السعودية مستهدف، ويجب أن يكون منطقة نفوذ لها، ويأتمر بأوامرها، حسب ما تشاء، فكانت مسرحية تبديل القيادة اليمنية، والاستهداف لكل القوى السياسية التي لا تدور في فلكها، إلاَّ أنها لم تستطعْ أن تحقق كامل تفصيلات المخطط. فاندلعت التحركات المعادية للسعودية، وللقيادة اليمنية التي وجدت بالدعم السعودي، وتم اجتياح أغلب المدن والمناطق اليمنية والعاصمة، من قبل هذه القوى، وخرج الرئيس (هادي وحكومته) من اليمن، وما كان على السعودية إلا أن تكشف عن وجهها الأسود، وتقوم بعدوانها الذي دمر اليمن، وأزهق عشرات الآلاف من الأطفال والنساء، حيث دمرت المنازل فوق رؤوسهم.

وإذا كانت هذه المؤامرة على البلدان العربية، قد حبكت واستهدفت أنظمة سقطت أمام هول المؤامرة، إلاَّ أن المستهدف الحقيقي في هذه المؤامرة، هو: القطر العربي السوري.

إذا كانت المؤامرة قد بدأت في تونس، واتجهت شرقاً كي تخيف الأنظمة والقيادات بكل مستوياتها، فإن مدبري وقادة المؤامرة كانوا قد نسوا وفاتهم لجهلهم أن يعلموا أن سورية قد اختبرت مثل هذا السيناريو في وقت سابق، وكانت مدركة أنها في عين العاصفة، وتعرف كم هي مستهدفة، نتيجة مواقفها الوطنية والقومية، وتمسكها بالثوابت العربية، وبالأخص الدفاع عن قضية العرب الأولى: القضية الفلسطينية.

لهذا أشارت سورية – ومنذ اليوم الأول (للربيع العربي) – إلى أن هذا المناخ سوف يأخذ المنطقة العربية إلى الفوضى والمجهول، وسوف يؤسس لواقع جديد، تكون فيه القوى السياسية الوطنية والتقدمية والعلمانية غير موجودة فيه بالمطلق، إذا نجح هذا

الربيع. ولم تخفِ حدسها في ذلك، حيث أشارت إلى أن القيادات الإرهابية التي تقود هذه الاحتجاجات مرتبطة بغرف عمليات، تشرف عليها المخابرات الأمريكية والصهيونية، والسعودية والتركية والأردنية.

لهذا أخذت القيادة السورية قرار التصدي لهذه المؤامرة، وعبأت الشعب والجيش والقوى الوطنية للوقوف في وجه هذه المؤامرة، والتغلب عليها. وكانت تدرك سورية بكل جدية حجم المؤامرة الكبيرة، وإمكانياتها الضخمة: بالمال والقوى العسكرية والبشرية، ولم تُفاجَأْ فيما بعد بحجم الإرهاب وداعميه، لأنها كانت تدرك وتعرف حجم المؤامرة وضخامتها.

وبدأت سورية بتوضيح دقيق لأهداف المؤامرة وأطرافها، عبر البرامج الإعلامية والسياسية، وقدمت البراهين الحقيقية والدامغة على واقع هذه المؤامرة، وبينت بشكل واضح طبيعة الاستهداف للشعب العربي، ولحضارته وثقافته وإمكانياته، وتدمير كل بناه التحتية التي بناها خلال العقود الماضية، وكل ذلك في سبيل القضاء على المشروع القومي العربي، لصالح المشروع الصهيوني الإمبريالي.

ورغم معرفة قادة العرب والغرب بأن ما تقدمه سورية من حقائق دامغة هو العدالة في عينها، وكل العناوين والحالات التي تحدثت عنها لا تحتاج إلى البراهين، وهي قبل كل شيء دولة علمانية، وتتعامل مع الموضوع الديني، من منطق حق العبادة، وحرية التدين، وهذه حالة تعتبر سورية متقدمة فيها، إلاَّ أن حقد الغرب، وغباء قادة العرب، أعماهم عن حقيقة الواقع، وأن الغرب بالذات كان يدرك نجاعة القيادة السورية، في قيادتها للمفاهيم العلمانية المناسبة، ضمن بلد تتماثل فيه اللوحة الفسيفسائية الدينية والقومية والإثنية، إلاَّ أن ذهنية الحقد، وعقلية تفتيت الأوطان، وتجويع الناس وإذلالها، هي الحاضرة بشكل دائم في قاموسهم الإجرامي.

وكان أقطاب المؤامرة وأطرافها يدركون أيضاً مستوى التقدم في النظام السياسي الذي وصل إليه القطر العربي السوري، من بعد ثقافي حضاري رعوي متوازن، يتيح لجميع المواطنين أن يحققوا كل ما يصبون إليه، في العمل والاقتصاد والحرية والاستثمار.

لا بل لم تكنْ هذه الأطراف بعيدة عن فهم تفاصيل إيديولوجية حزب البعث العربي الاشتراكي، وما ترمي إليه، ومفهومها في حالة التوازن والواقعية، لتحليل الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وحالة المرونة التي تتعامل بها في الاستيعاب والاستقطاب، لكل ألوان الخريطة السياسية والاجتماعية في القطر العربي السوري.

إذاً كانوا مدركين واقع الجمهورية العربية السورية، قبل دخولهم في التخطيط للمؤامرة، ولكن مخططهم الاستعماري الصهيوني، كان أكبر من حجم أن يفكروا بعدالة الشعب العربي السوري، ولذلك رسمت المؤامرة في دوائر المخابرات الأمريكية والصهيونية، وجر لها أدواتها الأساسية من الإخوان المسلمين، والرجعيين العرب، والعثمانيين الجدد، الذين حملوا ويحملون فكر الإخوان وجرائمهم، ويعتبرون أنفسهم رعاة حقيقيين لهذا الفكر الهدام.

والأكثر استغراباً حالة الهبوط الأخلاقي والقيمي الذي وقع فيه الغرب بتفاعله، وتبنيه دعم العصابات الإرهابية، ووقوفه بشكل فجٍ ضد قواعد القانون الدولي.

وقادت الولايات المتحدة والصهيونية العالمية، كلاً من أوربا وتركيا ودول الخليج لدعم الجماعات المسلحة الإرهابية في سورية، ومن خلال هذا الدعم المادي والمعنوي لهذه الجماعات، قامت الأخيرة بارتكاب الجرائم البشعة: من قطع للرؤوس، وقتل الأطفال، وتمزيق أجسادهم، وقتل النساء، وأكل الأكباد... ومن يتابع مسلسل هذه الإجرام منذ بدايته يرى بسهولة حالة اليقين أن هؤلاء دربوا على ذلك

في أماكن معينة، ونالوا من الفكر الوهابي الإقصائي التكفيري ما يجعل هؤلاء أشباحَ وحوشٍ لا يمتون للبشرية والإنسانية بصلة.

وكانت الشماعة التي نسجت عليها الإمبريالية الأمريكية والصهيونية ودارت في فلكها دول الخليج أن هؤلاء المعارضين للنظام السوري إسلام معتدل، يجاهدون ضد تمدد المشروع الإيراني، في المنطقة العربية، وأصبح من وجهة نظرهم، أي عرب الخليج، أن التعاون مع الصهيونية أقلّ خطراً من العلاقة مع إيران.

وهذا ما ذهبت إليه الرجعية الوهابية وقطر، وبدأت بإنفاق المليارات من الدولارات، لشراء الأسلحة وتوريدها للجماعات الإرهابية، وتجنيد المرتزقة وتمريرهم مع السلاح، عبر تركيا والأردن، وزجهم في تشكيلات إرهابية مسلحة، تقتل وتخطف وتسلب، في قرى ومدن وبلدات الجمهورية العربية السورية.

وجريمة الشعب العربي في سورية أنه رفض تصفية القضية الفلسطينية، وينظر إلى العرب – كلِّ العرب– على أنهم أشقاء وإخوة، بغض النظر عن فكرهم وثقافتهم ومفاهيمهم الأخرى.

ورغم تفهم الغرب لعدالة المشروع القومي العربي، إلاَّ أنه يحبذ دعم مشروع الإسلام السياسي الأصولي، على المشروع القومي العربي؛ لمعارضته للمشروع الصهيوني، وتصادمه معه في الوجود. وهذه حالة تثبت حقد نواياهم القديمة على الوحدة العربية، وتفكيرهم السطحي والدائم بأن المنطقة العربية يجب أن تبقى مناطق نفوذ لهم.

وللأسف الغرب – ورغم ما يدعون بأنهم حملة فكر وثقافة وحقوق إنسان، وذاقوا مرارة حربين عالميتين؛ نتيجة السياسات الخاطئة والظالمة – إلاَّ أنهم ما زالوا يحبذون التعامل مع الصهيونية، رغم جرائمها. وبنفس الوقت يدعمون الجماعات

الإرهابية، في جرائمها. ويكذبون على أنفسهم، وشعوبهم ويسمونها بـ (المعارضة المعتدلة).

إن العلاقة بين الجماعات الإسلامية الإرهابية والغرب لم تأتِ صدفة، بل جاءت عبر توافق مصالح، وذهنية ترحب بالتحالف مع الجماعات الإسلامية.

وقد اعتمدت هذه الذهنية في الغرب بشكل عام، وفي الولايات المتحدة بشكل خاص، على إنشاء تحالف مع الإخوان المسلمين، وكانت أولى الإشارات إليه قد بدأت مع مستشار الأمن القومي الأمريكي «بريجنسكي» الذي صرح في إحدى مقالاته، في صحيفة «النيويورك تايمز»: «إن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تقيم تحالفاً مع الأحزاب الإسلامية التي تبدي اقتناعاً بالسياسات الأمريكية العامة».

وتشير المعلومات أن «بريجنسكي» كان يلتقي مع جماعة الإخوان المسلمين، منذ أواخر السبعينات، وهناك معلومات عن لقاء نوعي جرى بينه وبين وفد جماعة الإخوان المسلمين يرأسه «سيد عبد المطلب» في واشنطن، وكان فحوى الاتفاق ينصُّ على دعم اتفاقيات (كامب ديفيد)، من قبل الإخوان المسلمين، وبالأخص تقديم الدعم للسادات، ضد المعارضة المصرية التي وقفت ضد اتفاقيات (كامب ديفيد).

هذه الحقائق تظهر بشكل واضح ارتباط جماعة الإخوان المسلمين بالمخابرات الأمريكية، ومساهمة الجماعة في تجنيد الإرهابيين للقتال في أفغانستان، منذ ثمانينات القرن الماضي.

ومنذ ذلك الوقت تقوم جماعات الإخوان المسلمين بالتخريب والتدمير والقتل، وكل الأساليب الإرهابية البشعة. والمخابرات البريطانية والأمريكية على علم بأعمالها، في سورية والجزائر ولبنان.

وتشير المعلومات الدقيقة إلى أن المجموعات الإرهابية الأصولية في لبنان تشكلت وجهزت بعلم المخابرات السعودية والأمريكية، ابتداء من مجموعة (بسام أحمد كنج) الملقب بـ«أبو عائشة»، والذي أسس مجموعة الضنية، وكذلك مجموعة (فتح الإسلام) القريبة والحليفة للجناح الحريري، وبعض أقطاب 14 آذار، وكذلك مجموعة (جند الشام) ومجموعة (عصبة الأنصار)، وغيرها.. وغيرها من الجماعات التي تدربت وخرجت من كنف جماعة الإخوان المسلمين، فكراً وممارسة، وتم توجيهها ودعمها لضرب الحركة الوطنية اللبنانية المقاومة، والجيش العربي السوري.

ومع وقوع الأحداث وتشكل الأزمة السورية بعد 2011/3/15، تم توجيه جماعة الإخوان لتشكيل مجموعات مسلحة تقوم بمهام أمنية وعسكرية، وسرعان ما تشكل هذا الجسم المسلح بسرعة وفرت له كل أسباب التشكل، وخوض المعارك، وتقطيع أوصال الوطن، وتدمير البنى التحتية للاقتصاد الوطني.

ورغم فكرهم الواحد الإخواني، فقد انقسموا في بداية الأحداث، وفق توجيهات مشغليهم، وشكلوا العشرات من المجموعات الإرهابية التي تدعم وتشغل إما من السعودية، أو من قطر وتركيا، والفارق بين الاثنتين، ليس في الفكر والعقيدة، ولكن في بعض الممارسات وأساليب العمل، فالوهابية والإخوانية فكر إقصائي تكفيري، لا يمتلك الرحمة ولا العدل ولا التسامح.

وفي حين نشطت الماكينة الإعلامية الغربية والإقليمية في إضفاء عمليات تجميلية على تشكل هذه المجموعات، وكانت تروج لتشكيل (الجيش الحر) من الضباط والجنود المنشقين، علماً بأنه لم يكنْ هناك أعداد منشقة لتشكل مثل هذا الجيش، إنما تشكيله كان من كوادر جماعة الإخوان المسلمين، التي كانت تدرب هؤلاء على

قطع الرؤوس، وارتكاب المجازر، وأكبر شاهد على ذلك أنَّ الإرهابي الذي قتل الجندي السوري، وأكل كبده هو من تعداد (الجيش الحر) كما يسمونه، وهذا أكبر برهان على أنه ينتمي بكوادره، إلى جماعة الإخوان المسلمين.

ولم يدخرْ الإعلام في الجمهورية العربية السورية أي جهد في كشف حقائق وجرائم مجموعة الجيش الحر الإرهابية، غير أن وسائل الإعلام الغربية والإقليمية المعادية – وخاصة قناتي «الجزيرة» و«العربية»– دأبت على قلب الحقائق.

ورغم أن هناك إعلاميين غربيين محترفين، كانوا يتواجدون في المناطق المسيطر عليها من قبل المجموعات الإرهابية، وقد صدمتهم وحشية الجيش الحر، وتعامله البشع مع الأطفال والنساء وكبار السن، وعكفوا على رصد كل الظواهر التي شاهدوها، وقدموا الدليل القاطع، على جرائم الجيش الحر، وارتكابه الجرائم المتعددة، وبنفس الوقت قدموا معلومات دقيقة عن قيادات هذا الجيش، والتي – في أغلبها– كانت من أصحاب السوابق، وكوادر جماعة الإخوان المسلمين.

وبنفس الوقت أيضاً قدمت وسائل الإعلام الوطنية والصديقة صوراً للسيارات الشاحنة للأسلحة والعناصر المرتزقة التي كانت تدخل من الحدود التركية والأردنية، وفي بعض الأوقات من الحدود اللبنانية، وفي الأيام الأولى من بداية الأحداث.

وانسجاماً مع توزيع الأدوار بين أطراف المؤامرة التي تراوحت بين ممول ومشغل، وجميعهم يتبعون توجيهات الإمبريالية الأمريكية، وغرف عملياتها التي جهزت منذ اللحظات الأولى للأحداث.

مما تقدم نصل إلى نتيجة مهمة وأساسية في حياة المنطقة والعالم بشكل عام. تظهر بأن الجماعات الإرهابية المسلحة، والتي استهدفت في نشاطها تدمير الدول العربية، وبالأخص الدولة الوطنية السورية، والتي تشكلت في جسمها الإرهابي من

جنسيات عديدة: منها العربية والإقليمية والدولية، وبلغ عدد الدول التي تنتمي إليها هذه الجماعات أكثر من ثمانين دولة.

المهم في الأمر أنه لولا الدعم الإمبريالي الصهيوني وأدواته: السعودية وقطر والأردن وتركيا، لما كان هناك وجود لهذا الجسم الإرهابي، ولما كان له أن يمتلك هذه الإمكانيات المادية والعسكرية، والمعلومات اللوجستية.

لهذا العالم مطالب من خلال هيئة الأمم المتحدة، والقوى السياسية الخيرة، بتعرية الإمبريالية والصهيونية، والرجعية العربية، ومحاسبتها، وفق القوانين الدولية اللازمة لذلك.

القسم الثالث:

الأمم المتحدة بين الدبلوماسية المنحازة والفاقدة للشرعية

عندما دخل العالم مرحلة ما بعد الحرب الباردة، كان أغلبية خبراء السياسة والاقتصاد والعلاقات الدولية يتوقعون دوراً أعلى مستوىً لهيئة الأمم المتحدة، من الدور الذي كانت تعيشه أثناء الحرب الباردة.

وكان يُعتَقَدُ أنه مع انتهاء الحرب الباردة، سيدخل العالم بحالة من الهدوء والطمأنينة، والانتعاش الاقتصادي بشكل عام.

واعتقد أغلب الساسة الغربيين – وبالأخص الأوربيون – أن الشرعية الدولية الممثلة بهيئة الأمم المتحدة، سيكون لها دور مهم في رسم العلاقات بين الدول، وتحقيق عدالة القوانين الدولية.

ولكن اللافت للانتباه هو أنه ما أن انتهت الحرب الباردة، حتى انفجرت الصراعات والمواجهات، في أكثر بقاع العالم. وإذا كانت مهمة الأمم المتحدة أثناء الحرب الباردة تدور حول حفظ السلام والأمن، والمحافظة على استمرار الحالة العالمية على ما هي عليه، فإن الواقع الجديد فرض عليها جهوداً مضاعفةً، بسبب كثرة النزاعات والصراعات والمواجهات: الطائفية والعرقية والإثنية.

إن واقع التجربة لمجريات تدخل الأمم المتحدة في الأماكن التي كثر فيها النزاع، وأصبحت الحالة الإنسانية فيها صعبة ومؤلمة، مثل: الصومال والبوسنة والهرسك ورواندا والعراق وليبيا واليمن وسورية، قد خلقت أزمة عدم ثقة بهذه المنظمة، التي لم تستطعْ أن تؤدي الدور اللازم، حسب نظامها ومهامها الأساسية.

ومن خلال سير التجارب لتلك العمليات، التي حاولت الأمم المتحدة التدخل فيها لحل عقد أزماتها، تبين أنها حاولت أن تأخذ دور الشرطي الدولي، إلا أن ظروف الإمكانات المادية والبشرية، حال دون تنفيذ مهامها بالشكل المطلوب.

وأمام تبدل الظروف والمناخات الدولية الجديدة، واتساع مهام منظمة الأمم المتحدة، لم يعدْ مقبولاً العملُ بصيغة المحافظة على الواقع، دون الخوض في إزالة أسباب النزاعات، ولا يعني عدم وجود وسائل إلاَّ بالتدخل العسكري الذي تفرضه بعض القوى الكبرى، بحجة النزاع. كما حصل أثناء عملية تحرير الكويت، حيث استمر التواجد العسكري ليزيد من حدة الصراع، والتدخل.

والشيء الذي أصبح بحاجة إلى تفسير، وطرحَ الكثير من الأسئلة هو: من هو وراء إشعال هذه النزاعات، بهذه الكثرة؟! ولماذا طروحات التحول نحو عالم جديد، لم تأتِ عبر هيئة الأمم المتحدة، بل جاءت عبر رئيس الولايات المتحدة «جورج بوش»، عام /1991/؟!

لهذا لم يكنْ أحد يتصور أن الولايات المتحدة سوف تستأثر بدور المنظمة، وتستغل الظروف الجديدة، بعد انتهاء المعسكر الشرقي، لتفرض سيطرتها على مؤسسات منظمة الأمم المتحدة؛ وتشرعن ما يطيب لها، وليس لدول العالم.

وهذا ما خلق استياءً شديداً لدى أغلب بلدان العالم. عبر عنه بشكل ملفت وزير خارجية فرنسا، رداً على تصريحات الدبلوماسية الأمريكية، حين قال: «إن الولايات المتحدة أصبحت تطبق قوانينها الداخلية، على دول العالم!».

هذه التصريحات بما رافقها من ضغوط سياسية مارستها الولايات المتحدة على الأعضاء الدائمين في الأمم المتحدة، وعلى أمينها العالم، أسس لدخول العالم في

مرحلة جديدة، منذ مطلع عام /1991/، سميت بمرحلة هيمنة القطب الواحد، على القرار الدولي. وبهذا أصبحت الولايات المتحدة تتصرف بشؤون دول العالم، من خلال سيطرتها على مؤسسات هيئة الأمم المتحدة.

ومن خلال هذه الهيئة مارست شرعنة إصدار القرارات الدولية التي تضمن لها (أي الولايات المتحدة) التدخل في شؤون أية دولة، مهما كانت وضعيتها الدولية، من منطلق أنها هي التي كانت تعد مسوَّدات القرارات، فتصدر بما يحلو لها، وتعطل أي قرار لا يخدم مصالحها.

ويعتبر عقدا التسعينات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين عقدي زعامة أمريكا على العالم. وباتت منظمة الأمم المتحدة تخضع لمشيئتها، وأداةً بيدها، في ممارسة الضغط والقهر على دول العالم، باسم الشرعية الدولية. فتفرض تطبيق القرارات الدولية على الدول التي ترغب الولايات المتحدة تطبيق القرارات عليها، مثل: قرارات العقوبات التي فرضت على إيران وكوبا وكوريا وبعض الدول العربية. وتقف عاجزة، وغير قادرة على تنفيذ أي قرار، في أي مكان آخر، إذا رغبت الولايات المتحدة بعدم تطبيقه. كما هو واقع الحال اتجاه القرارات التي صدرت بحق إسرائيل.

لقد أوصلت الولايات المتحدة الأمريكية هيئة الأمم المتحدة إلى مستوى من الضعف، والانحياز الواضح والفج، وأصبحت بذلك عبئاً على العدالة الدولية، ولا تعبر عن صيغ روحية القانون الدولي.

لا بل أصبحت شرطية بيد الولايات المتحدة الأمريكية، تمارس الظلم والاضطهاد على الشعوب الفقيرة، الأمر الذي جعل الناس ينظرون إليها (أي هيئة الأمم

المتحدة)، مع بقاء حالتها على هذا الشكل، دون إصلاح يناسب ظروف الواقع، بأنها فعلاً تهدد السلم العالمي، وتأخذ نفسها إلى حافة الانهيار والسقوط الكامل.

لقد مارست الولايات المتحدة الدور المربك لعمل هيئة الأمم المتحدة، وخلقت بذلك جدلاً واسعاً حول دور المنظمة في الظروف الحاضرة، وهذا ما فسح المجال لاستفراد الولايات المتحدة، وإجبار المنظمة على تكليف الولايات المتحدة بمهمات منفردة، بالتعاون مع حلفائها. وهذا أيضاً ما أعطى الولايات المتحدة الأحقية في ممارسة الضغوط على مؤسسات الأمم المتحدة، لمراعاة المصالح الحيوية للكيان الإسرائيلي، وغض الطرف عن كل الانتهاكات التي تقوم بها بحق الفلسطينيين، وجيرانها في الدول العربية، لدرجة أصبحت قرارات المنظمة بعيدة عن منطق المعايير الإنسانية، وقوانين المنظمة نفسها.

لقد تسببت الولايات المتحدة – ومن خلال قرارات المنظمة المنحازة – بموت الملايين جوعاً ومرضاً، من جراء العقوبات التي فرضت على الدول التي رفضت الإملاءات الأمريكية.

أو من خلال تدخلها السافر في شؤون الدول، أو من خلال استغلال قرارات المنظمة، ومبادئها المدونة في الفصل السابع، التي تجيز التدخل العسكري، واحتلال الدول وتشريد سكانها.

وكانت الحجج قد تم توليفها في حزمة تشريعية فرضتها الولايات المتحدة، وكان أهمها: مكافحة الإرهاب، أو القضاء على أسلحة الدمار الشامل، أو مكافحة المخدرات، أو محاربة الدكتاتوريات ونشر الديمقراطية.

فكانت تحدد (أي الولايات المتحدة) الأنظمة الديمقراطية من الأنظمة الدكتاتورية وفقاً لمصالحها، وقبولها عبداً تابعاً لها في كل شيء: سياسياً واقتصادياً وأمنياً.

ويرى خبراء السياسة أن هذا الدور الذي اضطلعت به الولايات المتحدة سيضر بمصالحها الاستراتيجية في العالم، لأنها تتعامل مع دول لا تعرف دساتيرها وقوانينها أية حالة من حالات الديمقراطية، وتقربها منها، وتدافع عنها ضد دول لها إرث ديمقراطي، وتملك مؤسسات سياسية ديمقراطية، تلاءم ظروفها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ورغم ما جنت الولايات المتحدة من مواقف وامتيازات، في ظل ضعف منظمة الأمم المتحدة، إلا أنها كانت تطمح لأكثر من ذلك، فبدأت تطرح بشكل قوي مسألة إصلاح منظمة الأمم المتحدة، وكان القصد من ذلك إلغاء دور الخمسة الكبار نهائياً، ليتاح لها مضاعفة الهيمنة.

بالواقع مارست هيئة الأمم المتحدة دور الانحياز الأعمى، في معظم قراراتها، خلال عقدين من الزمن. ونحن في البلدان العربية كنا الأعلم والأخبر بمثل هذه القرارات التي أضرت بواقع القضية الفلسطينية، والبلدان العربية بشكل عام، وخلقت ظروفاً مأساوية، سيعاني منها الشعب العربي في حاضره ومستقبله.

فعلى سبيل المثال بعض القرارات التي صدرت خلال العقدين الماضيين، القرار رقم /1559/ الصادر عن مجلس الأمن والذي يطالب سورية بسحب قواتها من لبنان، ويحقق وصاية على القطر اللبناني، في حين لم تتجرأْ هيئة الأمم المتحدة على تنفيذ القرارين /242/ و/338/ اللذين يطالبان إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، بعد عدوان الخامس من حزيران عام /1967/، وهذا واقع من الانحياز والفشل، في نفس الوقت.

إن سياسة الانتقائية في تنفيذ القرارات بالقوة أو تعطيلها سياسة أضرت بهيبة الأمم المتحدة، وجعلتها تفقد مصداقيتها وهيبتها، وتساهم في عودة البشرية إلى شريعة الغاب.

إن جملة هذه الوقائع والمعطيات التي تحدثنا عن جزء بسيط منها، حرك مشاعر شعوب الأرض، لإعادة النظر بحساباتها، وواقع إمكانياتها، وفرض عليها أن تقف في وجه تجاهل الإمبريالية الأمريكية لها، خاصة وأن صيحات الاستغاثة قد انطلقت من كل القارات على وجه الكرة الأرضية، تطالب بإعادة النظر بسياسات الاستعلاء والاستكبار، وفرض الهيمنة.

لذلك كانت السنوات الخمس الماضية مهمة جداً في تغيير موازين الحسابات لمواقف الدول.

وكان للأزمة السورية – بما حملت من ويلات وعذاب على الشعب العربي السوري – الدور الأبرز في إعادة النظر بظروف الميزان الدولي، وإسقاطات القرارات الدولية على دول الشعوب الفقيرة. فصمود سورية ورفض الإملاءات، والاستعداد للتصدي مهما كانت النتائج، وضع حداً للتدهور القائم في حياة هيئة الأمم المتحدة، ومؤسساتها الأساسية.

لقد كان لصمود الدولة السورية بمؤسساتها الوطنية – وفي طليعتها: مؤسسة الجيش العربي السوري، الذي عبر عن صمود الشعب، وحبه ورعايته لهذه المؤسسة – الدور الأساسي والبارز في أخذ القوى الكبرى، أمثال: روسيا الاتحادية والصين الشعبية وإيران، في أخذ المواقف اللازمة، في مجلس الأمن، وفي المحافل الدولية، لرفض سياسة القطب الواحد، والدعوة إلى وجود عالم متعدد الأقطاب.

ورغم ضراوة حدة الاشتباك السياسي، والعلاقات الدولية، ورفض مثل هذه الدعوة، لأنها تضر بمستقبل الولايات المتحدة. وكانت الفاتورة الباهظة من دماء الشعب العربي السوري، وإمكاناته المادية.

ولكن الصمود العربي السوري وجد طريقه المشرف نحو النصر، وبدأت تلوح في الأفق بوادر عودة التوازن في القرارات الدولية. وأصبح العالم حالياً يشاهد ردود فعل حقيقية على سياسة التهديد والاستكبار والعقوبات، ولم تعد الهيمنة التي كانت في عقد التسعينات، والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، هي نفسها اليوم؛ لأن الشعوب والبلدان التي تملك الإرث الإنساني والحضاري، لا تسمح لعقارب الساعة أن تعود إلى الوراء.

الفصل الثالث

مسرحية الربيع العربي بين الخيال والواقع

مقدمة الفصل:

منذ أن انطلقت مقدمات الربيع العربي تساءلت مع نفسي، وقد أكون أنا من المئات الذين تساءلوا مثلي مع أنفسهم، عن ماهية هذا الحراك، وعن دوافعه الأساسية، وهل هو حراك شعبي فرضته الظروف العربية؟! أم أنه ناتج لفعل السياسات الرأسمالية العالمية، التي فرضتها لتحريك النوازع الطائفية والعرقية، لدى المجتمعات العربية؟!

في الواقع إن الاستراتيجية الرأسمالية وتحت مفاهيم ترتيب المجتمعات، اتجهت إلى إحياء المشاعر الطائفية والمذهبية والعرقية، واستحضار كل العصبيات القبلية، في سبيل تصديع جبهة المقاومة الشعبية والعمالية في كل المجتمعات المستهدفة، في إعادة ترتيب المفاهيم الاجتماعية والسكانية، وبالأخص العلاقات الاقتصادية فيها.

لقد نجحت الرأسمالية المعاصرة ومن خلال التطورات العلمية والتقنية، التي فاقت حدود التصور للواقع، أن تسقط القطب المنافس لها على الساحة الدولية، وهذا ما جعلها (أي الرأسمالية المعاصرة) تأخذ قسطاً من الراحة، لتغيير أوجه سياساتها التي كانت تظهرها هادئة ومتعاونة، مع بلدان عديدة تسير في فلكها.

لهذا سرعان ما غيرت في طبيعة هذه السياسات والشعارات، التي كانت تروجها عن الحرية الإنسانية والشخصية، وحرية العمل، وحقوق العمال، لتزاود فعلاً على

الأنظمة الاشتراكية بالشعارات، لأن تغير فجأة وبسرعة هذه المفردات، وتعود إلى أصلها الحقيقي المعروف بطبيعته الاستغلالية؛ لذا مباشرة كشرت عن أنيابها، وأظهرت مخالبها، وبدأت برسم سياسي لعالم جديد، لا مكان فيه للرحمة والمساواة والعدالة الاجتماعية.

لهذا فإن الكثير من المحللين الذين كشفوا الأمور – وقد يصل عددهم إلى العشرات – وجدوا في الحراك حالة تشبيك في المسائل: السياسية والعقائدية، والرؤى الفلسفية، مما يبين أن انطلاقة هذا الحراك لا تبشر بالخير، ولا تبعث على التفاؤل، وسرعان ما فاحت منها الروائح الكريهة، التي استهدفت تفخيخ المجتمعات العربية، وضربها من الداخل.

لقد عملت الدوائر المخابراتية، في الدول الإمبريالية التي تمثل – بأهدافها ومبادئها وتحالفاتها– شكل تطور نحو الرأسمالية المعاصرة، بأعلى درجاتها وتجلياتها، على استثمار العولمة: الثقافية والتقنية والاقتصادية والأمنية، والتي استهدفت العالم العربي، بأدق حالات الدراسة والتشخيص، لكل المناطق الجغرافية فيه، لجعله عالماً منهكاً بنفسه، من إعادة توالد أمراضه المزمنة، التي لعب على خلقها المحتلون القدماء: من الشعوبية، إلى العثمانية والأوربية، وصولاً إلى الصهيونية.

المهم في الأمر أن الاستخبارات الغربية – وبعد تحليلها وتشخيصها للواقع العام، للبلدان العربية – وجدت ما يلبي سياساتها: في توسيع الفجوات، وإثارة الفتن، من خلال تقويمها لحجم الأخطاء، في السياسات العربية اتجاه مجتمعاتها، خاصة ما يتعلق بقضايا التنمية، والعدالة الاجتماعية.

ولهذا ذهبت بهم مصالحهم للبحث عن أصدقائهم القدامى الذين كانت تمنحهم – بين الحين والآخر– هامشاً من اللقاءات والمساندة، لجعلهم متواجدين، وأوراقاً جاهزة عند الطلب.

ومع تطور الظروف السياسية والإقليمية والدولية، وتسارع تطور المتغيرات وجدت الدوائر الاستخبارية الغربية ضالتها بالإخوان المسلمين، الأصدقاء القدامى، والأدوات اللازمة لتنفيذ مخططاتهم، في إعادة تقسيم البلاد العربية، على أسس طائفية وعرقية وقبلية ومناطقية، وفق حالة الظروف الاجتماعية والسياسية والدينية لكل بلد عربي.

ولتنفيذ ذلك تم الإيعاز لمركز الدراسات الأمنية لإعداد الكوادر اللازمة لقيادة الأعمال القتالية واللوجستية والإعلامية والثقافية، من تنظيم الإخوان المسلمين، وقد كانت مراكز التدريب التي أُنشِأتْ في كوسوفو، وغيرها من مناطق اختارتها الدوائر الغربية، لتدريب العناصر اللازمة لإثارة الشغب.

وهكذا بدأت أحداث الربيع العربي، وظن الناس الذين نزلوا إلى الشوارع والساحات – وقد أخذتهم الشعارات الثورية، ومفردات الحرية– أنهم بحالة اندفاع عفوي، فرضته ظروف الاحتجاجات المطالبة بالحرية والعدالة الاجتماعية، وغيرها من المطالب العادلة، وهذه حقيقة الأمور. ولم يكنْ يخطر في بالهم أنهم يأخذون الأوطان لصالح الإخوان المسلمين، ومن يقف خلفهم من الدوائر الاستخباراتية الأمريكية والصهيونية.

وحين تفاجأ الناس بواقع الانتقال السياسي الذي حصل في تونس ومصر وليبيا، لصالح الجماعات الإسلامية، وكيف ذهبت الأوطان للدمار والتخريب، استفاق المتظاهرون على الوجع والألم، وخسارة العمر، لكثير من التنظيمات السياسية التي

اندفعت بالمشهد، دون أن تدري إلى أين تسير.

وبواقع الأمر لم تمضِ شهور حتى وجد الناس حالة الظلم والاضطهاد، من حكم الإخوان المسلمين، في مصر وتونس، وبدأ الانقسام في الشارع، وتصاعد هذا الانقسام إلى أن وصل إلى درجة الاحتجاجات والمظاهرات العارمة، التي أسقطت حكم الإخوان في مصر وتونس، ولكن لا يعني هذا أن هذين البلدين قد دخلا حالة التعافي، لأن الفوضى في القرارات والقوانين، وحركات الأحداث كبدتهما الخسائر الفادحة، ودخل النظامان في حالة الحرب على الإرهاب، وتشكلت الخلايا والجماعات المقاتلة، التي بدأت تستهدف عناصر الجيش والأمن والمدنيين. أما حالة القطر الليبي فهي مأساة وفوضى وتخريب، وتنافس قوى خارجية على اقتسام ثروة النفط فيه، وجعله مسرحاً للفوضى والدمار.

وكل شيء كان يتم في هذه الأقطار الثلاثة بدعم المخابرات السعودية والقطرية، وأموالها التي أغدقت على الجماعات الإرهابية بالسلاح والعتاد ما يكفي لتدمير هذه الأقطار وتخريبها بشكل سريع.

وقد كان لثبات موقف القطر العربي السوري وصموده الدور الأساسي في كشف المؤامرة وفضحها، وتحديد أقطابها وأدواتها. وهذا ما ساعد القوى السياسية في العالم العربي على التقاط أنفاسها، وإعادة تموضع وجودها، لمقاومة الجماعات الإسلامية في العالم العربي.

لقد أصبح واضحاً لكل القوى السياسية وجماهير الشعب العربي أن الصمود في وجه الإمبريالية الأمريكية والصهيونية، وأدواتهما من الإخوان المسلمين والرجعية العربية، موقف يجب تعزيزه، والبناء عليه، وأن تكاليف الصمود أقل خسارة من مهادنة الإمبريالية وأدواتها.

في هذا الفصل سوف نلقي الضوء – ومن خلال أقسامه الثلاثة – على الأسباب والتداعيات التي سمحت بتمرير هذه المسرحية المدمرة للمجتمعات العربية، وعن حالة الاختراق للأمن القومي والوطني؛ آخذين بعين الاعتبار واقع ذهنية الجماهير العربية، التي فقد جزءاً من وعيها، وذهبت في غياهب الانفعال والعاطفة الهوجاء. منوهين بشيء من الاختصار لجعل ما حصل عبرةً ودرساً، يستفاد منه في مسيرة العمل العربي في المستقبل. ولهذا تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة أقسام وفق الآتي:

1- أسباب وأبعاد ضرب مرتكزات الأمن القومي العربي.
2- فشل السياسات العربية، وانعكاسها على القيادات العربية.
3- الدروس والتجارب المستفادة لصناعة المستقبل العربي الواعد.

القسم الأول:

أسباب وأبعاد ضرب مرتكزات الأمن القومي العربي

للحديث عن أسباب وتداعيات ضرب مرتكزات الأمن القومي العربي، لا بد من دراسة مواقع المخاطر والتهديدات التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على مرتكزات الأمن القومي. وللوقوف على تلك الأبعاد والتداعيات لا بد من بحث ثلاث مسائل – أراها من وجهة نظري – لها علاقة في جملة التداعيات والأسباب، وضرب المرتكزات الأساسية للأمن القومي العربي، وهي:

1- الواقع الجديد للعلاقات الدولية، بعد سقوط المنظومة الاشتراكية.

2-م العلاقات العربية –العربية، ومشاكل التنمية الداخلية.

3- التهديدات الصهيونية، وظروف التسويات وشاكلها الداخلية والخارجية.

أولاً: الواقع الجديد للعلاقات الدولية، بعد سقوط المنظومة الاشتراكية:

بالواقع كان لغياب الاتحاد السوفياتي، وانهيار المنظومة الاشتراكية تداعيات سلبية على العلاقات الدولية، وخاصة ما استجد على العالم من انتهاكات للقانون الدولي، ومن ارتياب دول العالم الثالث بقوات حفظ السلام، وكشف الغطاء عن محاولات الغرب الاستعماري لفرض مشيئته على المجتمعات الآسيوية والإفريقية، بالإضافة لما ظهر من عناوين ومصطلحات، تفضي لتكوين منظومات جديدة، لخلق تحولات جديدة، فرضت بدورها ظواهر غريبة على حياة المجتمعات، في بلدان العالم الثالث.

في الوقت الذي لم تكنْ هذه الدول قد أعدت نفسها لمواجهتها، والتأقلم معها. وهذه الظواهر أجمع المحللون على تحديدها بالنقاط التالية:

1- استمرار التهديدات التقليدية، خاصة للدول العربية التي تواجه العدو الصهيوني، منذ عقود.

2- بروز ظاهرة التكتلات الإقليمية، وما حملت من عناوين الإصلاحات الاقتصادية والإدارية.

3- ظهور ظاهرة الإرهاب واستخدامها من قبل الرأسمالية الأمريكية كأداة ضغط وترهيب للدول المستهدفة منها.

هذه الظواهر وما رافقها من ظروف سياسية واقتصادية، وما فرضته من ترتيبات لتحالفات على صعيد العلاقات بين دول المركز الرأسمالي، ودول العالم الثالث، وما برز عن ذلك من ظاهرة الاستقطاب لما سمي بالعلاقة بين دول المركز ودول الأطراف، وسيره المنضبط تحت المظلة الأمريكية، واتجه لفرض سياسة الالتزام بتوجيهات القطب الواحد عالمياً. مما جعل الأنظمة السياسية في دول العالم الثالث تعيش حالة الانفعال، في تنفيذ سياسات الإصلاح التي نصحت بها المؤسسات والمنظمات الرأسمالية الدولية: «صندوق النقد الدولي» و«البنك الدولي»، وضمن مفاهيم التكيف والتصحيح للسياسات الاقتصادية تفككت أوصال الاقتصاديات الوطنية، ودخلت في غياهب التبعية.

وبنفس الوقت رافق هذه الظروف تحولات سياسية للعديد من الأنظمة في أوربا وآسيا، تحت مسميات التحول من الأنظمة الشمولية إلى الأنظمة الديمقراطية، مع دعم غير مسبوق لخطاب ليبرالي مكثف، يطالب بحقوق الإنسان السياسية. وهذا ما أتاح سبل الحق المشرعن لأمريكا، في التدخل لأغراض إنسانية. وأصبحت ما تقرره

لجنة الشؤون الخارجية في (الكونغرس الأمريكي) تتبناه لجنة الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوربي؛ ليخرج فيما بعد بقرارات دولية عن مجلس الأمن الدولي.

هذه المستجدات في الخطاب السياسي العالمي ولَّدت منعكساتٍ كبيرةً في دائرة العلاقات الاقتصادية، وبالأخص منعكساتها على دول العالم الثالث، بشكل كبير.

وبنفس الوقت كان لمنعكسات الإنتاج المتنامي للأسواق الوطنية والسوق الخارجية، والانتقال الحر للبضائع والخدمات ورؤوس الأموال، وعوامل الإنتاج عبر الحدود حالةُ تطور مضاعف للدول الغنية، وحالة افتقار للدول الضعيفة.

كما فرضت الظروف الجديدة بروز شبكة من العلاقات الاقتصادية، كانت بصيغ تشبيك دولي في العلاقات والمفاهيم الرأسمالية، عبرت عن نفسها في فرض شروط الخطاب الإمبريالي الأمريكي، من خلال منظمة الأمم المتحدة ومؤسساتها. وقد لخص صندوق النقد الدولي تعليمات هذا الخطاب، في وصفاته الإصلاحية للدول الفقيرة: إلغاء الدعم، وتخفيض سعر الصرف، وتحرير الأسعار.

أما البنك الدولي فقد أشار في وصفاته إلى إعادة النظر بالهيكليات الاقتصادية لدول العالم الثالث.

وقد رأت منظمة الأمم المتحدة في تحرير الأسواق وانفتاحها مكسباً لكل الشعوب، وهذا ما يثبت أن منظمة الأمم المتحدة – بعد انهيار المنظومة الاشتراكية – أصبحت تدلي برأي الدول الغنية فقط.

وهكذا فقد حققت الدول الصناعية الغنية مكاسب تقدر بـ (6و65٪) من الدخول الناتجة عن تحرير التجارة. في حين كانت نتائج تحرير التجارة للدول الفقيرة لا تغطي ثلث أعباء قيمة السلع؛ من جراء ارتفاع أسعار السلع الزراعية بنسبة (24٪)

إلى (33٪). وقد قدرت خسائر هذه البلدان في عام /2005/ بمبلغ وقدره /583/ مليون دولار، فقط من زيادة أسعار الحبوب.

ولهذا فإن مسألة الانخراط في تحرير التجارة، بالنسبة للدول الفقيرة كانت تحتوي على أبعاد وعوامل سياسية واقتصادية ليست لصالحها بالمطلق.

وبهذا فإن الظروف والمستجدات التي طرأت على العلاقات الاقتصادية الدولية، أضرت بشكل فعلي بعمليات التنمية في داخل الدول، وخلقت مشاكل جديدة، بسبب التغيرات الهيكلية في اقتصاديات هذه البلدان، والتي بالأساس تعاني من ضعف البنية التكنولوجية وقدمها، وقلة الواردات، وضعف الصادرات، وواقع البطالة وقلة فرص العمل. وجاءت الظروف الجديدة لتزيد من حدة المشاكل التنموية، وإحراج الحكومات الوطنية في هذه البلدان الفقيرة.

ثانياً: العلاقات العربية-العربية، ومشاكل التنمية الداخلية:

كثيرة هي المؤتمرات واللقاءات التي دعت وشجعت وتمنت وجود عمل عربي مشترك، يفضي إلى حالة من التعاون الاقتصادي أو التكامل، وصولاً إلى الوحدة الاقتصادية.

ولكن الشعارات والخطب شيء، والواقع شيء آخر. ولهذا عندما حصلت المتغيرات الاقتصادية، ومفاهيمها الجديدة، لم يكنْ حال الاقتصاد العربي بخير، أو بالأحرى لم يكنْ هناك أي موقف اقتصادي موحد، يساعد الاقتصاديات العربية على الوقوف في وجه التحديات القائمة، والقادمة.

لا بل كان هناك من الإخفاق والتشاؤم من العلاقات بين الدول العربية. وخاصة على صعيد التجارة البينية التي لم يتجاوزْ حجمها (10٪) من حجم التجارة العربية مع العالم الآخر.

وهذا يعزى إلى العلاقات الاقتصادية لكثير من الأقطار العربية، التي تحكمها مفاهيم التبعية الاقتصادية، والعلاقات السياسية، بالإضافة إلى التوتر في العلاقات، والإمعان في المسائل القطرية.

وهذا انعكس بدوره على برامج التنمية في الدول العربية، والتي هي بالأساس تعاني مشاكل اقتصادية متعددة الوجوه. وخلاصة الأمر أن مستويات المعيشة، وظروف المواطن العربي، لم تخرجْ من دائرة التخلف والجهل والمرض، ولم يكنْ هناك أي دور إيجابي للأموال العربية العائدة من بيع النفط على حياة المواطن العربي، لا بل رصدت في برامج إفقار الدول وتخريبها، حينما تبنت الدول النفطية دعم الجماعات الإرهابية وتمويلها.

وبينما الواقع الاقتصادي للبلدان العربية يمر في أقسى مشاكل قلة التمويل والعجز، نتيجة للسياسات الإمبريالية مع مطلع القرن الحادي والعشرين، وتفاقمت مشاكل التنمية، وزادت تحدياتها التي ضغطت على العلاقة القائمة بين الحكومات العربية وجماهيرها، التي أصبحت تدير ظهرها لهذه الحكومات، بسبب ظروف الفقر والعوز.

كانت الطُّغَم المالية في العالم العربي تستثمر عائدات نفطها، لدعم المركز الرأسمالي في العالم، ومضاعفة الأزمات الاقتصادية في العالم العربي.

وقد وجدت الاقتصاديات العربية نفسها في حالة من القلق والتفكك، وسادت في معظم هذه الاقتصاديات حالة تقديم القطاعات الريعية، على حساب القطاعات الإنتاجية؛ تماشياً مع توجيهات الظروف الجديدة بشكل عام.

ثالثاً: التهديدات الصهيونية، وظروف التسويات، ومشاكلها الداخلية والخارجية:

من الطبيعي أن تحتاج البلدان العربية إلى مناخ عام غير مشحون بالتهديدات اليومية، وشن الحروب العدوانية عليها؛ لتقوم بإصلاحات اقتصادية، تتجاوز من خلالها حالات القصور والخلل في مشاكل التنمية بشكل عام، واحتياجات المواطنين المتنامية بشكل خاص.

وهذا قد يؤهلها لأن تكون قادرة – في ظل هذه الظروف التي استجدت عليها – على وضع الأسس والمعايير اللازمة للتكيف مع هذه المتغيرات. ولكن بالواقع إن الظروف السياسية والتهديدات الأمريكية الصهيونية، التي بدأت تتنامى، وتزيد من حالة الضغوط، بشكل ممنهج، كان لها دور أساسي وبارز في ضعف الواقع الاقتصادي في البلدان العربية.

ومنذ حلت النكبة بالشعب العربي الفلسطيني، ودول المواجهة بشكل خاص، تدفع أثماناً باهظة، وعلى كل الصعد: السياسية والعسكرية والاقتصادية، وكانت دائماً هذه الدول تقوم بتهيئة الاستعدادات العسكرية، وشراء الأسلحة والمعدات، على حساب معيشة مواطنيها، وهي مجبرة على ذلك؛ لأنها تواجه عدواً مدعوماً من الإمبريالية الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. ولهذا قدمت هذه الدول أغلى ما تملك، وواجهت العدو الصهيوني، في العديد من المعارك، وقدم أبناؤها الشهداء والدماء، في سبيل تحقيق النصر، والدفاع عن الكرامة العربية.

وفي الجانب الآخر، رافق هذه الظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة ضغط سياسي ودبلوماسي، على بعض الأنظمة التي وجدوا فيها حالة من الارتباك، وزلة القدم، ليأخذوها ضمن حالة استغلال الظروف الدولية والإقليمية، للقيام بعقد سلسلة من الاتفاقيات والتسويات، التي زادت من معاناة الشعب العربي الفلسطيني، والموقف العربي بشكل عام، وجعلته عرضة للتفكك والانقسام، والإحراج الاقتصادي والسياسي للدول والحركات المقاومة.

مما تقدم ومن خلال تقديم النقاط الثلاث، نرى أن حجم المشاكل والصعوبات التي كانت موجودة على الساحة العربية كبيرة ومتعددة، وفيها من التعقيد الشيء الكثير، وبنفس الوقت القسم الأعظم منها لا تمتلك القيادات العربية سبل الحل لها. هذا مع وجود حالات الاختراق لساحة السياسات العربية، حتى وصل الاختراق إلى مكامن العمق العربي، وما كان محرماً الحديثُ عنه، أو التفريط به، تحت أي مسمىً من باب المصالح الوطنية والقومية، أصبح له دعاته ومستمعوه، وأصبحوا يجاهرون في التنازل والتفريط، مع تقديم الأدلة والبراهين على فشل الصمود العربي، وحالة المقاومة العربية، وأن الحل الأمثل هو في السير في المركب الأمريكي نحو الاستسلام للعدو الصهيوني. خاصة وأن العديد من الاتفاقيات التي عقدت قد أسست فعلاً لوضع عربي جديد بالمطلق، فيه من الوهن والتعب، وعدم المسؤولية تجاه مستقبل الأمة الشيء الكثير.

لقد كانت اتفاقيات: كامب ديفيد وأوسلو ووادي عربة واتفاق «واي بلانتيش» سلسلة من الخطورة إلى الأخطر. ويكفي أن نشير إلى بعض الكلمات التي تم تبادلها، أثناء حفل التوقيع للاتفاق الأخير، لنرى فداحة الموقف، حين يقول رئيس الكيان الإسرائيلي: «اليوم تتمتع إسرائيل بالأمن، تشعر بأمن أكثر، منذ توقيع اتفاقيات

أوسلو. الفلسطينيون سيشاركوننا في مكافحة الإرهاب، وسينفذون خطة دقيقة للقضاء على الإرهاب، وإلغاء الميثاق، مما يعني أن الوضع سيكون أكثر أمناً لأجيالنا...».

وعندما يخاطبه رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، حيث يقول: «شريكي الجديد والقديم في عملية السلام نتنياهو: أمنكم هو أمننا، وسنعمل سوية من أجل أمنكم..». وهذا يعني التوقيع على الالتزام بتنفيذ متطلبات الأمن الإسرائيلي، لأنه قال: «أمنكم» ولم يقلْ: «أمننا».

كما تحدث الملك حسين بن طلال، الذي لم تسعفْهُ ذاكرته ليتذكر جرائم الصهاينة حيث قال: «كفاية من القتل والتدمير حان الوقت لنعمل معاً، كي يعيش أحفاد إبراهيم معاً. وأعتقد أننا نتقدم في الاتجاه الصحيح..».

أما الرئيس الأمريكي الذي كان يرعى حفل التوقيع فأشار إلى أن الاتفاق جيد، وسوف يحقق ضمانات لأمن إسرائيل، وأنه للمرة الأولى تتمتع إسرائيل بالأمن منذ أوسلو، كما أشار أيضاً إلى أن الفلسطينيين سينضمون إلى إسرائيل في محاربة الإرهاب. والمقصود هنا بالإرهاب المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال. لقد بنى الجانب الفلسطيني موقفه على الضمانات الأمريكية، والتي كما زعم أكدت رفضها لسياسة الاستيطان، والالتزام بتطبيق نصوص الاتفاق.

ولكن الأيام والأشهر والسنين التي مرت أثبتت العكس تماماً، حيث التزم الجانب الأمريكي بتنفيذ الضمانات للإسرائيليين، وضرب بعرض الحائط بوعوده بالضمانات للجانب الفلسطيني.

ولما كان الرئيس الأمريكي ضعيفاً بعد فضيحة «مونيكا» لذلك استثمرت إسرائيل الحادثة، من خلال ضغط اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة، وحصلت على

توقيع اتفاقية تعاون استراتيجي نالت منها إسرائيل زيادة في التسليح بترسانتها العسكرية بصواريخ عير تقليدية.

مجمل هذه الأحداث وضعت دول المقاومة والمواجهة وبالتحديد الدولة السورية أمام أعباء جديدة، فرضتها الظروف الإقليمية والدولية، وكان لا بدَّ من الإعداد اللازم لتحقيق حالة من التوازن الاستراتيجي في المنطقة.

لذلك الظروف العربية كانت صعبة، وبنفس الوقت كانت هناك الأخطاء الكبيرة والواضحة، وعلى كلّ الصعد: السياسية والأمنية والاقتصادية، وكلها بالمطلق تتعلق بالمواقف الوطنية والقومية. وهذه المسائل ولدت عند الإنسان العربي حالة من الضياع المتعدد الوجوه، وجعلته يعيش ذهنية الشك والتخوين بكل شيء وهذا ما أفقده الصبر والتوازن.

كما أن أغلب الفصائل السياسية الداعمة لحركات المقاومة غدت تعيش أصعب أيامها، بما حلّ بها من تشتت في العمل والتعاون، وابتعادها بشكل ملحوظ عن بعدها الجماهيري، لصالح الحركات الإسلامية. وهذه الحالة أصبحت شبه عامة، في واقع الأقطار العربية بشكل عام.

ومن خلال التدقيق في المسائل التنظيمية والفكرية لهذه الأحزاب السياسية تبين – في غالبيتها– أن كوادرها شاخت، ولم تعدْ هذه الأحزاب قريبة من شريحة الشباب.

جملة هذه المشاكل والقضايا التي مررنا عليها بسرعة، كانت تتطلب من الأنظمة السياسية أن تصارح جماهيرها بحجم المؤامرة، وحالة التشبيك التي فرضتها أطراف المؤامرة على الأمة العربية، دولياً وإقليمياً، وكان ينبغي أيضاً على الفصائل السياسية التقدمية والوطنية أن تقوم بواجبها اللازم في التوعية، حول ما يجري على الساحة العربية، وما هو معد لمستقبل هذه الأمة من الأعداء.

إلاَّ أن الأمور كانت تسير لصالح أعداء الوطن، وتسارع الأحداث السياسية، وما كان يرافقه من فجوات في الأداء الوظيفي للجهات الحكومية، وارتفاع مستوى الأمراض الاجتماعية، وضعف المعالجات في الوقت المناسب، مما بعث كذلك على انتشار ظاهرة الفساد والإفساد، والتي كانت في بعضها تطول رموز السياسة في الحكومات والأحزاب، وبهذا أصبحت الساحة العربية خصبة لكل الدعايات و الشائعات. وأصبح المتابعون للمشهد والمخططون لضرب هذه الأنظمة من الداخل يرسمون السيناريوهات المناسبة، لإعلان الضربة القاضية، وتغييرها دون أن يتأسف عليها أحد.

القسم الثاني:

فشل السياسات وانعكاسها على القيادات العربية

لقد أشرنا إلى حجم قساوة المتغيرات وصعوبتها، وتسارعها الشديد، في أكثر من مكان في أقسام البحث، وتطرقنا أيضاً إلى حجم التهديدات والتحديات التي واجهت وتواجه أقطار الوطن العربي، وما فرضته على الإنسان العربي، من صور وأشكال بعيدة عن ذهنيته التاريخية.

بكل تأكيد كان لانتهاء الحرب الباردة، وسقوط المعسكر الاشتراكي الداعم والمساند للقضايا العربية العادلة، أثر محزن لأنه صديق لا يعوض.

كما كان لبروز الولايات المتحدة كقطب أوحد في العالم، والحالم بالسيطرة والاستغلال، والبلدان العربية هي الأولى في مركز اهتمامه، حدثٌ وقعه صعب والتعامل معه أصعب.

وضمن هذه الظروف والمتغيرات، جاءت حرب الخليج الثانية، والمعروفة بصبيانية القرار العراقي، في اجتياح القطر الكويتي، والذي كانت نتائجه مدمرة، ليس على العراق والكويت فقط، بل استهدفت العالم العربي برمته. وقد تمخض عن هذه النتائج الكارثية تصدعات، وعدم ثقة بين الأقطار العربية، وصلت إلى حد انشقاق الصف العربي بشكل حاد، في المواقف والسياسات.

وطبيعي – في مثل هذه الحالة – أن يتنفس الصعداء المشروع الصهيوني، على حساب المشروع القومي العربي. بعد أن غيرت كثير من الأقطار العربية أولويات العمل لديها، وذهبت رامية نفسها في أحضان الإمبريالية الأمريكية بشكل متسرع،

وقد تلقفتها بحرارة الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وشجعتها على عقد اللقاءات والتسويات مع العدو الصهيوني. وبهذا بدأت بعض الأنظمة العربية تجاهر علانيةً بالعلاقة الحميمة مع العدو الإسرائيلي، وتشجع مواطنيها على التطبيع الثقافي والاقتصادي معه، مثل قطر ومصر والسعودية، وإلى حد ما الأردن.

إن الحديث عن المخاطر والتهديدات، وحالات التشرذم والانشقاق في الصف العربي، بالإضافة إلى السياسات الرعناء، لم تكنْ لتحدث لولا التمادي في الاتفاقيات التي تمت مع العدو الصهيوني، ابتداءً من اتفاقية كامب ديفيد وصولاً إلى تسوية «واي بلانتيشن».

لقد دخلت معظم السياسات العربية في حالة الفوضى والاضطراب، وتشفي بعضها ببعض، وهذا ما سهل على الأعداء تمرير مخططات سياساتهم العدوانية. وكان أهم ما فيها تصفية القضية الفلسطينية، وتفتيت الدول من داخلها.

ويبدو اليوم أن قسماً من مشاريعهم العدوانية قد تحقق؛ فها هي الساحات العربية التي كانت منابرها ترعد بالخطاب القومي العربي، وتعد العدة لتحقيق أحلام الشعب العربي: في التحرر والازدهار، وإقامة الوحدة العربية، نراها اليوم تعيش عقل الخطاب الطائفي المغلف بالمفاهيم السياسية المشبوهة، الذي يتصدى بلا هوادة للمشروع القومي العربي التحرري الإنساني، ليأخذها إلى غياهب التخلف والجهل والتقسيم، وبناء الكيانات الطائفية، تحت الوصاية الإسرائيلية والسعودية ومن خلفها الإمبريالية الأمريكية.

إذاً انتعش المشروع الطائفي والمذهبي، في معظم البلدان العربية، وتوغل الفكر التكفيري داخل المجتمعات العربية. وأسس الخلايا النائمة، التي تستيقظ عند الحاجة؛ لاستثمارها في الزمن المطلوب، والمكان المستهدف.

لقد نجح أعداء العروبة والإسلام في إعداد وإخراج مسرحية الربيع العربي. وتم استثمارها على عجالة، قبل أن تتكشف خيوط المؤامرة، وكان الاستهداف الأول تدمير الجيوش العربية، وعقائدها الوطنية والقومية، وتدمير البنى التحتية للاقتصاديات المستهدفة؛ بحيث يصعب إعادة بنائها كما كانت عليه لسنوات. والشيء الآخر والمهم – بالنسبة للإمبريالية الأمريكية وإسرائيل – هو خلق ثقافة جديدة في المجتمع العربي، تأخذ العرب إلى مواجهة جديدة، بعيدة كل البعد عن إرثهم الوطني والقومي. وأكبر برهان لهذه المواجهة: ما تجلى من محاربةٍ للحركة الوطنية اللبنانية، بعد تحريرها للجنوب اللبناني، وتحقيقها للنصر، في حرب تموز /2006/، وفي إيقاف المشروع الإمبريالي الأمريكي الصهيوني، تحت ما يسمى: مشروع الشرق الأوسط الكبير.

للأسف استطاع الفريق العربي المتخاذل المرتهن للصهيونية أن يشوه انتصارات الحركة الوطنية اللبنانية، ويأخذها – لدى بعضهم – من حركة إسلامية عربية مناضلة، تدافع عن القضايا العربية، وتنتصر للشرف والكرامة العربية، إلى حركة شيعية تعمل لصالح إيران فقط؛ وتستهدف الكيان العربي.

هذه السياسات العربية الفاشلة والمريضة هي التي حرفت بوصلة النضال العربي، وصدعت الجدار المقاوم، لدى الجماهير العربية.

إن هذه السياسة الحاقدة من قبل الرجعية العربية، على محور المقاومة، والتي لم تعرْ ذهنيتها لبطولات المقاومة وإنجازاتها، وخطابها البعيد عن الحالة الطائفية،

والذي ركز خياره في المقاومة ضد الاحتلال الصهيوني، وتحرير القدس، لم تعرْ كل ذلك أي اهتمام. إن هذه الرجعية لم تكتفِ في الشرخ بين الحكومات الوطنية فقط، بل ذهبت إلى ما هو أبعد وأخطر من ذلك، ألا وهو: الانقسام في المجتمعات العربية، حسب الحالة الطائفية. وسخرت العديد من القنوات الفضائية، لتوسيع مناخ الخطاب الطائفي.

إن هذه الحرب التي فرضت على العرب، وعلى بعض الأقطار بالتحديد؛ نتيجة لمواقفها الوطنية، حملت في طياتها أبشع خواص الحقد والكراهية؛ لتدمير الأوطان. وهي حرب بالوكالة، تقوم بها الجماعات الإسلامية، بالنيابة عن العدو الصهيوني.

لقد عملت الولايات المتحدة، والدول التي تدور في فلكها، على تصنيع هذه الجماعات التكفيرية، وأطلقوا على معظمها اسم معارضات معتدلة، لأنها تقوم بوظيفة التدمير والإجرام، بحق أبناء بلدها، ومرتبطة بالعدو الصهيوني، والمخابرات الأمريكية.

إن هذه الحرب الدائرة الآن في سورية والعراق واليمن وليبيا، لم تنشأْ بشكل عفوي، كما ظن بعضهم، بل هي فرضت وأنشأت بتخطيط وتحريض وتدريب مستمر، من قبل الإدارات الأمريكية، وشركائها الإمبرياليين: من أوربيين وصهاينة، وبالتعاون الإقليميين: العثمانيين الجدد، ومملكة الوهابيين، ودعاة التكفير والقتل والإجرام.

لقد استندت هذه الحرب الظالمة إلى مصالح وأفكار جماعة الإخوان المسلمين، التي وجدت بالدعم الأمريكي والتركي والسعودي والقطري المناخ المناسب للتعبير عن أهوائها الشيطانية.

وحقيقة وبكل شفافية يجب أن نعترف بأن بعض السياسات العربية الرعناء – على الصعد كافة: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية– خلقت واقعاً عربياً

مُخترَقاً، وبدأت تعيش واقع الانتكاسة: الفكرية والسياسية والثقافية، لصالح الفكر الديني الرجعي؛ وهذا ما أعطى الإخوان المسلمين دوراً، في التواجد في بعض الأقطار العربية، بشكل قوي، مثل: مصر والأردن ولبنان وفلسطين.

وهذا ما يبرهن على ما ذهبنا إليه قبل قليل، من أن انحسار المشروع القومي العربي، كان له مقدماته السلبية، في ضعضعة وعي الجماهير العربية، وتحويلها من تيار قوي وفاعل، يناضل في سبيل تحقيق المشروع التحرري، الرامي إلى بناء مستقبل عربي مزدهر، إلى حالة من الانفعال والتشتت، والانغلاق على الفكر الديني السلفي الإلغائي.

وقد أظهرت الوقائع التاريخية – والبراهين عليها واضحة وضوح الشمس – بأن الطائفية في الوطن العربي، تقوى بوجود الاستعمار والصهيونية وحلفائها، وتضعف وتنتهي بوجود المد القومي العربي التحرري. وعندما ضرب هذا المد القومي – منذ زيارة السادات الكارثية إلى إسرائيل، وما نتج عنها، من سياسات تآمرية – بدأ مسلسل النكسات الفكرية والثقافية، وانشطرت الفصائل السياسية وتراجعت، وبرزت بذلك التيارات الأصولية المرتبطة بالمخابرات البريطانية والأمريكية.

كما أن حالة الانشطار والتشظي، التي أصابت جسم حركة التحرر العربية، وفصائلها السياسية، ما كان لها أن تحصل وتستمر، لولا رعاية الأنظمة العربية لحالات الانقسام من جهة، ولتمادي التيارات الدينية من جهة أخرى.

إن من أهم نتائج الانتكاسات السياسية والاقتصادية تفاقم المشاكل والتحديات، ودخولها في لهيب التهديدات. وفرض تغيير واجهة الصراع: من صراع عربي إسرائيلي، إلى صراع طائفي، يأخذ الأقطار العربية إلى حروب لا نهاية لها، ولا نتائج لها سوى الدمار والخراب. وبناءً على ما تقدم: نلاحظ أن المنظمات الإرهابية

التي تحتاج إلى المال والرجال والسلاح، قد تم تأمين المطلوب لها، وارتبطت بشكل فعلي باستخبارات حكومات اعترفت بشكل علني أنها كانت وراء تصنيع هذه الجماعات. وتأسفت على أخطائها، وارتكابها الجرائم المخزية بحق الإنسانية. «وقد صدر هذا الاعتراف على لسان وزيرة خارجية الولايات المتحدة: (هيلاري كلينتون)؛ لذلك من يقرأ المشهد السياسي والإعلامي بوضوح – في الوقت الحاضر – يرى وبسهولة أن أعداء القومية العربية التاريخيين ما زالوا يتلاعبون على حبال السياسة والإعلام، في المماطلة في محاربة الإرهاب، وهم يقدمون خطاباً إعلامياً في وصف الإرهاب وجرائمه، ولكنهم لا يذهبون لمحاربته، كما تقتضي الأمور وحالة الواجب الإنساني.

لأن هذه الدول هي بالأساس عملت على توظيف الإرهاب لمصالحها، في أمكنة متعددة من العالم. ورغم خشيتها حالياً من تمادي هذا الجسم الإرهابي على أوطانها، إلاَّ أن وظائف الإرهاب بالنسبة لها، ما زالت بحاجة لها، وهي تعمل على ترويضه، وليس على اقتلاعه.

وضمن واقع القراءة المعمقة لما يجري في المنطقة العربية، نرى الإرهاب أصبح حالة ظاهرة معروفة وموصوفة، وتقدمت حواجز الجريمة المنظمة، لدى أغلب المجتمعات، وزاد وضوحها، وتحديد هوية أعمالها، اعتراف منظميها وممموليها وداعميها، واعترافات بعض عناصرها عن جرائمهم المخططة، وعن داعميهم.

وقد كان لوسائل الإعلام دور بارز، في التحليل والدراسة لمكونات الإرهاب، ودوافعه، وأغراضه. وبهذا كان هناك إجماع على توصيف محددات هذا الإرهاب بالنقاط التالية:

1- أغراضه ودوافعه السياسية والدينية والاجتماعية صنعت بعناية، من قبل الدول صاحبة التوظيف لهذه المجموعات الإرهابية.

2- كانت مهام الإرهاب و استهدافاته موجهة للدول المعادية للسياسات الصهيونية الأمريكية وحلفائها.

3- كانت الأغراض المخططة لهذا الاستهداف خلق أجواء من الرعب والهلع، لجعل هذه الدول طاردة لطاقات الشباب، وأهمها الخبرات العلمية.

وبناءً على ما تقدم أجيز لنفسي القول: إن الإرهاب في طبيعته الأساسية هو ظاهرة سياسية، كونه ولد من رحم السياسة، ولم يغادرْهَا، حتى يقوم بتنفيذ أهدافه المعدة له سلفاً.

وللأسف لم تستطعْ هيئة الأمم المتحدة تنفيذ قراراتها ذات الصلة في حماية الإنسان وحقوقه، وحماية السلم العالمي، وأن تصوب عمل المجتمع الدولي، في أخذ مسار موحد في محاربة الإرهاب.

ومن منطلق أن الإرهاب ظاهرة سياسية موصوفة بحكم السياسات المستهدفة، فيمكن اعتبار أن هذه السياسات قد قامت على ما يلي:

1- التغاضي عن استخدام الإرهاب، لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية للإمبريالية الأمريكية، وحليفتها الصهيونية.

2- تشكيل جسم قوي للإرهاب على شكل جماعات، ضمن الدول المضطربة، تكون جاهزة للقيام بالمهام الموكلة إليها.

3- تهديم بنية الدول المستهدفة، من خلال استهداف مؤسساتها: السياسية والدستورية والعسكرية ومنظومة قيمها الأخلاقية والمعنوية بالكامل.

4- إفساح المجال للإرهاب لتشكيل شبكات معقدة من الأدوات السياسية والدينية والتجارية والمالية ؛ لتحقيق أغراض التمويل، والدخول في واقع الملفات السياسية.

وهذا ما تحقق فعلاً، فقد وصلت الجماعات الإرهابية إلى مستوىً عالٍ من العلاقات السياسية والمالية، مما فسح لها المجال لتأهيل نفسها، للقيام بالنشاطات الإرهابية، وخوض المعارك العسكرية، بمستوى قدرة الجيوش النظامية.

القسم الثالث:

الدروس والتجارب المستفادة لصناعة المستقبل العربي الواعد

إن فهم الظروف وتشخيصها بالشكل اللازم يحتاج إلى الفهم الموضوعي والذاتي للحدث المستهدف في التحليل والفائدة منه، رغم مروره وانتهاء أحداثه، وقساوة ذكراه وصعوبتها في أكثر الأحيان. لأن عدم تحليل الحدث تحليلاً دقيقاً، لا يكسبنا فهم الأهداف والمهام المقصودة من قيامه، كونه لكل موقف وحدث هناك موازين وقوى معه وضده، فأن تكون معه هناك مستلزمات لذلك، وأن تكون ضده كذلك هناك مستلزمات، وأن لا تكون هنا أو هناك فيعني أن الحالة غير موجودة في حكم القادم، وأن الموقف الجامد هو الموقف الميت.

لهذا أن ترفض الموقف، أو تقبل به، يتطلب فهم الأسباب والمعطيات المتوفرة، ليصار إلى فهم النتائج، والظروف والمعطيات المتولدة والمستمرة والمتبدلة.

ووعي المصالح في عالم مضطرب بالسياسات، هو وعي اللحظة والموقف المبني على تحليل الهدف للمصالح بمجملها وتحليلها وتفكيكها، ليظهر شكل ومضمون حالة المصلحة.

ولهذا فالمرونة على قاعدة فهم الأهداف الاستراتيجية تمثل أقصى فهم المواقف وأنضجها، وهذا يمنح تحديد فهم المصالح الحيوية للدولة أو المؤسسة، وفقاً لدراسة المرحلة المستهدفة بدقة.

أما الذين كانت قراراتهم مبنية بشكل دائم على الرفض الكامل، تحت شعار: أما كل شيء، أو لا شيء، فهي كانت حالةً لمزايدة بعيدة عن الموضوعية، وعدم فهمهم لما يجري حولهم.

وانطلاقاً من هذا الفهم، يمكن أن نعرج على بعض الأزمات التي مرت بها المنطقة العربية، اعتباراً من ثمانينات القرن الماضي.

فالحرب العراقية الإيرانية والتي افتعلها الجانب العراقي، لصالح الدولة الأمريكية في ذلك الوقت، من عدم فهم لما هو قادم عليه، ولما كان مخططاً له، من تدابير ومشاكل تصب في الحالة التي تحدثنا عنها، والتي وصفناها بالمزاودة في غير مكانها.

وبالعودة إلى المثال الذي أوردناه، نرى أنَّ كلَّ الذين درسوا المشهد، لقضية أزمة الرهائن في خريف عام /1980/، ظنوا وتوقعوا أن هناك حرب واقعة لا محالة، ولكن الجميع كانوا متفقين على أن الحرب ستقع بين الولايات المتحدة وإيران، أمَّا أن تكون الحرب بين العراق وإيران، فكان ذلك مستبعداً.

وهنا دهاء السياسة الأمريكية التي خططت لإشعال حرب تنتقم بها من إيران، وتفقر المنطقة العربية، وتدعم – بنفس الوقت – الجانب الإسرائيلي.

وقد نشبت الحرب بتخطيط أمريكي، قامت به الاستخبارات الأمريكية، حيث كُلِّفَ المستشار بريجنسكي، مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي الأسبق كارتر بزيارة إلى العراق، التقى بها بالرئيس العراقي صدام حسين، وانتهى الاجتماع باقتناع القيادة العراقية بشن حرب على إيران. وفعلاً شنت الحرب؛ وكان لأمريكا ما أرادت، فدمرت البلدين، وأفقرت المنطقة العربية.

وبالإضافة لحجم الدمار والخسائر المادية والبشرية، حولت الحرب بوصلة المواجهة من عربية صهيونية، إلى عربية إيرانية. وكانت النتيجة إنهاك وإفقار للشعب العراقي، وخسارة الآلاف من الشهداء والجرحى، من الجانبين، وتحقيق راحة تامة لإسرائيل، وتأمين سوق واسعة لأمريكا، في الأسلحة للجانبين: للجانب العراقي بشكل مباشر، وللجانب الإيراني عن طريق وكلائهم. وفي نهاية المطاف فاز الأمريكيون في إشعال الحرب، والانتقام من إيران، مع تقديم الراحة والمساعدة لإسرائيل، من خلال تغيير بوصلة الحرب عند العرب.

وعودة على واقع المثال الذي تم سوقه للدلالة على عدم فهم العرب لواقعهم، وعدم قدرتهم على تشخيص أبعاد الحدث، حيث أن الجانب العراقي نفسه لم يستفدْ من وقائع الحرب الأولى، رغم مرارتها، واستغراقها زمناً طويلاً، فعاد هذا النظام، ووقع في أزمة أشد كفراً، ليس على العراق وحده، بل على المنطقة العربية كلها.

ومن يتابع مسلسل الأخطاء وحيثياته، يظن أن العدو هو الذي يقوم بهذه الأخطاء، وليس الجانب العراقي، وهذا ما يثبت ما ذهبنا إليه في بداية القسم، من أن الجهل في الأمور، أشد خطراً على الأوطان من الخيانة بذاتها.

فإذا كانت الظروف الموضوعية والذاتية تفرض نفسها في كل الظروف والأوقات، والقرارات تتخذ بالاعتماد على تلك المؤشرات، وبما ينسجم مع الأهداف الحيوية للدولة. فهذا يجعلنا نسأل السؤال السهل الصعب: لماذا ذهب العراق باتجاه احتلال الكويت، في صيف عام /1990/؟!

إن ما تم يمنحنا الإذن في الشك بأهلية القيادة العراقية عقلياً؛ لأنها لم تتعاملْ مع أبسط مفاهيم السياسة، وأثبتت أنها غير قادرة على تقدير الموقف العام، وما سيتمخض عنه من نتائج، وهذا ما حصل فعلاً؛ لأن الأمور تقاس بالنتائج. وهذه

الأزمة وضعت الأمة العربية – بما تمتلك من إمكانيات ومقدرات، وآمال وطموحات – على مفترق طرق، واختيار أحدها في هذا الوضع هو الحالة الأصعب.

والجواب على ذلك كان أثناء مناقشة واقع اجتياح العراق للكويت في مؤتمر القمة الطارئ بالقاهرة في 1990/8/9، حيث كان القادة العرب في حيرة من أمرهم، لأن أي قرار سيتخذ في هذه الظروف لن يكون في مصلحة العرب، والجانب العراقي يعيش ذهنية التعنت والاستعصاء، وعدم الفهم لما يجري حوله. فإذا اتخذ القادة العرب قراراً بتشكيل قوة عربية لإخراج القوات العراقية من الكويت، دون أي تدخل خارجي، فإن العرب لا يمتلكون القوات اللازمة لذلك، وسوف تستغرق الحرب سنوات، وتنتهي كل الجيوش العربية، وإذا استقدموا قوات أجنبية، فالقوات الأجنبية أصبحت موجودة بقرار عربي، والخاسر عربي، والمعركة تدور على الأرض العربية، والمستهدف بها قطر عربي.

لهذا فالأزمة التي صنعها النظام العراقي لا توصف إلا برعونة الأغبياء الحمقى! فالحرب أضرت بالعراق: قيادة وشعباً وأرضاً، وغيرت مسار السياسة العربية، والمواقف العربية. ويكفي الإشارة إلى الخسائر الاقتصادية التي مني بها العراق والكويت، في ذلك الوقت، والتي قدرت بـ/250/ مليار دولار، في حين كانت موازنة الجمهورية العربية السورية في نفس العام تساوي /1،5/ مليار دولار. هذا بالإضافة إلى تدمير الجيش العراقي، وعدم السماح بإعادة تسليحه؛ بسبب العقوبات الاقتصادية والعسكرية التي مني بها العراق.

ومن أهم التداعيات التي حلت بالواقع العربي – بالإضافة إلى الخسائر الاقتصادية – الحضور القوي للقوات الأمريكية على الأرض العربية، والذي أسس لوجود

حالات من الارتباك السياسي، لدى البلدان العربية، وهذا بدوره ضرب بشكل فعلي واقع الأمن القومي العربي.

ومن التداعيات التي حصلت أيضاً هي أن هزيمة العراق، وتدمير قواته، هي ليست هزيمة للعراق فقط، بل هي نكسة سياسية ومعنوية للدول العربية التي كانت عاجزة عن حل مسألة إخراج القوات العراقية من الكويت.

ومما تقدم نصل إلى نتيجة مفادها أن العراق افتعل الأزمات وفرضها على العرب، أي الأقطار العربية، ولكن الصورة التي ظهرت، وعبرت عنها هذه الأزمات، أظهرت وجود ذهنية لدى بعض القيادات العربية، اتسمت بالغرور والشخصانية، وممارسة سياسة الاستعلاء، والدكتاتورية التي لا تحترم آراء الخبراء والعقلاء من أبناء هذه الأمة.

إن الأمثلة على أزمات الواقع العربي كثيرة، وكثيرة جداً! والشيء المؤلم أنها تمر لتسجل في الأرشيف، دون تحليل وتدقيق، وتحميل مسؤوليات لمرتكبي هذه الأزمات.

إن واقع الإحباطات والمتغيرات السلبية التي حدثت في عالمنا العربي، كانت – في أغلبها – مراهقات سياسية، تتحملها الأنظمة السياسية، بمشاركة ظروف ذاتية وموضوعية، لصناعة كل أزمة بمفردها، والتي تؤسس لأخرى، بحالة أعقد وأسوأ من الأولى.

والشيء الذي يجب أن نعترف به بكل موضوعية، هو أن الارتباك السياسي والخوف العام للمشروع القومي العربي، أفسح المجال لظهور مشروع الإسلام السياسي، عبر تواجد الأحزاب السياسية ذات الطبيعة الدينية، صنيعة الاستعمار، والتي لم تقطع ارتباطها به، مثل جماعة الإخوان المسلمين، المتواجدة في الساحة

المصرية والأردنية، وبترخيص من الأنظمة السياسية، حيث كانت تقوم هذه الجماعات بتأدية المهام المنوطة بها، حسب رغبة الموجه لها.

وأكبر مثال على ذلك: في الثمانيات من القرن الماضي، كان الإخوان المسلمون على عداء مع القطر العربي السوري، نتيجة لمواقفه الوطنية والقومية، وعلى صداقة حميمة مع نظام السادات، الذي قام بتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد، وأوجد السفارة الإسرائيلية في مصر.

هذه المعطيات، وهذه القراءة، تزيدنا مرارة اتجاه المواقف السياسية والأمنية والأخلاقية لبعض الأقطار العربية، ولكن نحن لسنا بصدد التفتيش عن السلبيات فقط، بل نحن نريد توضيح هذه السلبيات وفق سياقها التاريخي؛ لنستفيد منها، بعد التحليل والتدقيق، في وضع استراتيجية جديدة، تمنحنا الرؤية، والاستفادة من تلك التجارب والدروس التي مرت على العرب، وشاركوا فيها دون أن يغلّبِوا مصلحتهم على مصلحة الآخرين. وبناء على ما تقدم، يمكن النظر في الاعتبارات التالية:

1- إعادة الفكر القومي العربي الحضاري، بلغة عصرية جامعة للواجهة، ليكون الحامل الفعلي باتجاه تحقيق وحدة الأقطار العربية في المواقف السياسية والاقتصادية والأمنية، وهذا يتطلب تقديم العمل القومي على القطري، وبناء منظومة فلسفية جديدة، في العلاقات والأفكار والرؤى.

أما النظر إلى الواقع العربي وفق ظروفه الجديدة، في ظل الاختراقات الأمريكية الإسرائيلية فهي نظرة تشاؤمية ناقصة محدودة النظر، في الطاقات والإمكانات العربية الكامنة والتي تنهض بما توفر للقيادات المؤمنة بحتمية الصمود والانتصار.

إن النظرة لواقعنا العربي من منظار العيون الأمريكية والصهيونية، لا تجلب للمنطقة العربية سوى حالة العداء لبعضهم البعض، في السياسة والاقتصاد وتغلب المواقف القطرية على القومية، وضمن هذا المنظار ليس من رابح سوى إسرائيل، وسوف تستمر في التعاون مع الإمبريالية الغربية، لتفتيت الأقطار العربية إلى دويلات طائفية وعرقية، تقوم بوظائف محدودة، ويكون إنسانها مهزوماً داخلياً وحضارياً.

لذا علينا أن ننظر إلى واقعنا بمنظار تاريخنا، ومستقبل وإرادة أبنائنا، ونحرض على التعاون والتضامن، ونبذ كل الفتن، والخلافات العربية – العربية، وتحييد الفصائل والقيادات المرتبطة خارجياً، عن أي دور في الحاضر والمستقبل بأي مستوى من العمل السياسي.

2- النظر إلى كل الأعمال العسكرية والأمنية، والمواقف السياسية بين العرب، على أنها واقع لحالة ظرفية، فرضتها مسائل تراكمية في الأخطاء، اشتغل عليها الأعداء الإمبرياليون الغربيون والصهاينة، وكانت في غالبيتها صناعة خارجية، تنفذ بأيدٍ محليةٍ، وتعايش العرب في رحى الأخطاء، وأصبحت متأقلمة في خطابهم السياسي والإعلامي. لذا علينا تجاوزها بحالة أفقية، نعتمد فيها على حملة رسالة الفكر والثقافة الذين لم تغيرْ بوصَلةُ أقلامهم سياسات الترهيب والترغيب.

3- تحديد عنوان واحد للمعركة، وتحمل آثار خوضها على جميع الصعد: السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهنا ننطلق من واقع تجارب أكثر من قرن، خضنا فيه التجارب السياسية والاقتصادية وغيرها من الاتفاقيات والمعاهدات مع

الغرب؛ وبالنتيجة لم يكنْ نصيبنا إلا الخيبات، والتنكر للوعود، والدجل والاحتيال، والتلاعب بالمواقف والمصطلحات.

لهذا علينا بعد هذه التجارب أن نحدد معركتنا المصيرية، وهي بالأساس كانت محددة ومعروفة، ولكننا ذهبنا في غياهب الوعود والتآمر، ولم نوجهْ إمكانياتنا باتجاه المعركة بالشكل الصحيح، والموقف الواحد.

إن معركتنا مع الصهيونية العالمية ممثلة بالكيان الإسرائيلي في فلسطين المحتلة هي معركة واسعة ومركبة؛ لأن أطرافها كثر، ولا يمكن خوضها في ساحة واحدة، أو عدة ساحات، بل خوضها يتطلب دخول كل الساحات في عمق المعركة. وهذه المعركة يجب أن نخوضها ونحن مؤمنون بالنصر، والنهاية المظفرة، لأن خوضها بحاجة إلى التضحيات الكبيرة، وكل إمكانيات الأمة.

لهذا بعد كل الذي قدمناه، ولم نلقَ من أعدائنا غير التعنت والاستكبار، يجب أن تكون معركتنا متجهة إلى تحرير فلسطين، كل فلسطين، من الصهاينة والإمبرياليين. ويجب أن تكون معركتنا الوحيدة التي إما أن نصنع أمننا ومجدنا ونحرر أجيالنا إلى الأبد، وإما أن نموت وننتهي من خارطة الزمن، وأثبتت الأيام والوقائع أن إرادة الشعوب لا تقهر، وهي التي تنتصر.

إن انتصار العرب في معركتهم مع الصهاينة سوف ينهي كل التناقضات على الساحة العربية، وسوف تكون المعركة القادمة معركة بناء وتنمية وازدهار، إنها المعركة التي يجب أن تكون. إما أن تكسبنا الحياة والكرامة والازدهار، وإما أن نموت غير جديرين بأن نعيش في زمن لا مكان فيه للجهلة والضعفاء والتابعين،

ولكننا بعد معرفتنا بقدرتنا، وبقوة إرادتنا بالنصر، وكوننا نحن أبناء الأرض، وأصحابها، ونحن الأكثر عدداً والأقوى إرادة، فالنصر حليفنا والسلام لأجيالنا.

ولكن تبقى ميزة الاستعداد لتنفيذ ما تقدم مرهونة بمعالجة المشكلة الأساسية الملحة في واقعنا العربي التي تحمل في معطياتها وأبعادها وآفاقها ضعف العمل الداخلي، والتنكر للعمل الوطني بالصيغة الجمعية للمفهوم التعاوني.

إن تعميق مفهوم الهوية القطرية التي يزيد عمرها عن الستين عاماً بقليل، على مفهوم القومية العربية التي عمرها عشرات القرون، خلق حالة من التناقض، والتشكيك في شرعية الدولة القطرية، وفي شرعية الأفكار القومية المستمدة من العروبة والإسلام.

وهذا أدخل الأقطار العربية في أزمة ثقة داخل كل مجتمع قطري، مهد لحرب النزاعات والعصبيات، داخل كل قطر، وبين الأقطار العربية.

إننا بحاجة إلى الاعتراف بكل أخطائنا التي كثرت في العقدين الأخيرين، والتي ظهرت فيها نتائج الأسباب واضحة، لغياب الوعي الاستراتيجي، وعدم تحديد الأهداف والغايات والوسائل، والتي استبدلت بالنزوع إلى الانقسام والتفتت.

إننا أمام حالة ليس المطلوب منا فيها السعي إلى استبدال نظام بنظام، أو حكم بحكم، أو تغيير إيديولوجية بإيديولوجية، وإن كانت ضرورية في أكثر الأحيان. بل المطلوب منا تحديد مواضع الوعي والمنطق والعمل فيها، والبعد عن السقوط في حالات الضياع الفكري والثقافي والأخلاقي، الذي أوصلنا لأن نكون مهمشين إقليمياً ودولياً.

المطلوب منا أن نتغلب على ذاتنا بالموضوعية، وعلى جهلنا بالمعرفة والعلم، وعلى فقرنا باستثمار مواردنا بالشكل الصحيح، وعلى جوعنا بالعمل والكفاح، وعلى تخلفنا الاقتصادي بالتخطيط المناسب، ودراسة الأوضاع وتحليلها، وأخذ القرارات المناسبة لأوضاعنا الاقتصادية.

إننا بحاجة إلى بناء مستقبل خالٍ من التمزق والتفتت والتشويه، مبني على فكر جمعي بثوابت موضوعية علمية. تحديد أولويات السياسة والثقافة والاقتصاد، واختيار الخطاب التصالحي، المهذب القوي الخالي من العقد العصبية، وإيديولوجيات وعقائد الإلغاء.

ونكون بذلك قد وفرنا مناخ الاستعداد للمواجهة الحقيقية، في معارك البناء والتحرير.

الخاتمة

كنا قد تناولنا خلال فصول هذا البحث، جملة من الوقائع والحوادث التاريخية، التي قد تكون انحصرت في المنطقة العربية. وقد كانت جملة هذه الحوادث، وبغناها بالعناصر الإيديولوجية والسياسية والاقتصادية، وما تمخض عنها من مفرزات، وما أظهرته من ترابط متين بين الظروف الذاتية الخاصة بالمنطقة العربية، والظروف الخارجية القادمة بعوامل التدخل الخارجي، جميعها بما لها وما عليها مصنعة خارجياً.

إن القارئ والباحث في تاريخ هذه المنطقة، يرى ويدرك بسهولة وقع تأثير الموقع الجغرافي المميز على أغلب الأحداث التي مرت على المنطقة العربية، والتي كانت في كل العصور واجهة طمع للإمبراطوريات الغازية، طلباً للثروات والأسواق.

إنَّ الأهمية الاستراتيجية للموقع، تفاعلت مع الأطماع الاستعمارية، وساهمت في خلق حالة التمزق السياسي والاقتصادي والاجتماعي على الساحة العربية.

وهكذا عاشت البلاد العربية قروناً طويلة من الظلم والاستبداد؛ ولكن مفهوم الأمة والنضال من أجل تحريرها، لم ينقطعْ يوماً، لا بل كان يزداد إصراراً على الوحدة والتحرر، ودحر المحتل وطرده من كل أنحاء الوطن العربي.

ولكن ما أن خلصت الأمة من المحتل العثماني، حتى جاء الاستعمار الأوربي حاملاً مع مشروع التقسيم والتجزئة، وعادت يذلك فصائل الشعب وقواه الحية إلى ساحات النضال والكفاح؛ لتحقيق الاستقلال السياسي، وبناء دولة الوحدة المنشودة.

ولكن الاستعمار الأوربي في هذه المرة نصب للعرب فخ التقسيم والاستيطان، الذي يجعل الوطن العربي منقسماً إلى شطرين، هما: شطر المشرق العربي، وشطر المغرب العربي، وذلك من خلال إقامة كيان غاصب محتل، لم تعرف البشرية كقذارة جرائمه، ولا بوقاحته وغطرسته وكذبه.

وبينما كانت الأقطار العربية قد نالت استقلالها السياسي، منذ منتصف الأربعينيات من القرن الماضي، كان الوجع والمرارة والألم يرافق هذا الزهو بالاستقلال، الذي لم يكتملْ بوجود المحتل الصهيوني في فلسطين.

لقد أضحت القضية الفلسطينية – ومنذ مطلع الخمسينات، قضية العرب الأولى، وهاجسهم في التضحية والفداء من أجل فلسطين، ومن أجل تحريرها، وإزالة آثار النكبة التي ولدتها عدوانية الصهيونية، في طرد السكان العرب من قراهم ومدنهم، وإعلان إقامة الكيان الإسرائيلي في 15/أيار/1948.

لقد حلت ظروف النكبة، وتصاعد حدة الصراع العربي الإسرائيلي، ومعظم الأقطار العربية لم يكتمل استقلالها السياسي، أو أنها حديثة العهد بالاستقلال، لم تكتملْ فيها المؤسسات السياسية والعسكرية والدستورية بالشكل المطلوب.

لقد فرضت نكبة فلسطين على الأقطار العربية، والأحزاب القومية الناشئة آثاراً كارثية، أسست لظروف جديدة، بالغة الخطورة والتعقيد.

ولم تكن الظروف العربية السياسية والعسكرية بشكل عام، والظروف الفلسطينية بشكل خاص، مهيأةً لخوض المعارك العسكرية الناجحة، فقد كانت معظم الأنظمة العربية تعيش مفاهيم الإقطاع، وقضايا التخلف والفساد، والتبعية للدوائر الاستعمارية؛ في حين كان الصهاينة قد أكملوا كل استعداداتهم العسكرية واللوجستية لخوض المعركة، التي جهزوا أنفسهم لها لاغتصاب فلسطين واحتلالها بالكامل.

ومنذ تلك اللحظة المريرة، ومفهوم المواجهة يتطور ويتراجع بتراجع حوامل مشروع المواجهة والتحرير. لقد خاضت البلدان العربية معارك متعددة، كانت – في غالبيتها – مواجهة في كيفية العدوان، أكثر منها معركة الاستعداد للتحرير لأراضي فلسطين المحتلة.

وإذا استعرضنا الحروب التي خاضها العرب مع الصهاينة، والتي تمثلت في ستة حروب، لم يكن العرب مبادرين فيها إلاَّ في حربين فقط، هما: حرب تشرين التحريرية، وحرب تموز /2006/ التي خاضتها المقاومة الوطنية اللبنانية.

وبعد ستة عقود من المواجهة العسكرية والسياسية والدبلوماسية، نرى أن الساحة العربية قد انقسمت على تحولات عميقة وواسعة، في حياة الجماهير العربية، والقضية المركزية في الوطن العربي.

فبعد أن كانت القضية الفلسطينية هي القضية الرئيسية عند العرب، وهي بوصلة التقويم في النضال الوطني والقومي، أضحت لدى بعضهم قضية هامشية، مثلها مثل أية قضية أخرى.

ولم يعد العدو الصهيوني هو العدو الأول للأمة العربية، بل أصبح هناك قائمة من الأعداء، ومنها العدو الصهيوني، لقد تحولت طبيعة المواجهة من مواجهة عربية صهيونية، إلى عربية – عربية.

لقد تم أخذ العرب إلى معارك هامشية، وأزمات مفتعلة، صنعت لدى الدوائر الإمبريالية، لتنفذ بأيادٍ عربية. وتم سوقهم إلى حروب فيها من الجحيم والظلم والاستهتار بقيم الإخوَّة والعروبة ومستقبل الأجيال، ما يجعل العرب، كل العرب، في دائرة الاستهداف والاستغلال.

لقد تم تمزيق المجتمع العربي بكل مضامينه السياسية والأمنية والعسكرية، في زمن يضاعف فيه العدو الصهيوني ترسانته العسكرية، يوماً بعد يوم، ويخزن تكنولوجيا السلاح، والتي قدمت له مجاناً من قبل الإمبريالية الأمريكية، لأن من يدفع الثمن عائدات نفط الخليج.

إن الظروف الحالية استحدثت تحديات كبيرة وصعبة، وقد تستمر لعقود، في ظل فوضى دولية وإقليمية وعربية، فرضت في معادلتها الرابح الأوحد هو العدو الصهيوني، والخاسر الأكبر العرب.

لقد حاولت في هذا البحث- كما شاهد القارئ العزيز- أن أبين حلقات التوافق والتلاقي بين الأطماع الاستعمارية والصهيونية، ورؤيتها السياسية والفلسفية المشتركة، اتجاه تسيس المنطقة العربية بحالة من الضياع والفوضى والأزمات، ليسهل عليهم استغلالها والسيطرة عليها.

كما أشرت من خلال البحث إلى حالة الكراهية والحقد التي اجتمعت في وجه اللقاء والتعاون بين الإمبريالية الأمريكية والدوائر الاستعمارية الغربية، والصهيونية العالمية، ضد العرب وسعيهم لإبقاء المنطقة العربية في حالة جهل واستغلال، وتمزيقها إلى دويلات طائفية مذهبية وعرقية تتقاتل مع بعضها بعضاً.

وبهذا تم التوجه لاستخدام الدين كمنصة لإطلاق السهام والسموم اتجاه عدم السماح بالتطور والنمو وأهم ما في الأمر محاربة المشروع القومي العربي، بسلاح الأصولية الإسلامية التي استخدمت كمجموعات إرهابية. في أكثر من بلد في العالم.

وكان الفصل الثالث الذي تحدث عن المسرحية الوهمية لقصة الربيع العربي، الذي كان خريفاً مدمراً لكل ما بناه العرب خلال عقود من الزمن، وقد استعرضنا فيه

الأسباب المباشرة، والبعيدة التي استهدفت ضرب مرتكزات الأمن القومي العربي، خدمة للمشروع الصهيوني في المنطقة.

وتطرقنا أيضاً بعجالة إلى فشل السياسات للأنظمة القطرية، وانعكاسها على مشاريع التنمية التي أضرت بالجماهير العربية، وجعلتها سهلة الاستهداف لكل المشاريع المشبوهة.

وحاولت استخلاص عبرٍ ودروسٍ من واقع الأزمات التي مرت على المنطقة العربية، لنستفيد في جعلها درساً وتجربة نتذكرها كعبرة، ونجعل منها نقاط قوة نحو التطلع إلى المستقبل الذي يصل فيه العرب إلى خيار لا مفر منه، هو اللقاء مع بعضهم بعضاً، ونبذ الفرقة والخلافات، وتعميم ثقافة المحبة، والصلح والتسامح، بين الإخوة، وأن يكون مفهوم الجميع السلام من صنع الأقوياء، والفتن من صناعة الضعفاء، والعرب أبناء أمة قوية واحدة على مدى الأيام والسنين.

مراجع البحث

1- زخاروف أ. قومين: كامب ديفيد سياسة مصيرها الفشل، ترجمة الدكتور ماجد علاء الدين، دمشق 1984- دار الكاتب العربي- ص 8.

2- حمود علي خير: كتاب حلم المثقف العربي، الهيئة العامة للكتاب، 2016 ص 104-105.

3- نفط الشرق الأوسط والاحتكارات الدولية: تأليف ألكسندر بريماكوف، ترجمة حسام خليل، إصدار ألف – باء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 1984، ص 121.

4- دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية، جامعة دمشق 2008-2009، تأليف د. سمر بهلوان- د. محمد حبيب صالح، ص 171.

5- المصدر الأساسي، بيان نويهض: القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917-1948، ص 173-174، وردت الدراسة في دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية.

6- وليم. ب: كتاب عقد من القرارات 1967-1976، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، ترجمة عبد الكريم ناصيف، ص 252-253.

7- اللواء حمود الجباعي: أيام النصر في تموز /2006/، الطبعة الأولى /2009/، دمشق.

8- الإخوان المسلمون: نشأة مشبوهة وتاريخ أسود، كتاب صادر عن مكتب الإعداد القطري 1985، ص 30-31.

9- علي الدين هلال: العرب والعالم، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، مشروع استشراق مستقبل الوطن العربي، ط1، 1988، ص 294-303.

10- العميد الركن رزق إلياس: الخارطة السياسية داخل الكيان الصهيوني، الطبعة الأولى، دمشق 1986، ص 198.

11- لطف حيدر: دراسة حول الفترة الواقعة بين عام 1621-1897، قدمت لنيل شهادة الدكتوراه، ونشرت.

12- منهاج التثقيف الحزبي، الجزء الرابع، القسم الأول، دراسات عامة، منشورات مكتب الإعداد الحزبي القطري، ص 96.

13- الثورة العربية الكبرى: العماد مصطفى طلاس، دمشق 1979، الطبعة الثانية، ص 624-625-626.

14- العماد حسن توركماني: الأمن القومي في القرن الحادي والعشرين، ص 48، الطبعة الأولى، دمشق 2004.

15- د. منير الحمش: محاضرة في المركز الثقافي في أبو رمانة دمشق أيلول بعنوان: ماذا يريد العم سام؟

16- سبق: صحيفة سعودية أخذت عن الإنترنت، 26 شباط 2012.

17- د. حسن نافعة: الأمم المتحدة في ظل التحولات الراهنة، القاهرة 1992، ص 43.

18- د. منير الحمش: اقتصاد السوق وآليات التجارة الخارجية، أوراق في الاقتصاد السياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق 1999.

19- باير كومنكر: الإرهاب المناهض لسورية وصلاته الدولية، ترجمة حسان هاشم، مجلة ضفاف، 2012.

20- راند كوبراتشن، ترجمة ياسر البشير: إرساء الديمقراطية في العالم العربي، توقعات ودروس حول العالم، 2012/7/18، تقرير مؤسسة راندا الأمريكية.

21- الجهاد على الطريقة السعودية... دم دولارات: Loretta Napoleomi، ترجمة مازن المغربي، مجلة ضفاف، 2012/6/5.

22- أزمة الخليج المقدمات والنتائج وآفاق المستقبل، كتاب صادر عن مكتب الأمانة في القيادة القومية، دمشق 1991، ص 105-106.

من صادرات دار رسلان في مجال الأبحاث و الدراسات السياسية

منطق الحروب واستراتيجيات القرن الحادي والعشرين (16$) تأليف: أ. ستيفنز بيكر/ترجمة: أدهم مطر، إصدار 2017، عدد الصفحات 400، الترقيم الدولي: 7-102-22-9933-978 :ISBN.

يناقش الكتاب قضايا شديدة الأهمية، مثل: ماذا يعني أن نحقق نصراً استراتيجياً في القرن الواحد والعشرين؟ ما هي الاستراتيجيات المثلى سواء على الصعيد القاري؟ البحري؟ الجوي؟ وكيف تخاض المعركة الحاسمة؟ ما هي أخلاقيات الحروب؟ ما هي استراتيجيات حروب الجيل الرابع؟ وما هي استراتيجيات الحرب على الإرهاب؟

مدخل إلى أنظمة الحكم السياسية (7$) تأليف: حمود علي خير، إصدار 2017، عدد الصفحات 130، الترقيم الدولي: 1-835-18-9933-978 :ISBN.

يلقي المؤلف في هذا البحث الضوء على واقع أنظمة الحكم السياسية، من حيث واقع النشأة والتكوين، وصولاً إلى حالة التمايز بين النظم السياسية للوقوف على خواص وميزات كل نظام سياسي، ويبين قدر الإمكان إيجابيات وسلبيات كل نظام، بالاعتماد على دراسة تجارب بعض الدول، مسلطاً الضوء بشكل خاص على نشاط السلطة السياسية.

استراتيجية إيران اتجاه دول الخليج العربي (18$) تأليف: د. تاج الدين جعفر الطائي، إصدار 2017، عدد الصفحات 400، الترقيم الدولي: 6-002-22-9933-978 :ISBN.

يحاول هذا الكتاب فهم طبيعة العلاقة الاستراتيجية بين إيران ودول الخليج، والتعمق في الأبعاد الدولية والإقليمية لهذه العلاقة المعقدة. فيبدأ من دراسة أهمية دول مجلس التعاون الخليجي الاستراتيجية، ويبين متغيرات استراتيجية إيران تجاه دول مجلس التعاون الخليجي قبل الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 وبعده محدداً مستقبل تلك الاستراتيجية

عقدة الأندلس وأسلمة أوروبا (19$) تأليف: محمد نمر المدني، إصدار 2017، عدد الصفحات 480 الترقيم الدولي: 2-29-410-9933-978 :ISBN.

بنيت الحضارة الأوروبية على المصالح وليس على أسس الليبرالية والتعددية وحقوق الإنسان وقبول الآخر، كما يعتقد البعض. يؤكد الكاتب في دراسته المعمقة عن علاقة الإسلام بأوروبا وجود عقدة مزدوجة: عقدة

عنصرية أوروبية لها أسبابها التاريخية وعقدة المتأسلمين في أوروبا، والتي أصبحت الحاضنة الأهم للتطرف الذي يعاد تصديره للعالم العربي.

استمرارية التاريخ ما بين صدام المصالح وحوار الحضارات (12$) تأليف: حسن إبراهيم أحمد، إصدار 2016، عدد الصفحات 248، الترقيم الدولي: 8-064-22-9933-978 :ISBN .

يناقش الكاتب موضوعات ، مثل: الاستشراق والاستغراب، نظرية (هنتنغتون) و(فوكوياما)، دور الدين والعقائد في الصدام والحوار، المجتمع المدني وتفاعله مع أجهزة الدولة. يؤكد الكاتب أن انهيار المشاريع الأيديولوجية ونشوء الفضاء السبراني ربما يقودنا عبر طفرات المعرفة إلى فقدان البوصلة المعرفية، ويؤكد وجود صدام مصالح وليس صدام حضارات، والحضارات في أساسها تقتبس من بعضها عبر أدوات الحوار.

العلاقات الدبلوماسية والقنصلية (15$) تأليف: د. علي رحيم راضي، إصدار 2016، عدد الصفحات 344، الترقيم الدولي:9-096-22-9933-978 :ISBN.

يقدم الكتاب أهم المراحل التاريخية لنشوء وتطور العلاقات الدبلوماسية والقنصلية. ويبين الفرق ما بين الوظيفة الدبلوماسية والقنصلية والروابط ما بين القانون الدولي والدبلوماسية. يشرح الكاتب مبادئ الدبلوماسية، الامتيازات والحصانات الدبلوماسية، المؤتمرات، اللغة والمصطلحات الدبلوماسية، إدارة البروتوكول والمراسم، وغيرها من الموضوعات المهمة.

رقعة الشطرنج العظمى (12$) تأليف: زبيغنييف بريجنسكي/ترجمة: سليم أبراهام، إصدار 2015، عدد الصفحات 242، الترقيم الدولي: 5-473-18-9933-978 :ISBN .

يعالج بريجينسكي في هذا الكتاب المتصف بالرؤية الحادة والمتقاطعة، الاستراتيجية التي ينبغي أن تكون لأمريكا للحفاظ على موقعها الاستثنائي في العالم. يقدم بريجينسكي رؤيته الجيوستراتيجية المثيرة والجريئة لتفوق أمريكا في القرن الواحد والعشرين، وبأن أوراسيا هي رقعة الشطرنج العظمى التي سيتم عليها الإقرار بالتفوق الأمريكي. ويناقش المهمة التي تواجه الولايات المتحدة فما هي إلا مهمة إدارة النزاعات والعلاقات في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط...

الماسونية والصهيونية و دورهما في انهيار الاتحاد السوفييتي (10$) تأليف: نجم سلمان الحجار، إصدار 2015، عدد الصفحات 212 الترقيم الدولي: 9-136-18-9933-978 :ISBN

إن الهدف الصهيوني– الماسوني لا يقتصر على إقامة كيان يهودي في فلسطين وبناء الهيكل المزعوم فحسب، بل السيطرة على العالم، كل العالم، وتخريب الدول والحضارات، كل الدول والحضارات. يقدم

الكاتب الوثائق التي تظهر دور الماسونية والصهيونية في تدمير أسس الدولة والمجتمع الروسي منذ القدم، وبالأخص أثناء ما سمي البيريسترويكا وانهيار الاتحاد السوفييتي ونشوء نظام يسيطر عليه اليهود والماسونيون.

مشروع الإسلام السياسي في التطور التاريخي والمعاصر (14$) تأليف: د. عبد الوهاب العقاب، إصدار 2014، عدد الصفحات 330، الترقيم الدولي: ISBN: 978-9933-439-87-3.

يتناول الكتاب قصة نشوء الحركات الإسلامية المعاصرة في العالم العربي منذ ما قبل الحرب العالمية الأولى، أثناء الحكم العثماني. ويقدم الكاتب القصة الكاملة لحركة الإخوان المسلمين موضحاً أسباب صراعها مع السلطة في الفترات والحقب المختلفة. وختاماً يقدم شرحاً تفصيلياً للواقع المعاصر للعديد من الحركات الإسلامية في أقطار الجزيرة العربية وشمال إفريقيا.

الانفجار الماسوني (15$) تأليف: محمد نمر المدني، إصدار 2015، عدد الصفحات 352، الترقيم الدولي: ISBN: 978-9933-410-27-8.

تمارس الماسونية طقوس عبادة كاملة في محافلها، عبادة تتصف بالباطنية والأسطورية والخرافية والسرية. الماسونية حقيقة وليست وهم فهي تمول إعلاماً مضللاً لا يمكنه الاستمرار من دون تمويلها السري. وللماسونية مؤسسات ومكاتب، وأعضاؤها من كبار الشخصيات حول العالم. يقدم الكاتب كافة خفايا وألغاز الماسونية وصلتها بالأحداث والشخصيات العالمية بشكل منهجي وموثق.

بروتوكولات حكماء صهيون (10$) ترجمة و إعداد د.رسلان علاء الدين، إصدار 2012، عدد الصفحات 220، الترقيم الدولي: ISBN: 978-9933-439-97-2.

تكشف البروتوكولات، التي فضحها لأول مرة الباحث الروسي سيرغي نيلوس ونشرها عام 1901، خطط العمل السرية للحركة الصهيونية العالمية، وتعرف بالمخططات التي يسير عليها الصهاينة في جرائمهم. وتوضح أدوات ووسائل الصهيونية العالمية كالمال والإعلام والإرهاب والفساد الأخلاقي. كما تكشف أن الماسونية هي أداة في يد الصهاينة لضرب الفئات الغنية من غير اليهود وجعل الغنى محصوراً في أيديهم.

المحتويات